



المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة
الوكالة الحضرية لوجدة

المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة

التقرير الأكاديمي و المالي
لسنة 2020

| الدورة العشرين |



الوكالة الحضرية لوجدة

شارع ايهامي الجيلالي، الحي الإداري - وجدة - الهاتف : 0536 68 04 13 الفاكس : 0536 68 04 10
البريد الإلكتروني : auo@menara.ma - موقع ويب : www.auo.org.ma

المجلس الإداري
للكالة الحضرية لوجدة
التقرير الأءبي والمالي لسنة 2020



صاحب المجلد الملك محمد السادس نصره الله

«... إن علينا لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها.

وإذا كانت هذه الأزمة قد أكدت صلاية الروابط الاجتماعية وروح التضامن بين المغاربة، فإنها كشفت أيضا عن مجموعة من النواقص، خاصة في المجال الاجتماعي. ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل؛ وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية.

لذا، ينبغي أن نجعل من هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، و«موزج» اجتماعي أكثر إدماجا.

وفي هذا الإطار، نوجه الحكومة ومختلف الفاعلين للتركيز على التصديرات والأسبقيات التي تفرضها المرحلة.

وفي مقدمتها: إطلاق خطة طموحة للإعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

منقول من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرين
لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه المنعمين

الفهرس

9	تقديم عام
11	التقرير الأدبي
12	تقديم المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة
12	أولا : المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة : خصائص ومميزات متنوعة
16	ثانيا : المجال الترابي للوكالة الحضرية: إشكاليات وإكراهات كبرى
16	1.شبكة حضرية متنوعة وبوظائف محدودة
18	2.التعمير الاستدراكي
18	3.التوسع العمراني الأفقي
18	4. الإشكالية العقارية
20	حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020
20	المحور الأول : التخطيط الإستباقي والإستراتيجي
20	أولا : التخطيط الإستراتيجي
20	1-الدراسات الإستراتيجية الوطنية
20	أ- المخطط الوطني للشبكة الحضرية
21	ب- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة
21	ج - الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة
21	د - الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
21	2-الدراسات الاستراتيجية الجهوية
22	أ- المخطط الجهوي لإعداد التراب
22	ب- برنامج التنمية الجهوي
23	ج- الدراسة المتعلقة بجرد التراث المبني
23	3- الدراسات الاستراتيجية الإقليمية والمحلية
24	أ- البرامج التنموية الإقليمية
24	1-- تطوير القطاعات المنتجة
24	2- التأهيل الحضري لمدن ومراكز الإقليم
24	3- تأهيل البنيات التحتية الأساسية
25	4- إحداث مرافق وتجهيزات القرب
27	أ- مواكبة الرؤية التنموية لوجدة الكبرى 2020 والرؤى التنموية الإقليمية
27	ب- الدراسات المرتبطة بالحماية من الفيضانات
27	د- الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والدراسات المشهدة
31	هـ- مواكبة الدراسة المتعلقة بإشكالية السكن غير القانوني بإقليم بركان
31	و- تحيين برامج تنمية الجماعات
32	ز- الدراسة المتعلقة بإعداد خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان
32	ح - التنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة
32	ط- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع مجد الخامس بمدينة وجدة
34	ثانيا : التخطيط الاستباقي
34	1- التخطيط الحضري
34	أ- مقاربات الإنجاز

35	ب- مؤشرات الإنجاز
35	ج- الحصيلة في ميدان التغطية بوثائق التعمير
39	د- النتائج المجالية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط العمراني
40	هـ- الإجراءات المواكبة لعملية التخطيط الحضري
41	2- التخطيط الاستراتيجي
41	أ- الحصيلة
42	ب - نتائج عملية التقويم
44	ج- الإجراءات المواكبة لعملية التقويم
45	المحور الثاني : التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار
47	أولاً: التدبير الحضري
47	1- المؤشرات الكبرى
48	2- دراسة مشاريع البناء والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات
49	أ- التجزئات والمجموعات السكنية
51	ب- مشاريع البناء
52	ج- مشاريع تقسيم العقارات
52	د- دراسة ملفات التسوية
52	هـ- دراسة الآجال المتعلقة بأشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وآجال إنجازها
53	و- إعادة دراسة الملفات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها
54	ز- البناء بالعالم القروي
54	1- الإجراءات المواكبة لعملية البناء بالعالم القروي
55	2- دراسة الملفات بالعالم القروي
56	3- مراقبة الأوراش
56	أ- أشغال فرقة مراقبة التعمير
58	ب- الانخراط في المنظومة الجديدة للمراقبة
59	ثانياً: مواكبة الاستثمار
59	1- دراسة ومواكبة المشاريع الاستثمارية
59	أ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار
61	ب- المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقييم
62	ج- تسليم بطاقة المعلومات
63	د- ملفات كراء وتفويت الأراضي السلالية
63	2- مواكبة الأوراش التنموية الكبرى
63	أ- القطب التكنولوجي بوجدة
64	ب- القطب الفلاحي بركان
64	ج- مشروع المحطة السياحية للسعيدية
65	د- القطب الحضري لوجدةUrba pôle
65	هـ- مشروع النصر بمدينة وجدة
66	و- القطب الحضري لتاوريرت
67	التقرير الإداري والمالي
68	المحور الأول : تعزيز سياسة القرب وتقوية الحكامة الإدارية
68	أولاً - تعزيز سياسة القرب
68	1- الإجراءات المتخذة لضمان استمرارية تقديم الخدمات
68	أ- الانخراط في احترام التدابير الصحية المفروضة من طرف السلطات العمومية
69	ب- الانخراط في دعم الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا
69	ج- تعميم الكشف المخبري على جميع الموظفين والعاملين بالوكالة
69	1- معالجة الشكايات وتكريس مبدأ الإنصات للمواطنين
71	2- المواكبة التقنية والقانونية للجتماعات الترابية

72	3- الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر
73	4- مواكبة المواطن عبر المشاركة في البرنامج الإذاعي 'جهة في الواجهة'
73	5- مصاحبة المستثمرين وحاملي المشاريع
74	ثانيا- تقوية الحكامة الإدارية والمؤسسية
74	1- تحسين الخدمات الإدارية
74	أ - رقمنة الإدارة
76	ب- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية
76	ج - الحق في الحصول على المعلومات
77	د - تحسين الاستقبال
78	2- تثمين الرأس مال البشري
79	أ- تطور عدد المستخدمين
79	ب - الترقية الداخلية
79	ج - التكوين المستمر
80	د - توفير مناخ عمل ملائم
81	3- تكريس مبادئ الحكامة واعتماد الممارسات الجيدة في التدبير
81	أ- نشر التقارير السنوية
81	ب- تعزيز الشفافية والحكامة في تدبير الصفقات العمومية
82	ج-التدقيق المالي والمحاسباتي
84	د- تدبير الجودة
85	هـ- تحسين أجال الأداءات بالمؤسسات العمومية
85	4- تطبيق التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات
88	5- تطبيق وتنفيذ مقتضيات الدوريات الصادرة عن الوزارة
91	المحور الثاني : حصيلة الأنشطة المالية خلال سنة 2020
91	1-البيانات المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة العمومية
92	أ- تنفيذ ميزانية 2019
95	ب - أداء المصاريف الباقي دفعها برسم سنة 2019 والسنوات السابقة
97	ج- وضعية مصاريف تسيير فرقة مراقبة التعمير
98	2-الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية
98	أ - الحصيلة (Bilan)
101	ب - حساب العائدات والتكاليف (Compte de Produit et Charges)
104	برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021
105	1-تحيين واستصدار وثائق التعمير التي توجد قيد الدراسة
105	2- تتبع وتأطير مشاريع التجديد والتأهيل الحضري للمدن
105	3- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز
106	4- مواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية
106	5- مواكبة الدراسات الاستشراافية الوطنية والجهوية والمحلية
106	6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية
106	7- مواصلة ورش التحديث الإداري
107	8- إعداد الصور الجوية والفتوغرامترية وتصاميم المسح الطبوغرافي
107	9- مواكبة تشجيع الاستثمار
108	البرنامج التوقعي 2021-2023
109	1-تحيين التغطية بوثائق التعمير
110	2-مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز
110	3-مواكبة المشاريع الحضرية للمدن والمراكز الصاعدة
110	4- تأطير الدراسات المعمارية والمشهدية
110	5- مواكبة وتأطير والدراسات التنموية الاستشراافية الوطنية والجهوية والمحلية

110	6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية
111	7- مواصلة ورش التحديث الإداري
112	مشروع ميزانية سنة 2021
112	مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنوات 2023-2022-2021
114	الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2021
115	تفاصيل صرف ميزانيتي التسيير و الاستثمار والالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2019
115	الوضعية الخاصة بمصاريف التسيير إلى حدود 31 دجنبر 2020
117	الوضعية الخاصة بمصاريف الاستثمار إلى حدود 31 دجنبر 2020

تقديم عام

يأتي انعقاد المجلس الإداري في دورته العشرين في سياق وطني استثنائي تميز بانتشار جائحة كوفيد-19 وسن بلادنا لحالة الطوارئ الصحية بتاريخ 20 مارس 2020 وفرض حجر صحي للحد من انتشار الجائحة وما تلاها من تضافر للجهود لتجاوز تداعيات الوباء على مختلف القطاعات سواء الصحية أو الإنتاجية.

كما ينعقد هذا المجلس في ظل ظرفية متميزة بالتعبئة الشاملة وراء القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وبعد نظره الثاقب لمحاربة تداعيات الجائحة والحد من الآثار السلبية لها، حيث شكلت المبادرة الملكية السامية المتعلقة بإحداث "صندوق تدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" المدخل الأساسي لمواجهة الجائحة من خلال توفير البنية التحتية الملائمة والمعدات والوسائل الاستعجالية التي يتطلبها محاربة تفشي الوباء وكذلك دعم الاقتصاد الوطني للتخفيف من التداعيات على المستوى الاجتماعي أساسا، وما تلى ذلك من انخراط قوي للجميع، حيث لقيت هذه المبادرة حماسا تلقائيا وتضامنا متواصلا تجسد في دعم المؤسسات والهيئات الوطنية والأشخاص الذاتيين والاعتباريين،

كما يأتي انعقاد هذه الدورة في ظل ترجمة وتنفيذ المبادرات الملكية المتضمنة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرين لتربع جلالته أعزه الله ونصره على عرش أسلافه الميامين، والذي شكل حدثا مفصليا جسد بعد النظر المولوي السديد في تدبير تداعيات جائحة كورونا، حيث أكد من خلاله جلالته على أن الأمر لا يتعلق بمواجهة الوباء فقط، وإنما معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية ضمن منظور مستقبلي شامل يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها... لإعادة ترتيب الأولويات وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا...، من خلال إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل والحفاظ على مصادر الدخل... والنهوض بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما تنعقد هذه الدورة في ظل الانتصارات الدبلوماسية التي حققها المغرب بشأن القضية الوطنية ضد خصوم الوحدة الترابية وإعادة فتح معبر الكركرات في وجه التجارة الدولية وما عقب ذلك من تقوية للتمثيل القنصلي الخارجي بالمنطقة واعتراف بالسيادة المغربية على كامل التراب الوطني.

إذن في ظل هذا السياق الوطني المتميز والاستثنائي، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة في تجسيد روح الإدارة المواطنة، من خلال أولا الانخراط في دعم المبادرات الوطنية الكبرى لمواجهة الجائحة وفي تنفيذ الإجراءات الوقائية والاحترازية التي سنتها السلطات العمومية وثانيا الانخراط الشامل في تنفيذ الإجراءات الحكومية القطاعية التي سنتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ولا سيما ورش إعادة الانطلاقة الآمنة والمستدامة لقطاع التعمير والبناء باعتبارهما المحركين الأساسيين للاستثمار وتوفير فرص الشغل، وكذلك الانخراط في ورش التدبير اللامادي للمساطر من خلال استكمال رقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين والمترفقين.

هذا، وقد شكل حدث بناء المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة حدثا أساسيا وبارزا، حيث عرفت سنة 2020 انتقال العمل بالمقر الجديد، وهو ما يشكل مرحلة جديدة في تاريخ هذه المؤسسة، وذلك من جهة بفضل مواصفاته المعمارية والتقنية العالية ومن جهة أخرى لتوفيره الظروف الملائمة للاشتغال والاستقبال.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من صعوبة الظرفية الاقتصادية، فقد استطاعت الوكالة الحضرية لوجدة من ضمان الاستمرارية في تقديم الخدمات مع التقيد الصارم بالإجراءات الوقائية والاحترازية لتدبير الجائحة، حيث تركزت الجهود خلال

2020 على مواصلة ورش رقمنة الخدمات و اعتماد المنصة الإلكترونية رخص "ROKHAS" في دراسة الملفات، وتنزيل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير والبناء مع مواصلة تتبع وتأطير الدراسات الاستشرافية والحضرية.

وفي هذا الصدد، وفي إطار الاحترام التام للإجراءات الصحية التي سنتها السلطات العمومية واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 جهودها الرامية إلى ضمان استمرارية المرفق العام، حيث تركزت تدخلاتها على ثلاثة محاور أساسية:

1- التخطيط الاستباقي والاستراتيجي؛

2- مواكبة الاستثمار؛

3- رقمنة الخدمات وتقوية الحكامة المؤسساتية.

وفي هذا السياق يشكل المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة في دورته العشرين مناسبة لأعضاء المجلس الإداري لتقييم حصيلة عمل هذه المؤسسة في سنة استثنائية ومتميزة، وفرصة كذلك للوقوف على حجم الإكراهات والتحديات المطروحة والآثار والتداعيات السلبية للجائحة على قطاعي التعمير والبناء.

وقبل استعراض حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020، لا بد من التذكير بمؤشرات الإنجاز العشرة على الرغم من ظروف الجائحة، وهي مؤشرات تدل على انخراط المؤسسة بمعية فرقائها في خطة الإنعاش الاقتصادي وإعادة الانطلاقة لقطاعي التعمير والبناء باعتبارهما المحركين الأساسيين للاقتصاد الجهوي وتحقيق التنمية المجالية والاجتماعية.

- 14 عدد وثائق التعمير المنجزة إلى غاية اليوم،
- 16000 كمساحة إجمالية مفتوحة للتعمير ضمن وثائق التعمير، بمعدل سنوي يراوح 100 هكتار؛
- 414 تصميم تقويم منجز إلى غاية اليوم على مساحة قدرت ب400 هكتار وبساكنة فاقت 600000 نسمة؛
- 8000 كمعدل سنوي للملفات المدروسة بمعدل 1500 ملف بالعالم القروي وبنسبة موافقة فاقت 85% وبمبلغ استثماري قدر ب 5 مليار درهم؛
- 13 بنية للقرب منها 3 شبابيك وحيدة و05 لجان عاملية و04 ملحقات للوكالة؛
- 30 دراسة استشرافية وقطاعية سنويا حول مواضيع متعددة كالمخطط الجهوي لإعداد التراب، المراكز الصاعدة، التجديد الحضري؛
- 08 مشاريع كبرى مهيكلت منتجة للثروة وفرص الشغل كالقطب التكنولوجي لوجدة والقطب الفلاحي بركان والمحطة السياحية ...؛
- 71% نسبة التأطير بالوكالة الحضرية لوجدة بعدد موظفين وصل إلى 90 منه 40% نساء؛
- 10 إجراءات لمواكبة التحول الرقمي: نظام المعلومات الجغرافية، التدبير الإلكتروني للوثائق، الأداء الإلكتروني، بطاقة المعلومات على الخط، الشكايات على الخط، وثائق التعمير على الخط، ...؛
- 100 المتوسط السنوي للشكايات المعالجة والمدروسة منها 50% تهم التدبير الحضري.

التقرير الأدبي

تقديم المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة

يتميز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بامتداده الجغرافي ، كما يتميز بغنى موارده وإمكانياته الطبيعية والبشرية وغناه الثقافي والحضاري وبنيتته التحتية المهمة.

في المقابل يطرح هذا المجال العديد من الإشكاليات الحضرية الكبرى والمتمثلة في بنيته الحضرية المعقدة وتباينه الجغرافي بين الشمال والجنوب وكذلك عدم تكامل وظائفه.

كل هذه الإمكانيات والإشكاليات تعد محددات أساسية لعمل الوكالة الحضرية لوجدة، حيث أن أي حصيلة لا يمكن أن تكون إيجابية إلا بفهم دقيق لهذه المعطيات خاصة وأن التعمير في حداثته لا يمكن أن يستقيم إلا بالأخذ بعين الاعتبار لواقع المجال المدروس كما أنه يتأثر بالخصوصيات المحلية والعوامل الطبيعية وبالحمولة الثقافية والحضرية.

أولا : المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة : خصائص ومميزات متنوعة

الشساعة والتنوع الطبيعي



يمتد المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة، والذي يتكون من عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج على مساحة تقدر ب 76 ألف كلم²، أي ما يعادل 84% من مساحة جهة الشرق البالغة 90130 كلم²، كما يغطي 68 جماعة ترابية منها 17 جماعة ذات طابع حضري و51 جماعة ذات طابع قروي .

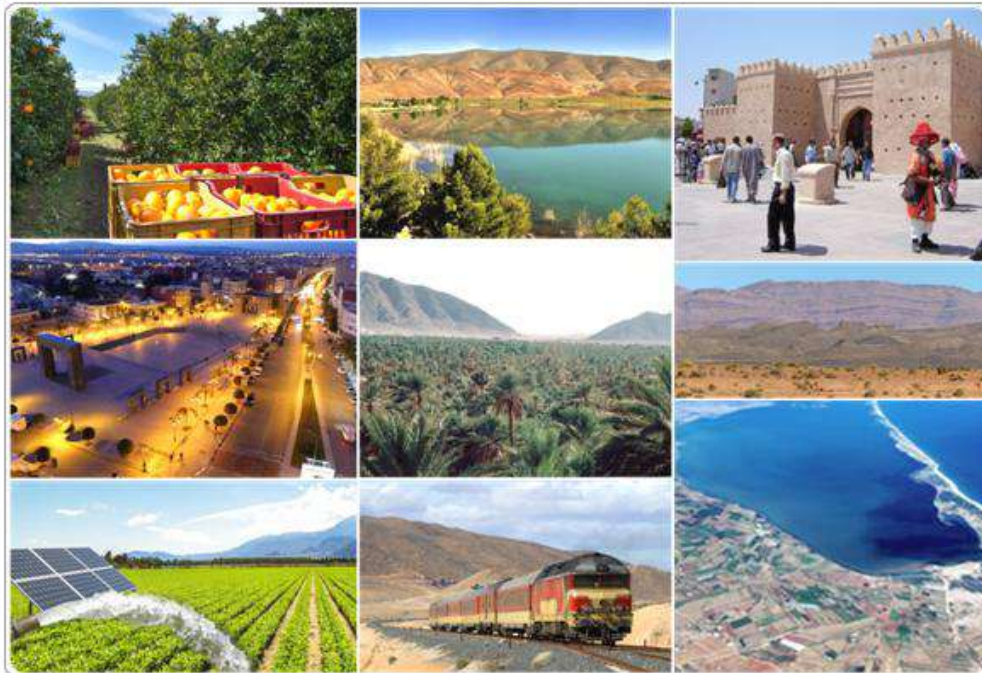
إن شساعة المجال الترابي وامتداده الجغرافي جعل منه مجالا متكاملًا من حيث المؤهلات الطبيعية التي يزخر بها مع تباين واضح بين الشمال والجنوب، فإلى جانب توفره على إمكانيات سياحية متنوعة، تتمثل في واجهة بحرية مهمة وساحل ممتد يجعل منها منفذاً وبوابة أساسية في اتجاه دول البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن تنوع مساراته الطبيعية التي تجمع بين البحر والجبل والرمال وتوفره على تراث معماري ولامادي مهم، يتميز النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بمؤهلاته الطبيعية فضلا عن إمكانياته الفلاحية والمتمثلة في المساحات الصالحة للزراعة والتجهيزات الهيدرولوجية والكبرى (سهل تريفية، واد ملوية، سدود محمد الخامس مشرع حمادي والحسن الثاني، سهوب الحلفاء، المراعي الشاسعة...) بالإضافة إلى الإمكانيات المستقبلية التي سيوفرها الشروع في استغلال غاز تاندرارة على مستوى إقليم فجيج.

النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة



هذا، كما يتميز المجال الترابي للوكالة الحضرية بتنوع أوساطه وأنظمتها البيومناخية والتي تشكل عامل جذب واستقرار للسكان. (النجود العليا، سلسلة بني زناسن، جبال الهورست و الواحات...).

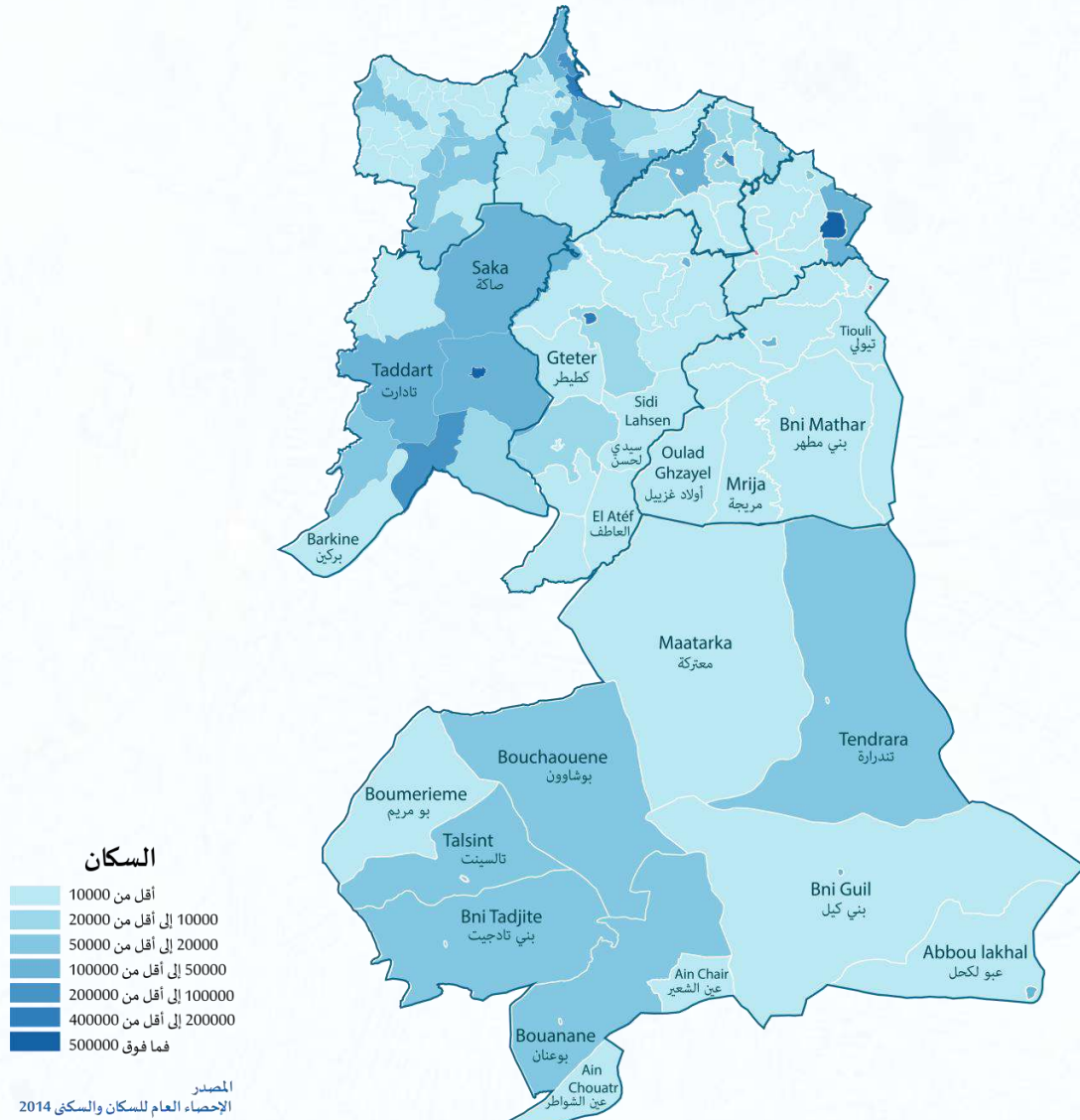
ويعتبر التنوع الطبيعي الذي يميز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة أحد مرتكزات التنمية الجهوية القائمة على استغلال المؤهلات والإمكانيات المتاحة، كما يعد محددًا أساسيًا للتخطيط المجالي المبني على عنصري الوظيفة والتكامل.



التباين من حيث توزيع وتمركز الساكنة والأنشطة

يتميز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بالتباين بين الشمال والجنوب من حيث توزيع السكان والأنشطة. حيث أن 85% من الساكنة الإجمالية للمجال الترابي للوكالة والبالغ عددها 1.3 مليون نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تقطن بالشمال. أي ما يمثل 56% من مجموع ساكنة جهة الشرق المقدرة بـ 2.3 مليون نسمة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه بقراءة لخريطة المجال الترابي يتضح أن 56 مدينة ومركز من أصل 68 المكونة له تقطن بها حوالي 1.1 مليون نسمة وذلك على مساحة لا تتعدى 21 ألف كلم² مقابل حوالي 130 ألف نسمة على مساحة 53 ألف كلم²، الأمر الذي يعزى إلى تمركز الأنشطة والخدمات والمرافق الكبرى ذات الإشعاع الجهوي والوطني بالجزء الشمالي وإلى كون أن هذه المدن والمراكز تشكل أقطاب جذب وأحواض تشغيل لليد العاملة.

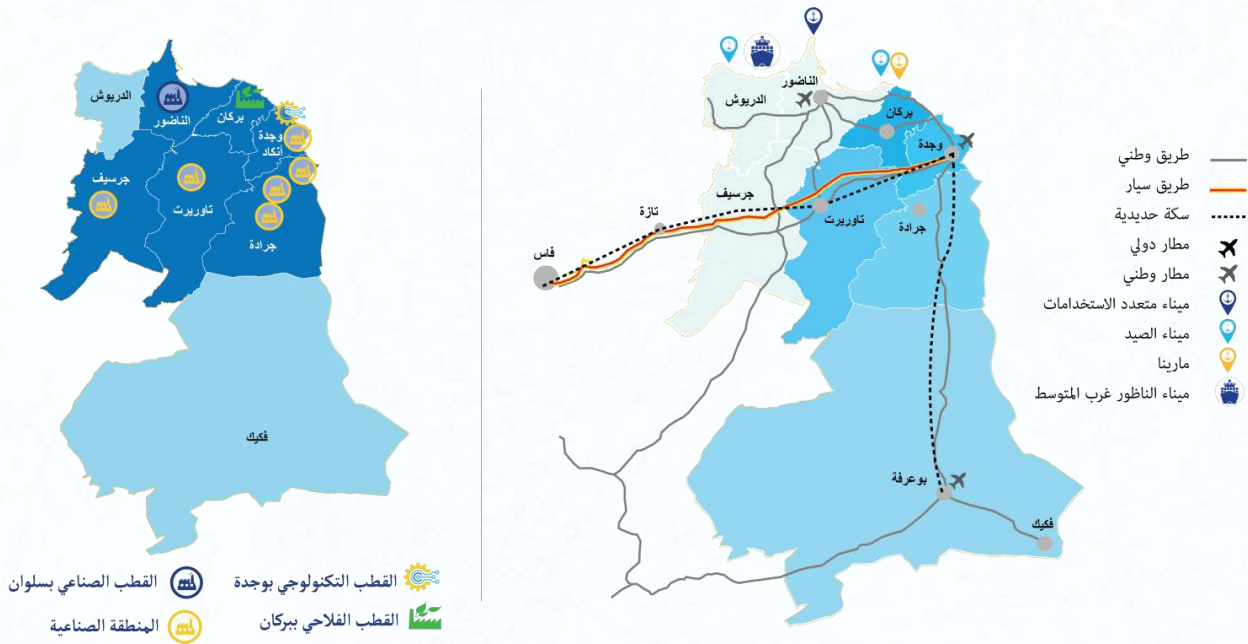


تمركز الساكنة شمال الجهة

لكن على الرغم من ذلك، تشكل الديموغرافيا عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية والجهوية، حيث تشير المؤشرات الديموغرافية إلى أن أزيد من 45% من الساكنة شابة وفي سن النشاط وهو ما يمكن اعتباره مؤهلا بشريا مهما سيمكن لا محالة من توفير اليد العاملة.

بنية تحتية مهمة

شكلت المبادرة الملكية السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 18 مارس 2003 خارطة الطريق لإستراتيجية النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجهة الشرق، حيث عملت المبادرة على خلق دينامية تنموية شملت إطلاق أورش مهيكله ومشاريع كبرى واعدة ومتنوعة، مما عزز بنيتها التحتية وساهم في تقوية قدرتها الاستقطابية والتنافسية. وقد شكلت الجهة منذ ذلك الحين مجالاً لاستقطاب الاستثمار العمومي ما يناهز 100 مليار درهم.



وفي هذا الصدد، استفادت الجهة من مشاريع البنيات التحتية الكبرى المهيكله كالطريق السيار وجدة- فاس، وخط السكة الحديدية تاويريت الناظور و تهيئة وتوسعة مطار وجدة أنكاد وبناء الميناء الترفيهي للسعيدية، فضلا عن تهيئة الطرق وتزويد مدن الجهة بالماء الشروب وشبكة الكهرباء



كما تم تدعيم وظيفتها الإنتاجية والخدماتية بإحداث أقطاب صناعية وفلاحية وتكنولوجية وحضرية، كما تم تقوية الوظيفة الاستشفائية بإحداث مراكز استشفائية جديدة و كذا الوظيفة الجامعية بإنشاء معاهد وكليات للتكوين في المهن الجديدة.

كما تم تدعيم الوظيفة السياحية بإنشاء محطتي السعيدية ومارتشيكا، فضلا عن إنجاز العديد من الأوراش الكبرى كالمحطة الحرارية لعين بني مطهر وغيرها من المشاريع التنموية الكبرى.



كما استفادت جهة الشرق من البرامج الوطنية الكبرى المتعلقة بالتأهيل والتجديد الحضري ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة، وغيرها من المشاريع الاجتماعية والبرامج الكبرى كمدن بدون صفيح وإعادة إسكان قاطني الدور المهذدة بالفيضانات والبنائيات الآيلة للسقوط.

لكن على الرغم مما تم إنجازه، ظلت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية دون المستوى المطلوب إذ لم تتعدى مساهمة الجهة 4.9% في الناتج الوطني الخام، كما لم تتجاوز القيمة المضافة للقطاع الصناعي 4.2%، مع طغيان الأنشطة التجارية والخدماتية، حيث يعزى هذا الأمر إلى التأثير المحدود للاستثمار العمومي على تشجيع الاستثمار الخاص وجلب المقاولات المتوسطة والصغرى وخلق الثروة.

ثانيا : المجال الترابي للوكالة الحضرية: إشكاليات وإكراهات كبرى

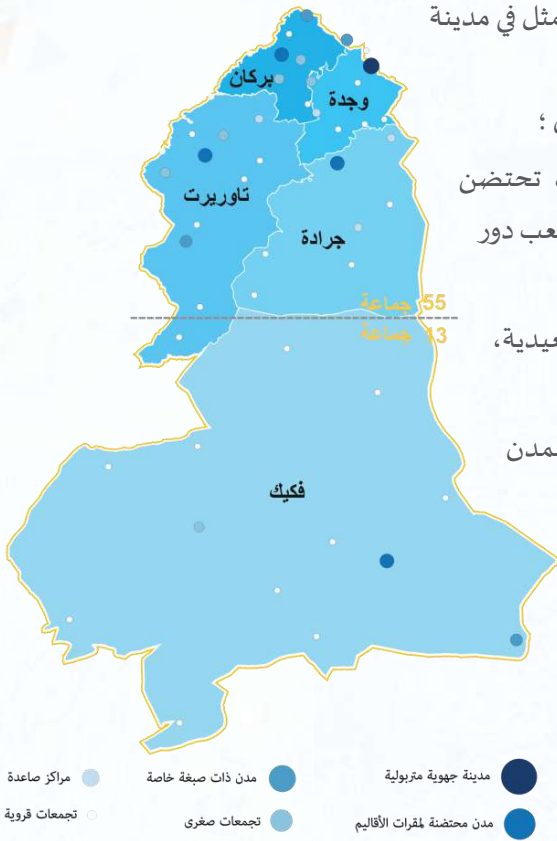
يعاني المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة من العديد من الإكراهات والإشكاليات الحضرية، منها ما يتعلق بهشاشة المجالات وعدم اندماجيتها، ومنها ما يتعلق بأنماط استغلال المجال وما أنتجته من واقع عمراني معقد فضلا عن الإشكالية العقارية وتبديد الجهود في التعمير الاستدراكي.

1. شبكة حضرية متنوعة وبوظائف محدودة

تتميز الشبكة الحضرية بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بالتنوع من حيث الطبيعة والنوع، كما تتميز بمحدودية الوظائف وخاصة المنتجة للثروة وخلق قيمة مضافة وبالتالي توفير فرص الشغل.

ويتحكم في تصنيف الشبكة الحضرية خمسة عوامل أساسية تقوم على المعيار الديموغرافي والوظائف الإدارية والاقتصادية والموقع الجغرافي والمؤهلات الخاصة، حيث أنه باستثناء المدن الكبرى ذات الإشعاع الجهوي كوجدة وبركان وتاوريرت وجراة وبوعرفة حيث تتركز الأنشطة والخدمات وكذا المرافق والتجهيزات الكبرى، تنفرد باقي المدن والمراكز الحضرية والقروية الأخرى بالوظيفة الإدارية حيث تشكل مراكز استقرار للسكان.

وفي هذا الصدد، تتوزع الشبكة الحضرية على الشكل التالي:



- مدينة متربولية وطنية تتجاوز ساكنتها 490 ألف نسمة، تتمثل في مدينة وجدة عاصمة جهة الشرق، وتضم المرافق والتجهيزات الحيوية الكبرى و ذات الإشعاع الجهوي ؛
- مدن عواصم الأقاليم (بركان، جرادة ، بوعرفة وتاوريرت)، تحتضن مقرات العمالات وتعرف دينامية حضرية ومجالية ، كما تلعب دور التأطير الإقليمي والجهوي ؛
- مدن ذات صبغة خاصة سياحية ومنجمية وحدودية (السعيدية، بني درار، فجيج).
- تجمعات شبه حضرية تشكل مناطق التوسع المستقبلية للمدن والحواضر الكبرى؛
- المدن الصغرى الوسيطة (عين بني مطهر، دبدو، العيون سيدي ملوك...)
- المراكز الصاعدة التي تشكل أحواض جذب للسكان كمراكز المريجة، عين الصفا ومستفري؛
- التجمعات القروية الصغرى.

لكن على الرغم من التراتبية المجالية لهذه الشبكة، فإنها تطرح العديد من الإشكالات المرتبطة بارتفاع نسبة التمدين والتي بلغت 65 % مع ارتفاع عدد السكان الحضريين إلى 1.5 مليون نسمة سنة 2014 وكذلك عدم التوازن بين الشمال والجنوب من حيث التوزيع، إذ تتركز 56 مدينة ومركز شمالا مقابل 12 مدينة ومركز بالجنوب.

كما تطرح الشبكة الحضرية إشكالات على مستوى التخطيط وأشكال التنمية، حيث يرجع ذلك إلى تنوع الخصوصيات الثقافية والمجالية والطبيعية، وكذا تنوع النظم وأنماط الاستغلال بين شمال يتميز بجاذبيته ويستوجب رؤية عمرانية استباقية ومواكبة مستمرة، وبين جنوب يتميز بامتداده وطابعه الخاص الأمر الذي يستوجب رؤية عمرانية ومعمارية توفق بين متطلبات الحفاظ ورد الاعتبار وتثمين التراث المعماري الغني وبين التخطيط المجالي السليم.



- ممر تنموي وطني ومغاربي
- ممر تنموي جهوي
- ممر تنموي إقليمي
- ممر فك الغزلة
- حاضرة كبرى (عاصمة الجهة)
- قطب دعم جهوي
- قطب دعم محلي
- مركز صاعد
- مدن صغيرة

النظام الحضري بجهة الشرق

2. التعمير الاستدراكي

عرفت مدن ومراكز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة خلال العشريتين الأخيرتين تمدنا سريعا أفرز واقعا عمرانيا غير متحكم فيه، الأمر الذي أصبحت معه محاولات الإدماج والتأهيل محدودة التأثير وتتطلب إمكانيات مالية مضاعفة. وجدير بالذكر في هذا الإطار الإشارة إلى المجهودات المبذولة سواء في إطار المنظومة المحلية والجهوية أوفي إطار البرامج الحكومية لاستدراك الموقف وتجاوز الظاهرة، والتي توزعت ما بين برامج إعادة الإدماج والتقييم وكذلك برامج التأهيل والمواكبة والتجديد.

غير أنه وإن كانت النتائج ظاهريا قد حققت أهداف الإدماج الحضري من حيث التمكين من التجهيزات والمرافق الضرورية للحياة وكذلك الربط بمختلف الشبكات (الماء الصالح للشرب، الكهرباء والتطهير)، إلا أنها لم ظلت مجالات هامشية تستوجب مجهودات مضاعفة.

3. التوسع العمراني الأفقي

عرفت مدن ومراكز المجال الترابي ظاهرة حضرية استثنائية تمثلت في التوسع العمراني الأفقي، وقد مست هذه الظاهرة بالخصوص الحواضر الكبرى كوجدة وبركان وتاوريرت، كما لم تسلم منها المدن المتوسطة والصغرى وكذا المراكز الحضرية والقروية الصاعدة. كما تمثلت في أشكال حضرية غير متجانسة ومندمجة في محيطها الحضري كالسكن الناقص التجهيز والسكن المهدد بالانهيار وسكن الصفيح وظهور فضاءات هامشية تشكو من ضعف تأمين الخدمات الحضرية الأساسية.

وقد كان لهذه الظاهرة نتائج سلبية على المجال والإنسان، حيث ساهمت من جهة في تفكيك المشهد العمراني وتعميق إشكالية النقص في التجهيزات والمرافق التي تتطلبها الحياة الحضرية، ومن جهة أخرى ساهمت في الرفع من تكلفة إعادة الإدماج والتأهيل وكلفة التدبير الحضري وتقويض المجهودات المبذولة على مستوى التخطيط الحضري.

كما ساهمت طبيعة النظام العقاري في تعميق هذه الإشكالية، حيث عرفت أراض الجموع ضغطا واستهلاكاً عمرانياً في المناطق الضاحوية المحيطة بالمدن والمراكز الحضرية.


4. الإشكالية العقارية

يتميز النظام العقاري بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بتركيبته المزدوجة فيلى جانب العقارات المحفظة يوجد رصيد عقاري غير محفظ، كما يتميز بتنوع أنماطه العقارية والمتمثلة في أراضي الجموع والملك الخاص والعام للدولة وكذا أملاك الجماعات الترابية والملك الغابوي والأملاك الخاصة.

وقد طرحت هذه التركيبة المتنوعة العديد من الإشكالات وخاصة ما يتعلق باستثمار الثروة العقارية المتوفرة وتعبئتها في قطاع التعمير والبناء، حيث أن طغيان العقار السلافي غير المحفظ بالمدن والمراكز الحضرية والتجمعات العمرانية القروية، خلق صعوبات وإكراهات في التدبير الحضري اليومي، كما أفرز واقعا عمرانيا هشا.

وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الملكية العقارية غير قادرة على احتواء المشاريع الكبرى المهيكلية، كما عرفت أملاك الدولة الخاصة استهلاكاً ونفاذاً نتيجة التعبئة المستمرة في برامج إعادة الإسكان والإدماج والبرامج السكنية الكبرى.

لكن على الرغم من ذلك، تبقى الثروة العقارية المتوفرة مهمة من حيث مساحتها ومواقعها إذا ما تم استثمارها بشكل أمثل في تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية والمجالية.



**حصيلة عمل
الوكالة الحضرية لوجدة
خلال سنة 2020**

حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020

تندرج حصيلة سنة 2020 في سياق استثنائي تميز بانتشار جائحة كورونا كوفيد-19 وما تلاها من حجر صحي واتخاذ لمجموعة من الإجراءات الصحية للحد من انتشار الجائحة.

لكن على الرغم من ذلك، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة وبكل مسؤولية في تنفيذ قرارات السلطات العمومية مع حرصها الدائم على ضمان استمرارية المرفق العمومي وتقديم الخدمات لفائدة المواطنين والمواطنات. كما انخرطت في الجهود المبذولة من طرف الوزارة الوصية للنهوض بقطاعي التعمير والبناء في ظرفية استثنائية تميزت بتراجع مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج الوطني الخام.

إذن في ظل هذا السياق المتميز والاستثنائي سعت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 إلى مواصلة تأطير الأوراش والدراسات الموجودة قيد الدراسة والانخراط في تنزيل ورش الإصلاح التشريعي والتنظيمي لمنظومة التعمير والبناء واستكمال الورش الرقمي.

المحور الأول : التخطيط الإستراتيجي والإستراتيجي

يرتبط تحقيق التنمية المجالية والنجاعة الترابية بمدى فعالية التخطيط الاستراتيجي والاستراتيجي، فكلما كانت أدوات التخطيط العمراني قابلة للتنفيذ، كلما انعكس ذلك على جاذبية المجالات الترابية وقدرتها على جلب الاستثمار والمقاولة، وكلما كانت آليات التخطيط الاستراتيجي متوفرة ومتاحة كلما تمكن الفاعلون الجهويون من وضع المقاربات التنموية الممكنة للنهوض بأوضاع المجال الجهوي وتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة.

ووعيا منها بأهمية واستثنائية المرحلة، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 تأطير الدراسات الإستراتيجية الوطنية والجهوية والمحلية التي كانت قيد الإنجاز خلال سنة 2019، كما واصلت تأطير تعيين وإعداد وثائق التخطيط الحضري وغيرها من الدراسات المشهدية والتعميرية والهندسية.

أولا : التخطيط الإستراتيجي

تندرج هذه العملية في إطار التوجه الجديد للوكالة الحضرية لوجدة، والمرتبط بوعها العميق بأهمية تقاطع آليات التخطيط الاستراتيجي وأدوات التخطيط العمراني، حيث لا يمكن رسم معالم التنمية الجهوية دون تخطيط عمراني استراتيجي يعتمد الآليات والأدوات القانونية والتقنية المرجعية.

1- الدراسات الإستراتيجية الوطنية

أ- المخطط الوطني للشبكة الحضرية

على غرار سنة 2019، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة سنة 2020 مواكبة الدراسة المتعلقة بالمخطط الوطني للشبكة الحضرية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد ووضع الإجابات الضرورية لأهم الإشكالات التي تطرحها الشبكة الحضرية الوطنية وخاصة ما يتعلق بإشكالية تراتبية المجالات ودورها التأطيري والإشعاعي المحلي والجهوي والوطني وكذا أشكال وأنساق التنمية المنشودة في ظل منظومة حضرية غير منسجمة ومحدودة الوظائف.

ووعيا منها بأهمية هذه الدراسة في تحديد معالم وشكل الشبكة الحضرية المستقبلية، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة وفي إطار اللجان المكلفة بالمواكبة على تتبع هذه الدراسة أملا في كون أن مخرجاتها ستمثل في المستقبل مرجعا أساسيا في التخطيط الحضري المبني على عوامل الوظيفية والتكامل الجغرافي بين الوحدات المجالية المكونة للنفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة.

ب- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة

تسعى الوكالة الحضرية لوجدة في إطار اهتمامها الدائم بالعالم القروي إلى تقوية وظيفية المراكز القروية الصاعدة من خلال تزويدها بوثائق التعمير وتأطير حركية التعمير والبناء بها، حيث تنسجم هذه التدخلات مع أهداف الدراسة المتعلقة بالبرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة.

وقد عرفت سنة 2020 على غرار سنة 2019 مواصلة مواكبة هذا البرنامج الذي تم من خلاله اختيار ثمانية مراكز على مستوى جهة الشرق ر في أفق استئناف أشغال اللجان المكلفة بتأطيره بعد الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

ج - الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 مواكبة الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة، وذلك من منطلق إيمانها بأهمية الدراسة في استشراف مستقبل هذه المدن باعتبار دورها المحوري ضمن الشبكة الحضرية الوطنية واعتبارا للمجهودات التي تبذلها الوكالة الحضرية لتأطير التعمير بهذه الوحدات الجغرافية وجعلها مجالا لاستقبال الأنشطة والخدمات.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من ظروف الجائحة وعلى غرار سنة 2019 تحرص الوكالة على مواكبة وتأطير هذه الدراسة المتميزة في إطار اللجان المكلفة بذلك في أفق إخراجها إلى حيز الوجود.

د - الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري

على الرغم من ظروف الجائحة، وعلى غرار سنة 2019 واصلت الوكالة الحضرية لوجدة سنة 2020 مواكبة وتتبع الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري.

وتندرج هذه الدراسة في إطار الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بمراجعة منظومة تهيئة ونمو المجالات العمرانية، كما تهدف إلى جعل التجديد الحضري محورا لتنمية المجالات ومحركا للتطور الاقتصادي والاجتماعي وجعل المدن مجالات منتجة للحلول، وذلك وفق مقاربات ومنهجيات متجددة ومرتكزة على نظم وأنماط جديدة في التهيئة تعطي الأهمية للتكثيف والتجميع السكني بدل التوسع العمراني الأفقي المرتفع التكلفة.

2- الدراسات الاستراتيجية الجهوية

ويتعلق الأمر بالمخطط الجهوي لإعداد التراب والمخطط الجهوي للتنمية، والدراسة المتعلقة بجرد التراث المبني.

أ- المخطط الجهوي لإعداد التراب



واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا مواكبة المخطط الجهوي لإعداد التراب وذلك من منطلق وعمها بأهمية هذه الوثيقة الدستورية والمرجعية والتي ستحدد أنساق وأشكال التنمية الجهوية في إطار التوافق بين الدولة والجهة حول تدابير تهيئة المجال وتأهيله وفق رؤية إستراتيجية واستشرافية، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة والمنسجمة بالمجالات الحضرية والقروية، وتحديد الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى المهيكلية على مستوى الجهة مع تحديد مجالات المشاريع الجهوية وبرمجة إجراءات تنفيذها وكذا مشاريعها المهيكلية.

وفي هذا الإطار، عرفت سنة 2020 عقد سلسلة من الاجتماعات تحت إشراف السيد والي جهة الشرق لتسريع إخراج الدراسة التي توجد في مرحلة التشخيص إلى حيز الوجود، حيث تم في هذا الإطار مواكبة مكتب الدراسات في تنقيح التقرير بناء على ملاحظات لجنة القيادة.

وجدير بالذكر، وفي إطار احترام مقتضيات القانونية المتعلقة بإعداد المخطط الجهوي لإعداد التراب، عقدت اللجنة الاستشارية

لقاءها الثاني عبر عقد اجتماعات وفي نفس الآن على

مستوى الأقاليم عبر تقنية المناظرة المرئية بتاريخ 22 يناير 2021، تم من خلاله التشاور بشأن التقرير التشخيصي بين جميع الفرقاء والمتدخلين في أفق المصادقة عليه من طرف لجنة القيادة، كما تم خلاله دعوة مكتب الدراسات إلى التسريع في إعداد المراحل المتبقية من الدراسة من خلال إعادة جدولة مراحلها في أفق تفادي التأخير وإخراجها إلى حيز الوجود قبل متم شهر يونيو 2021.

ب- برنامج التنمية الجهوي

بالموازاة مع ذلك وعلى غرار سنة 2019، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 مواكبة برنامج التنمية الجهوي 2016-2021 من منطلق حرصها الدائم على تعزيز مكانتها ضمن المنظومة الجهوية كشريك في التنمية وفاعل أساسي في التخطيط العمراني والمجالي.

ويتوخى هذا البرنامج الذي تبلغ كلفته في أفق 2021 ما يناهز 19.5 مليار درهم تحقيق الأهداف الكبرى المتمثلة في:

- خلق الشغل من خلال اقتراح نموذج تنموي واضح يضع إشكالية التشغيل ضمن الاهتمامات،
- تأهيل وتنمية العالم القروي من خلال فك العزلة وتقوية البنيات التحتية والخدمات،
- الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإشكالات التنموية المطروحة على مستوى الجهة.

وعموما، يسعى هذا البرنامج التنموي الجهوي إلى مواكبة الطفرة التنموية التي تعرفها جهة الشرق نتيجة المبادرة الملكية السامية، كما يهدف إلى تحسين جاذبية المجالات القروية من خلال مدها بالمرافق والتجهيزات الضرورية وإنجاز وتهيئة الطرق والمسالك.

ج- الدراسة المتعلقة بجرد التراث المبني

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي عرفت سنة 2020 نتيجة انتشار جائحة كورونا، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة تأطير ومواكبة الدراسة المتعلقة بجرد التراث المبني بمجال تدخلها.

وتندرج هذه الدراسة الممولة من طرف الوكالة الحضرية لوجدة والمنجزة لأول مرة على مستوى الجماعات الترابية في إطار التعاون الجهوي، كما تهدف إلى:

- جرد وتشخيص التراث المبني انطلاقا من تحليل وبحث دقيق عن كل ما هو أثري وتاريخي مع اقتراح ما من شأنه تثمينه ورد الاعتبار له؛
- اقتراح حلول للحفاظ ورد الاعتبار للتراث المبني الغني والمتنوع (القصبات والقصور والأنسجة القديمة والبنائيات الأثرية والتاريخية...).



وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى انه قد تمت خلال سنة 2020 الموافقة على المرحلة الأخيرة من الدراسة "الجرد وتحديد مبادئ التثمين"، حيث أنه مما لا شك فيه، ستشكل هذه الدراسة مرجعا أساسيا للمدبرين المحليين والجهويين للتدخل في الموروث المعماري المبني للمحافظة ورد الاعتبار إليه وتوجيهه لخدمة التنمية الجهوية.

3- الدراسات الاستراتيجية الإقليمية والمحلية

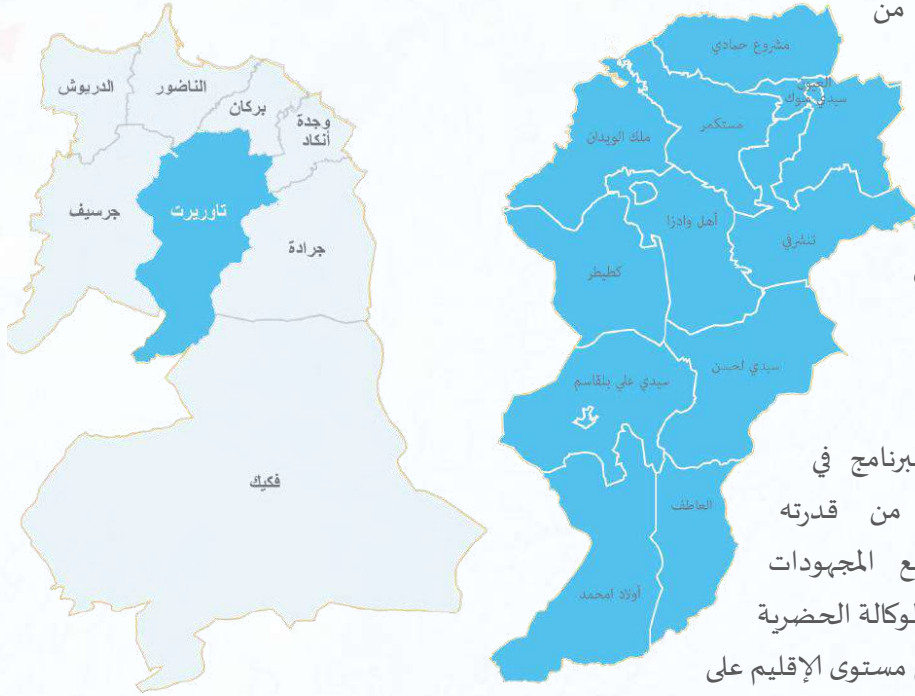
واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020، مواكبة جميع الدراسات القطاعية الإقليمية والمحلية المؤطرة خلال سنة 2019، وتندرج هذه العملية في إطار وعي الوكالة بأهمية هذه الدراسات في تكوين قاعدة معلومات مهمة عن مواضيع وإشكاليات لها علاقة مباشرة بالتعمير كالنقل والتنقل والفيضانات والتنمية المستدامة ودراسات التطهير وغيرها من الدراسات القطاعية. كما تهتم هذه العملية مواكبة البرامج التنموية الإقليمية من خلال التأطير والاقتراح والتصور.

وعلى الرغم من الظروف الخاصة والاستثنائية، ظلت الوكالة الحضرية لوجدة حريصة على التواجد المستمر إلى جانب فرقائها تأطيرا ومواكبة، حيث يمكن جرد هذه الدراسات على الشكل التالي:

أ- البرامج التنموية الإقليمية

البرنامج التنموي المندمج لإقليم تاوريرت

يهدف هذا البرنامج الممتد من 2020 إلى غاية 2024 إلى تأهيل مدن ومراكز إقليم تاوريرت عبر تطوير البنيات التحتية الأساسية وفك العزلة عن العالم القروي والتأهيل الحضري وإحداث المرافق والتجهيزات الضرورية.



ووعيا منها بأهمية هذا البرنامج في تأهيل مجال الإقليم والرفع من قدرته الاستقطابية، ونظرا لتقاطعه مع المجهودات المبذولة في ميدان التعمير، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة في إطار المنظومة المحلية على مستوى الإقليم على مواكبة هذا البرنامج التنموي المندمج والمركّز على المحاور التالية:

التقسيم الإداري لإقليم تاوريرت

1- تطوير القطاعات المنتجة

ويتعلق الأمر بقطاعات الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة، وذلك من خلال استغلال الإمكانيات الطبيعية التي يزخر بها إقليم تاوريرت والمتمثلة في وجود مساحات صالحة للزراعة وتجهيزات هيدرولوجية مهمة، وإمكانيات مهمة لتطوير الصناعة الغذائية ومنتجات الصناعة التقليدية فضلا عما يزخر به الإقليم من مؤهلات سياحية طبيعية وثقافية وحضارية.

2- التأهيل الحضري لمدن ومراكز الإقليم

تشمل هذه العملية تهيئة المحاور والطرق الرئيسية وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز بمدينة تاوريرت (26 حيا) وجماعة العيون سيدي ملوك (22 حيا)، كما تهتم تهيئة الساحات العمومية بكل من تاوريرت و دبدو، وتأهيل قسبة مولاي إسماعيل بالعيون وتأهيل مدخل مركز سيدي شافي بجماعة لكطيظر.

3- تأهيل البنيات التحتية الأساسية

ويتعلق الأمر بتثنية مداخل مدينة تاوريرت ومدخل مدينة العيون سيدي ملوك في اتجاه تافوغالت، فضلا عن تثنية قنطرة تاوريرت وتأهيل الطرق القروية (مستكمار، سيدي لحسن، عين لحجر) بالإضافة إلى تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء.

4- إحداث مرافق وتجهيزات القرب

تهدف هذه العملية إلى تقوية البنية التحتية المرفقية بإحداث مرافق وتجهيزات القرب، حيث تهتم إحداث مستشفى إقليمي لتوسيع وتنويع العرض الصحي، وكذلك تقوية البنية الرياضية ببناء قاعة متعددة الرياضات بتاوريرت والعيون ودبدو، فضلا عن إنجاز مسار لسباق الدراجات بمدينة تاوريرت، كما تهتم هذه العملية تقوية عرض التكوين المهني بجماعة العيون سيدي ملوك.

البرنامج التنموي المندمج لإقليم جرادة

ويندرج هذا البرنامج الذي رصد له غلاف مالي بلغ 900 مليون درهم في إطار الرؤية التنموية لتأهيل إقليم جرادة. ويرتكز هذا البرنامج الذي يتضمن 21 مشروعا، حول ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:

- التأهيل الحضري والبيئي؛

- تعزيز التجهيزات الاجتماعية للقرب؛

- خلق بديل اقتصادي عبر الفلاحة والصناعة وتشجيع الاستثمار.

وجدير بالذكر أن سنة 2020 عرفت الإعلان عن جميع العمليات المسطرة بالبرنامج، كما عرفت انخراط الوكالة الحضرية لوجدة، ضمن المنظومة المحلية، لإنجاح هذا البرنامج خاصة فيما يتعلق بمواكبتها لمناطق التنشيط الاقتصادي بجماعات جرادة وعين بني مطهر وتوسيت وكنفودة والتي تشكل أهم مرتكزات البرنامج التنموي للإقليم.

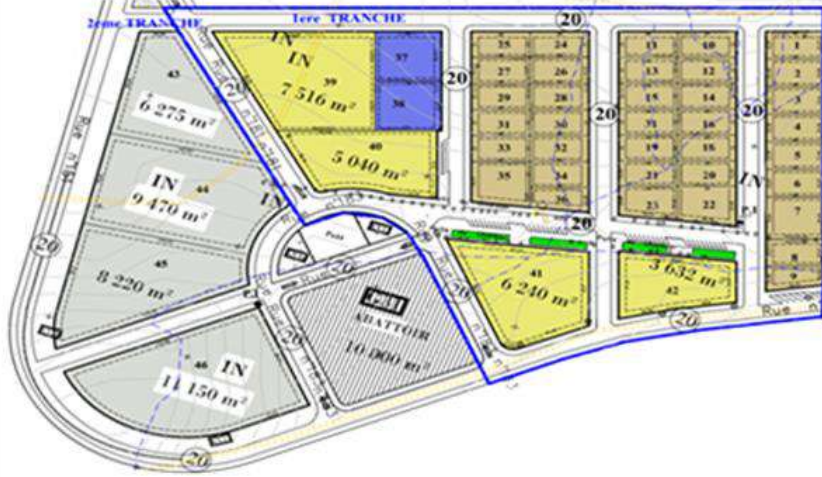


تهيئة الحضرية لمدينة وجدة

هذا، وقد عرفت أشغال إنجاز البرنامج التنموي لإقليم جرادة خلال سنة 2020 وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بانتشار جائحة كورونا تقدما فيما يتعلق بأشغال التهيئة الحضرية وتأهيل البنية التحتية الطرقية وإحداث المرافق وتجهيزات القرب.

وقد حرصت الوكالة الحضرية لوجدة في إطار المنظومة المحلية بإقليم جرادة على مواكبة خلق مناطق التنشيط الاقتصادي بكل من جرادة وكنفودة وتوسيت وعين بني مطهر على مساحة 32 هكتار والبالغة تكلفتها 75 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، عرفت سنة 2020 الانتهاء من أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية بجرادة على مساحة 10 هكتارات والبالغ عدد بقعها 42 بقعة.



إتمام أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية بجرادة

كما عرفت أشغال تهيئة مناطق التنشيط الاقتصادي بكل من عين بني مطهر وكنفودة وتوسيت تقدما مهما.



منطقة التنشيط الاقتصادي بتوسيت



منطقة التنشيط الاقتصادي بعين بني مطهر

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية المتميزة بانتشار جائحة كورونا، لم تتوان الوكالة الحضرية لوجدة في التواجد المستمر إلى جانب المنظومة المحلية والإقليمية على مستوى الإقليم لمصاحبة مشروع التأهيل الحضري والبيئي والبالغة تكلفته 175 مليون درهم والذي يتضمن إعادة هيكلة النسيج الناقص التجهيز في شطرها التكميلي بكلفة 70 مليون درهم ومشروع إعادة إسكان 30 أسرة من قاطني الدور الآيلة للسقوط بدوار الكرابة بجماعة عين بني مطهر بكلفة 5 مليون درهم ومشروع تأهيل المنجم الصغير وإحداث معهد لإحياء التراث المنجمي بكلفة 40 مليون درهم ومشروع تأهيل البيئة ب 60 مليون درهم.

تأهيل البيئة



إحياء التراث المنجمي



إعادة الإسكان



إعادة الهيكلة



أ- مواكبة الرؤية التنموية لوجدة الكبرى 2020 والرؤى التنموية الإقليمية

واصلت الوكالة خلال سنة 2020 مواكبة الرؤية التنموية لوجدة الكبرى 2020، من خلال الدعم التقني الذي تقدمه لفائدة الشركاء المعنيين بالتنفيذ، من حيث الاقتراح والتصور وتقديم الاستشارة التعميرية اللازمة. وجدير بالذكر أن الرؤية التنموية لوجدة الكبرى في أفق 2020 والتي تتضمن 116 مشروعا بكلفة إجمالية تصل إلى 4.3 مليار درهم تروم تحقيق أهداف تنموية كبرى تتمثل في تعزيز وتقوية البنيات التحتية وتأهيل النسيج الحضري والعمراني، وتحسين النقل والتنقل الحضري، ودعم القطاع الرياضي وتعزيز البنيات الصحية والتعليمية والسياحية والثقافية وإنجاز الفضاءات الترفيهية وتأهيل الطرق والمسالك بالمناطق الحدودية.

ب- الدراسات المرتبطة بالحماية من الفيضانات

تندرج هذه الدراسات في إطار المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، وفي إطار حماية المدن والتجمعات الحضرية والقروية من الأخطار الناتجة عن التقلبات المناخية، كما تهدف إلى تجاوز الإشكاليات المرتبطة بالتمدد السريع وغير المعقلن والذي أنتج واقعا مجاليا يطرح الكثير من التحديات على مستوى تدبير مخاطر الفيضانات، وتهم هذه الدراسات تحديد المناطق المهددة بالفيضانات على مستوى المدن والمراكز وتحديد الإجراءات الواجبة للحماية من هذه الأخطار مع اقتراح البدائل الممكنة لإعادة إسكان قاطني المجالات المهددة بالفيضانات.

وفي هذا الصدد تواصلت الوكالة الحضرية مواكبتها لهذه الدراسات في إطار المنظومة الجهوية من خلال المساهمة في تحديد المناطق المهددة بالفيضانات و مد مكاتب الدراسات بالوثائق التعميرية اللازمة، وكذا المشاركة في تحديد مناطق إعادة الإسكان مع تقديم الدعم التقني الضروري أثناء دراسة الملفات.

د- الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والدراسات المشهدية

تهيئة واد وورطاس وواد اشراعة بإقليم بركان

تتم هذه العملية الدراسة البيئية والمشهدية والتعميرية المتعلقة بتهيئة واد اشراعة وورطاس بإقليم بركان والهادفة إلى إعادة إدماج وادي اشراعة وروافده والمنطقة المحيطة به في محيطه الاقتصادي مع خلق حركية تجارية بالمنطقة والرفع من القدرة الاستقطابية و التنافسية لعاصمة الإقليم وتحسين جاذبيتها المعمارية والهندسية.

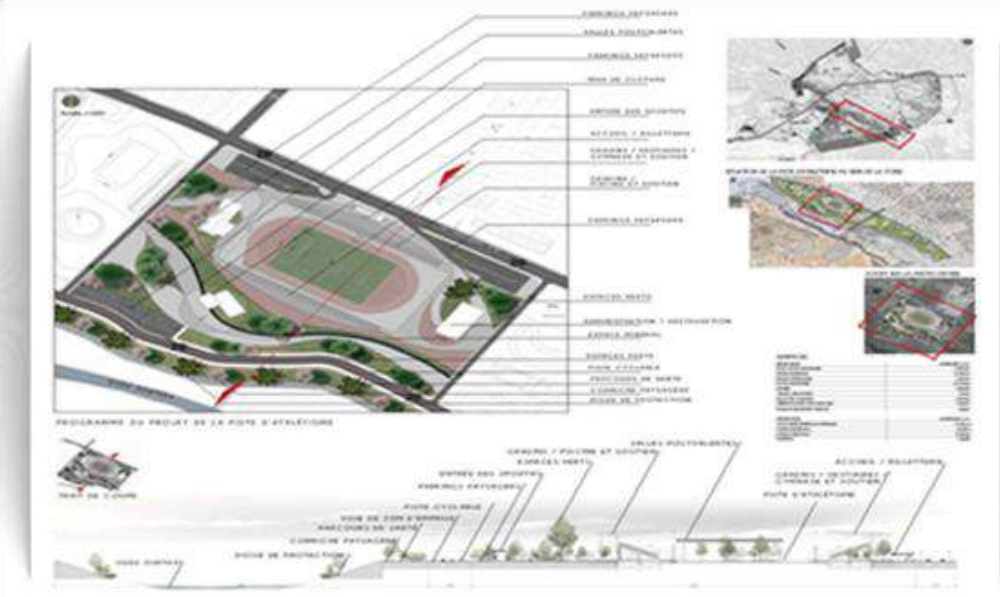


تصور لأحد مكونات المشروع

وقد حرصت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 على الرغم من ظروف الجائحة على التسريع في إنجاز الدراسة من خلال المواكبة المستمرة لمكتب الدراسات، والتنسيق المستمر مع المنظومة المحلية تحت الإشراف المباشر للسيد عامل الإقليم، وذلك أملا في التوافق بشأن صياغة اقتراحات وتوصيات عملية.



وقد عرفت الدراسة التي توجد في مرحلتها الثانية تجاوبا مهما من خلال اقتراح ستة مناطق مشاريع وبرمجة إنجاز مجموعة من المرافق الرياضية والترفيهية والسياحية فضلا عن اقتراح إنشاء مشتل ومدرسة للبيستنة وإحداث منطقة لوجستكية خاصة بالعمال الفلاحيين وتهيئة وتقوية غابة الحرشة وتهيئة الفضاء الخاص بعين واولوت كموروث يستدعي التثمين والمحافظة.



مقطع توضيحي للتصورات واقتراحات التهيئة

تهيئة واد الناشف سيد امعافة بمدينة وجدة

يتعلق الأمر بمواكبة إنجاز الشطر الثاني من مشروع تهيئة وادي الناشف وإسلي الممتد في مجمله على طول 12 كلم، وذلك بكلفة إجمالية بلغت 118 مليون درهم بتمويل من الفرقاء المؤسستين المعنيين. ويعرف المشروع الذي يندرج في إطار الرؤية التنموية لوجدة الكبرى في أفق 2020 تقدما ملموسا في أشغال التهيئة، كما يتضمن إنجاز عمليات تهيئة وفق منظور عمراي ومشهدي متجدد ومستدام يجعل من هذه الفضاءات الهامشية مجالات خضراء قابلة للترفيه والتنزه. والصور التالية توضح وضعية تقدم أشغال الشطر الأول من المشروع.



مقطع طولي لمجال الدراسة

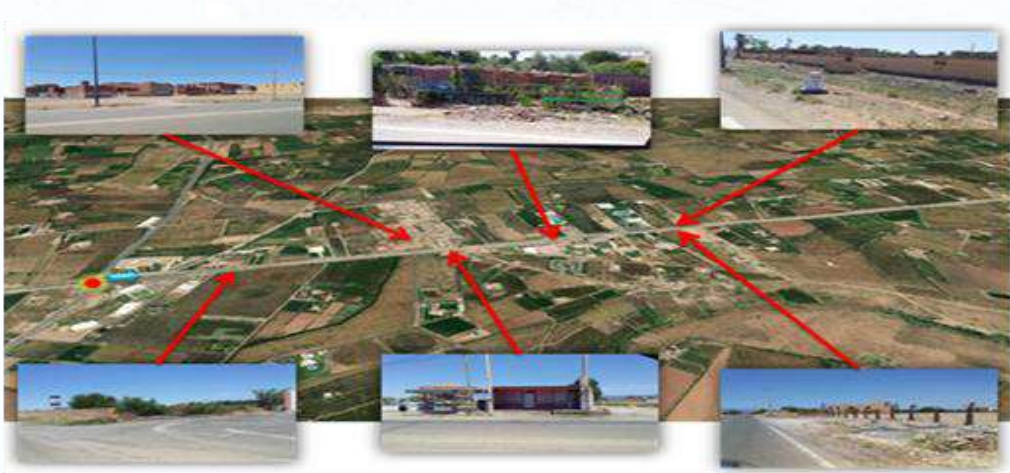
الدراسة التعميرية والمشهدية والهندسية للمحور الطرقي في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية

تندرج هذه الدراسة في إطار التوجه الجديد للوكالة الحضرية لوجدة والرامي إلى مواكبة التعمير العملياتي من خلال إعداد دراسات هندسية ومشهدية لتحسين جاذبية المجال العمراني وخلق مجالات مستقطبة للأنشطة والخدمات.



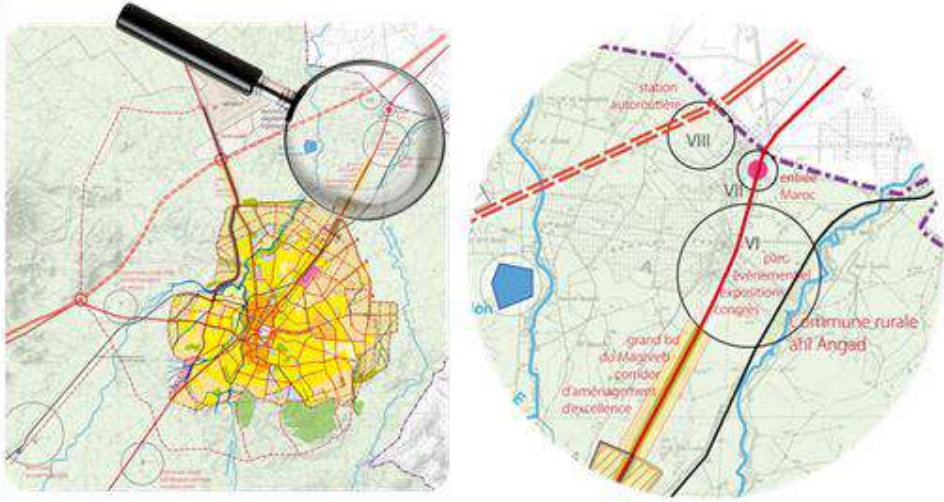
مجال الدراسة

ونظرا لأهمية هذه الدراسة التي تهتم المحور الطرقي في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية والتي توجد في مراحلها الأخيرة، وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فقد حرصت الوكالة الحضرية لوجدة على إيلائها الأهمية البالغة ضمن جدول عملياتها في أفق إخراجها إلى حيز الوجود.



واقع الحال

وتهدف هذه الدراسة والتي تنطلق من تشخيص واقعي، إلى إعداد تصور هندسي وتعميري لهذا المحور الطرقي المهيكل الذي يعرف حركة عمرانية مهمة ومتعددة الأشكال ويعتبر البوابة الرئيسية للمغرب في اتجاه دول الفضاء المغاربي. وجزير بالذكر، أن هذه الدراسة تنسجم مع التصورات التنموية والرؤية العمرانية المتوافق بشأنها سواء في المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لوجدة الكبرى كمجال للمطعممة والترفيه أو في إطار المخططات التنموية وكذا البرنامج التنموي للمناطق الحدودية.



الرؤية العمرانية لمجال الدراسة في إطار المخطط المديرى للتهيئة العمرانية

هـ- مواكبة الدراسة المتعلقة بإشكالية السكن غير القانوني بإقليم بركان

نظرا لأهمية هذه الدراسة، حرصت الوكالة الحضرية لوجدة في إطار المنظومة المحلية بإقليم بركان على مواكبة الدراسة المتعلقة بإشكالية السكن غير القانوني بالإقليم على الرغم من ظروف الجائحة، وذلك أملا في إخراجها إلى حيز الوجود.

وتندرج هذه الدراسة في إطار رؤيتها المتجددة لقضايا التعمير والبناء، وإيماننا منها بأن إيجاد الحلول للظواهر الحضرية رهين بالمعرفة الدقيقة بالإشكاليات المطروحة وكذا العوامل المساعدة على بروزها، وعلى اعتبار أن ظاهرة البناء غير القانوني من الظواهر الحضرية التي أصبحت تؤرق المنظومة المحلية والجهوية.

وقد عرفت سنة 2020 استكمال الدراسة المنجزة في مرحلتين أساسيتين، حيث يتعلق الأمر بإجراء تشخيص ميداني لمعرفة الظاهرة والوقوف على العوامل المساهمة في انتشارها، والقيام بعد ذلك بتحليل للمعطيات ووضع الخلاصات اللازمة لتجاوزها والحد من تأثيراتها المجالية والاجتماعية.

و- تحيين برامج تنمية الجماعات

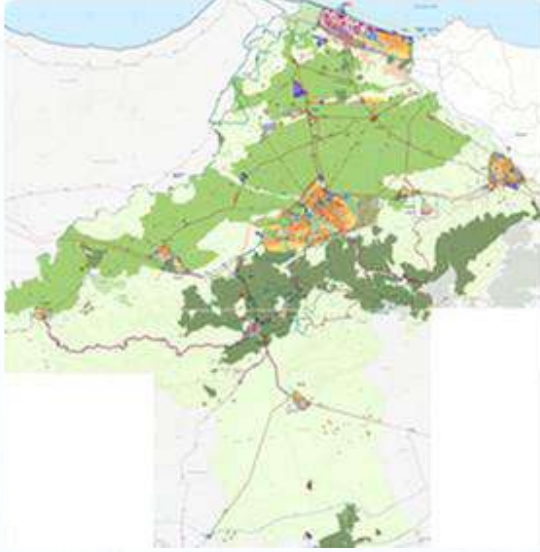
بالموازاة مع ذلك، ووعيا منها بدورها كشريك في التنمية وتشجيع الاستثمار، وانطلاقا من مهام المواكبة التقنية والقانونية التي تقوم بها الوكالة الحضرية لفائدة شركائها المؤسساتيين، حرصت هذه الأخيرة على مصاحبة الجماعات الترابية في إعداد وتحيين برامج عملها، حيث وضعت لهذا الغرض رهن إشارة الجماعات المعنية الوثائق والمعلومات التعميرية اللازمة، وذلك لتقاطع هذه البرامج مع مقتضيات وثائق التعمير، ومن منطلق إيمانها بأن وثائق التعمير هي مجموعة من العمليات التنموية المبرمجة وفق الحاجيات والخصائص الذي تعاني منه مختلف الجماعات والممكن ترجمتها على أرض الواقع في إطار برامج عمل الجماعات.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى الدور الذي تلعبه الوكالة الحضرية لوجدة في هذا الشأن، من خلال التواجد المستمر في جميع اللجان المحدثه لذلك والمساهمة في التصور والاقتراح وفقا لما تقتضيه مقتضيات وثائق التعمير.

ز- الدراسة المتعلقة بإعداد خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

تندرج في إطار تفعيل البرنامج الحكومي للتدبير المندمج للمخاطر الطبيعية، وتهدف إلى تحديد المواقع والمجالات القابلة للتوسع العمراني وتجنب المناطق المهددة بخطر الكوارث الطبيعية.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة، فقد واكبت الوكالة الحضرية لوجدة الدراسة بمعية فرقائها، حيث تم بتاريخ 29 دجنبر 2020 تحت الإشراف المباشر للسيد عامل الإقليم وفي إطار الاحترام التام للإجراءات الصحية والاحترازية ضد كوفيد-19 عقد اجتماع خصص لدراسة التقرير الخاص بالمرحلة الأولى من الدراسة "جمع وتحليل المعطيات".



16. جماعة ترابية
289137 نسمة
1833.61 كلم²
160 نسمة/كلم²

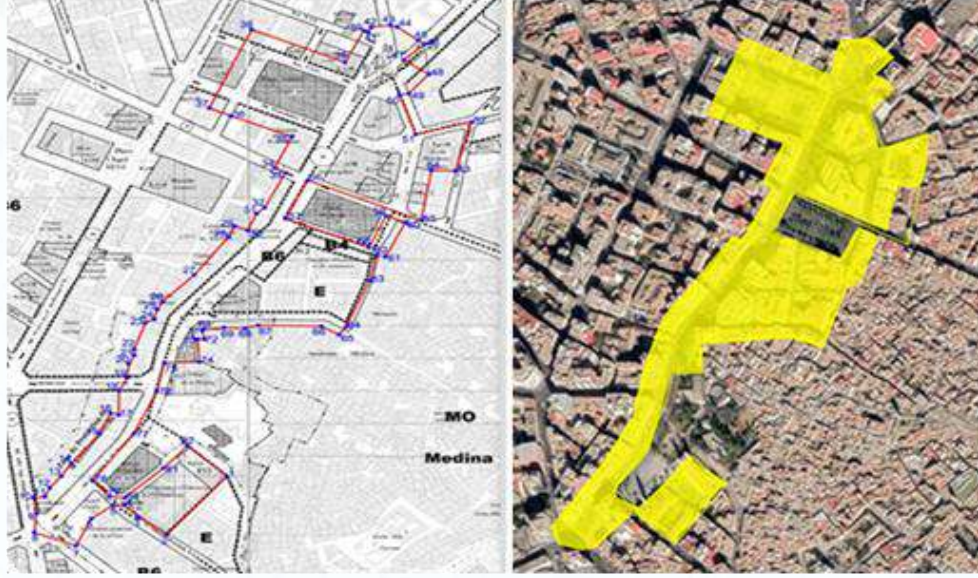
ح - التنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة

يتعلق الأمر بتنزيل توجهات التصميم المديرى للتنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة، حيث تعمل الوكالة في إطار اللجنة المحلية المحدثة على تنزيل وتتبع المشاريع المدرجة في هذا الموضوع.

ط- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة

تتم هذه العملية إنجاز تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة. كما تندرج هذه الدراسة في إطار تنفيذ مقتضيات القانون رقم 94-12 المتعلق بالبنائيات المهددة بالانهيار وتنظيم عمليات التجديد الحضري.

حيث يشمل مجال الدراسة جل المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية على طول شارع محمد السادس والمصنفة كبنائيات ومعالم تاريخية أو كثرات وطني (البريد، بنك المغرب، الكنيسة الكاثوليكية، سينما فوكس، فندق سيمون، ديرين يهوديين، كنيسة وضريح سيدي زيان، مقر البلدية...).



مقطع من تصميم التهيئة لمجال الدراسة

مقطع طولي لمجال الدراسة



مجال دراسة تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة

وتهدف هذه الدراسة التي تسهر عليها الوكالة الوطنية للتجديد الحضري والبنيات المهتدة بالانبيار على إنجاز تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس واقترح سبل ومخرجات رد الاعتبار والحفاظ على هذا الموروث التراثي و العمراني.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الوكالة الحضرية لوجدة، قد واكبت هذه العملية وذلك من خلال المشاركة في اقتراح مجال عمليات التجديد الحضري تماشيا مع تصميم تهيئة وجدة الكبرى وكذا الميثاق المعماري لمدينة وجدة ومواكبة الوكالة الوطنية في إعداد النصوص المرجعية المتعلقة بالدراسة وفي التصور والاقتراح، كما شاركت في فتح الأظرفة بتاريخ 02 نونبر 2020.

كخلاصة يعتبر التخطيط الاستراتيجي التنموي من الآليات الأساسية لتحديد آفاق وأنساق التنمية على المديين المتوسط والبعيد، إذ كلما كان التخطيط استراتيجيا واستشرافيا كلما كانت الرؤى والاستراتيجيات واضحة للمدبرين سواء على المستوى الوطني أو الجهوي او المحلي لاتخاذ القرارات المناسبة للإعداد الأمثل للمجال ولتهيئة المتوازنة للمجالات بمختلف أشكالها وخصوصياتها.

ثانيا : التخطيط الاستباقي

تم هذه العملية التخطيط المجالي الاستباقي والهادف إلى مواكبة التوسع العمراني واستباق نمو المجالات الترابية، وتندرج هذه العملية في إطار تنفيذ الأهداف المسطرة وكذا الالتزامات المتفق عليها ضمن برنامج العمل ، وتهتم إعداد وتحيين وثائق التعمير والوثائق القانونية ذات الطابع التنظيمي كقرارات تخطيط حدود الطرق ومشاريع تحديد المراكز فضلا عن إعداد تصاميم التقويم وتحديد الدوائر.

1-التخطيط الحضري

1-1- إعداد وثائق التعمير

أ- مقاربات الإنجاز

على الرغم من الظروف الاستثنائية المتميزة بانتشار جائحة كوفيد-19، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 تنزيل عقدة الأهداف الموقعة مع الوزارة الوصية في إطار تنفيذ برنامجها الثلاثي المتوافق بشأنه خلال الدورة الثامنة عشر للمجلس الإداري، وذلك وفق مقارنة متجددة توفق بين المرتكزات التالية:

استغلال خلاصات التخطيط الاستراتيجي الاستشراقي

يعد التخطيط الاستراتيجي والاستشراقي سواء المحلي، الإقليمي، الجهوي والوطني آلية أساسية في توجيه عمل الوكالة الحضرية في ميدان التخطيط الحضري، حيث تشكل خلاصة الدراسات الاستشرافية (القطاعية منها أو ذات الطابع الاستشراقي) محددات أساسية في توجيه عمليات التخطيط العمراني. فعلى سبيل المثال فإن تقاطع قطاع التعمير مع إعداد التراب الوطني يجعل من الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب آلية أساسية في توجيه التدخلات في ميدان التعمير، كما أن التدخل في المراكز الصاعدة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بتنمية هذه المراكز، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار للدراسات المتعلقة بالفيضانات والتأثير على البيئة والدراسات الإيكولوجية فضلا عن دراسات التثمين والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري والطبيعي.

تراتبية المجالات وتكامل وظائفها

يعد هذا المبدأ من المرتكزات الأساسية في التخطيط العمراني، حيث أن أي دراسة حضرية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ترابية المجالات ودورها الإشعاعي والتأطيري، وذلك في إطار تكريس وتقوية الترابطات القائمة بين المدينة والقرية ولتحقيق تنمية متوازنة قائمة على التكامل الوظيفي والرفع من جاذبية وتنافسية المجالات.

إدماج البعد البيئي في التخطيط

يعد إدماج البعد البيئي مرتكزا أساسيا في إعداد وتحيين وثائق التعمير، وذلك من منطلق أهمية هذه المقاربة في ضمان استدامة المجالات ونموها بشكل يمكن من استغلال الإمكانيات المتاحة ويساهم في الحفاظ على ديمومتها واستمراريتها، وفي هذا الصدد تعمل الوكالة الحضرية على استحضار هذا البعد الأساسي ضمن إعداد وثائق التعمير، من خلال الحفاظ على المقومات البيئية وبرمجة مشاريع مندمجة مشهدة وبيئية من شأنها تكريس البعد البيئي في التخطيط الحضري.

إدماج مقارنة "تعمير المشاريع"

في هذا الصدد، وانطلاقاً من نتائج الدراسات المنجزة حول تقييم مدى إنجاز مقتضيات التعمير والتي تبقى ضعيفة، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تجاوز المقاربات التقليدية في إنجاز وثائق التعمير والمعتمدة على مبدأ التخصيص وتحديد قواعد استعمال الأراضي إلى نهج مقارنة قائمة على اقتراح وبرمجة مشاريع مندمجة ومتكاملة وقابلة للتنزيل والتنفيذ على أرض الواقع في إطار رؤية عمرانية متجددة وواضحة، من قبيل المشاريع الحضرية، والبيئية فضلاً عن عمليات التهيئة المشهدية والهندسية والمعمارية.

مبدأ التوافق مع الفرقاء والمتدخلين الأساسيين في ميدان التعمير

يشكل هذا المبدأ مرتكزا أساسيا في توجيه تدخل الوكالة في ميدان التخطيط الحضري، وذلك من منطلق أن وثيقة التعمير يجب أن تكون نتاج مشاورات وتنسيق دائم بين الفاعلين والمتدخلين الأساسيين في منظومة التعمير، فالتوافق المحلي بشأن البرامج المقترحة والمزعم إنجازها يشكل في حد ذاته مؤشرا مهما لتنفيذها وبالتالي الرفع من مؤشرات الإنجاز.

ب- مؤشرات الإنجاز

تتمثل أهم المؤشرات في ميدان التخطيط العمراني فيما يلي :

- انتقال نسبة التغطية من 37% سنة 1997 إلى أزيد من 98% حاليا؛
- تغطية 67 مدينة ومركز من أصل 68، مما يعني أن الشبكة الحضرية مزودة على الأقل بوثيقة تعميمية مصادق عليها؛
- 17 مدينة كبيرة ومتوسطة وصغيرة من أصل 17 تتوفر على تصميم تهيئة مصادق عليه، وهو مؤشر على أن التخطيط العمراني يواكب الحركة العمرانية والاقتصادية؛
- ارتفاع نسبة تحيين وثائق التعمير إلى ما يفوق 93% وهو ما يدل على نجاح المقاربة القائمة على مبادئ التوافق والتشاور وتدبير القرب؛
- 50% من وثائق التعمير أنجزت بالإمكانيات الذاتية للوكالة الحضرية لوجدة، كما أن 95% منها تم تمويلها من طرف الوزارة الوصية والوكالة الحضرية لوجدة، مما يؤشر على أهمية وثائق التعمير في توجيه الاستثمار وخلق الثروة؛
- ارتفاع الحصيلة التراكمية لوثائق التعمير إلى 114 وثيقة موزعة على 02 مخططات للتهيئة العمرانية و72 تصميميا للتهيئة و40 تصميميا لنمو التكتلات العمرانية القروية، وهي حصيلة مهمة تعكس حجم الجهود المبذولة في ميدان التغطية بوثائق التعمير خلال العشريتين الأخيرتين مما يؤشر على النفوذ الترايبي كله مشمول بقواعد استعمال الأراضي؛
- فتح أكثر من 16 ألف هكتار للتعمير مع برمجة أزيد من 1000 هكتار كتجهيزات ومرافق عمومية.

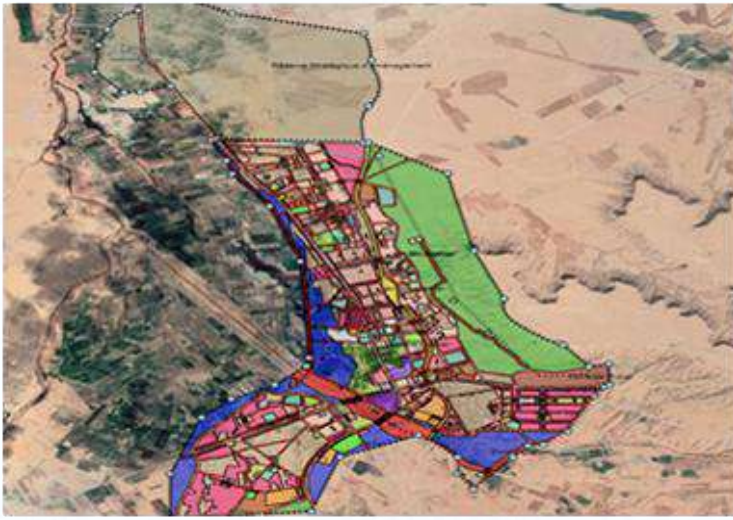
ج- الحصيلة في ميدان التغطية بوثائق التعمير

واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 -على الرغم من الظروف الاستثنائية- تأطير إعداد وتحيين 11

وثيقة تعمرية، حيث تهتم هذه الوثائق المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان و06 تصاميم تهيئة و04 تصاميم نمو، وتهتم هذه الوثائق 24 جماعة ترابية بمبلغ إجمالي ناهز 8 مليون درهم، حيث أعدت الوكالة الحضرية 07 وثائق بإمكانياتها الذاتية وذلك بنسبة تصل إلى 64%.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه على الرغم من توقف الأجال المرتبطة بدراسة وثائق التعمير التي توجد في مرحلة الاستشارات القانونية وفقا للمادة السادسة من القانون المرسوم المتعلق بسن حالة الطوارئ الصحية، فقد عرفت سنة 2020 على غرار سنة 2019 تحقيق مؤشرات إنجاز مهمة فيما يتعلق بوثائق التعمير انسجاما مع عقدة الأهداف، حيث تجاوز مؤشر الإنجاز 80 بالمائة.

وهكذا فقد تم الانتهاء من الاستشارات القانونية كما هو محدد في عقدة الأهداف بالنسبة لتصميم تهيئة عين بني مطهر وجزء من جماعة بني مطهر بإقليم جرادة، حيث تم إخضاعهما لمسطرة المصادقة قبل متم سنة 2020. كم اتمت المصادقة على تصميم تهيئة جماعة بني كيل بإقليم فجيج.



تصميم تهيئة جماعة بني مطهر وجزء من بني مطهر

وستمكن هاتين الوثيقتين من تحديد استعمالات الأراضي بمجالات ذات خصوصيات متميزة، فمن جهة تشكل مدينة عين بني مطهر مركزا حضريا صاعدا في مجال رعيي متميز وذي مؤهلات مجالية متنوعة، مما يفرض تدعيم وظيفتها التايطيرية والخدماتية، كما تشكل جماعة بني كيل المنطقة الخلفية ليوعرفة حيث يستوجب الأمر تنمية وتطوير مركز الجماعة وتقوية وظيفته الخدماتية.



تصميم تهيئة مركز جماعة بني كيل

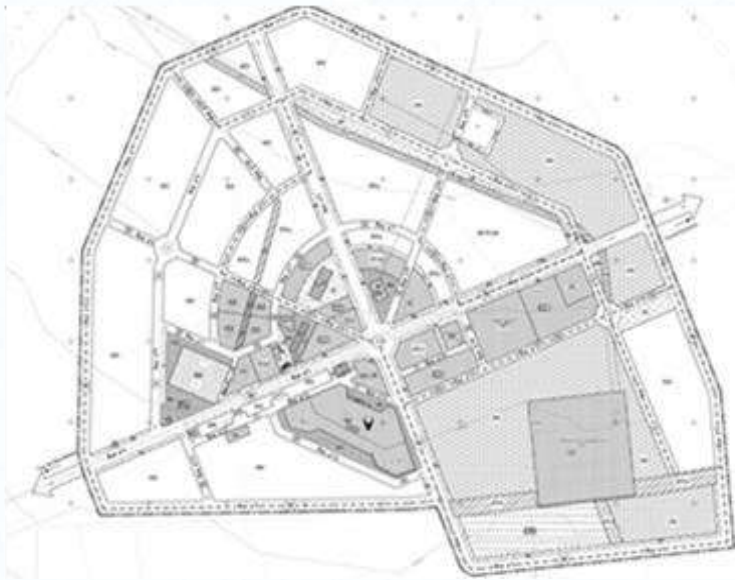
في نفس السياق، ونظر للدور الذي يحتله مركز جماعة معتركة ضمن البنية الحضرية الإقليمية كمرکز يستوجب تقوية وظيفته الإدارية والخدماتية بمجال ذو خصوصيات رعية، فقد تم تسريع مسطرة المصادقة على تصميم نمو مركز الجماعة، حيث تم الانتهاء من الاستشارات القانونية المتعلقة به وعرضه على أنظار عامل الإقليم بتاريخ 2020/10/22 قصد استكمال مسطرة المصادقة عليه.

كما تم تسريع مسطرة دراسة تصميم نمو مركز أنوال بجماعة بوشاون بإقليم فجيج، حيث تم خلال سنة 2020 الانتفاء من الاستشارات القانونية المتعلقة به في أفق إخضاعه لمسطرة المصادقة.



تصميم نمو مركز أنوال بجماعة بوشاون

هذا، ونظرا لما يكتسيه مركز جماعة أولاد عبد الحاكم بإقليم جرادة كمنطقة حدودية تستوجب تنميتها وثيقة تعميمية تحدد آفاق تنميتها العمرانية خلال العشرية القادمة، فقد حرصت الوكالة الحضرية لوجدة على تسريع مسطرة دراستها، حيث تم إخضاعها لمسطرة البحث العلمي بتاريخ 11 نونبر 2020 في أفق إستكمال مسطرة المصادقة عليها.



تصميم نمو مركز أنوال بجماعة أولاد سيدي عبد الحاكم

كما كثفت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 من مشاوراتها مع المنظومة المحلية على مستوى إقليم بركان من أجل تسريع مسطرة دراسة تصاميم تهيئة جماعات بوغربية، فزوان، العتامنة ورسالن والتي توجد في مرحلة متغيرة التصميم وذلك من أجل إخضاعها لمرحلة الاستشارات التقنية في إطار اجتماع اللجنة التقنية المحلية في أفق إخضاعها للاستشارات القانونية ومسطرة المصادقة.

وجدير بالذكر في هذا الإطار، أن نشير إلى أن التأخير الذي عرفته دراسة هذه الوثائق بالمقارنة مع البرمجة الزمنية وفق عقدة الأهداف يرتبط بتوافق المنظومة على ضرورة اتضاح الرؤية العمرانية والتوجهات الكبرى للتهيئة للمخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان لأخذها بعين الاعتبار في إطار وثائق التعمير قيد الدراسة.

في نفس الإطار، ووعيا منها بتراتبية المجالات وتنوع خصوصياتها، حرصت الوكالة الحضرية لوجدة على تسريع الدراسة المتعلقة بتصميم نمو مركز جماعة العاطف وأولاد محمد الذي يوجد في مرحلة الاستشارات التقنية (متغيرة التصميم) في أفق إخضاعه للاستشارات القانونية ومداولات المجلس الجماعي المعني.

كما عرفت سنة 2020 على غرار سنة 2019 مواكبة الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان على الرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بكوفيد-19، وذلك أملا في إخراجها إلى حيز الوجود، خاصة وأن المنظومة المحلية على مستوى الإقليم تراهن على هذه الدراسة على اعتبارها المرجع التقني والقانوني لتحسين وثائق التعمير على مستوى الإقليم في إطار من التناغم والانسجام مع التوجهات العمرانية الكبرى للمخطط والذي يوجد في مرحلته الثالثة" المشاورات القانونية" ..

وتندرج هذه الدراسة الممولة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بغلاف مالي بلغ 4 مليون و197 ألف درهم في إطار الجيل الجديد من المخططات المديرية الهادفة إلى التوفيق بين مفاهيم "التنمية والتهيئة والحفاظ". كما تهدف إلى تقوية مكانة ووظيفة إقليم بركان ضمن الشبكة الحضرية الجهوية والوطنية كصلة وصل بين الحاضرة الألفية وجدة وبين القطب الصناعي والخدماتي الناظور-بني انصار فضلا عن تثمين إمكانياته الفلاحية والسياحية.

هذا، وتحرص وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على تعميم هذا الجيل من الدراسات الاستشراعية التي يطابق مجال دراستها حدود الإقليم، غير أن إشكاليات مرتبطة بالتمويل حالت دون الإعلان عن الصفقة المتعلقة بالمخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم جرادة المبرمج خلال سنة 2020.

والجدول التالي بين وضعية وثائق التعمير إلى غاية 31 دجنبر 2020.

العمالة أو الإقليم	الوثيقة	وضعية الوثيقة في 2019/12/31	وضعية الوثيقة في 2020/12/31
بركان 05	المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لإقليم بركان	توجهات التهيئة والتنمية	المشاورات القانونية
	تصميم تهيئة مركز جماعة العتامنة	استكمال الدراسة رهين باتضاح توجهات المخطط المديرى للتهيئة العمرانية	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
	تصميم تهيئة مركز جماعة بوغربية	تصورات التهيئة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
	تصميم تهيئة مركز جماعة فزوان	تصورات التهيئة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
	تصميم تهيئة مركز جماعة رسلان	تصورات التهيئة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
01 تاوريرت	تصميم نمو مركز العاطف وأولاد محمد	المشاورات الأولية	متغيرة التهيئة
جرادة	تصميم تهيئة جماعة عين بني مطهرو جزء من جماعة بني مطهر	انعقاد اللجنة التقنية المحلية	في طور المصادقة
	02	تصميم نمو مركز أولاد سيدي عبد الحاكم	متغيرات التهيئة

العمالة أو الإقليم	الوثيقة	وضعية الوثيقة في 2019/12/31	وضعية الوثيقة في 2020/12/31
فجيج 03	تصميم تهيئة مركز جماعة بني كيل	التحضير لإخضاع المشروع لمسطرة البحث العلني	مصادق عليه
	تصميم نمو مركز أنوال	التحضير لإخضاع المشروع لمسطرة البحث العلني	في طور المصادقة
	تصميم نمو مركز جماعة معتركة	مداولات المجلس الجماعي	في طور المصادقة

د- النتائج المجالية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط العمراني

كان لعملية التخطيط العمراني نتائج إيجابية على الجوانب المجالية والاقتصادية والاجتماعية :

- **الجوانب الاستثمارية :** مكنت عملية التخطيط الحضري من تغطية المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بوثائق التعمير، وهو ما يوفر قاعدة مهمة للاستثمار، فارتفاع نسبة التغطية إلى 98 % تعني أن العقار المعبئ لاحتضان الاستثمار ضمن وثائق التعمير واضحة قواعد استعمال الأراضي به وهو ما يتيح إمكانيات وفرص متنوعة للاستثمار في الميدان العقاري وباقي القطاعات الأخرى المنتجة وخاصة ما يتعلق بالصناعة والتجارة والخدمات .

- **الجوانب المجالية :** حيث مكنت وثائق التعمير من فتح أزيد من 16 ألف هكتار كمناطق جديدة للتعمير ومناطق توسع مستقبلية، الشيء الذي لا محالة سيكون له الأثر الإيجابي على تنظيم المجال العمراني في شكل عمليات تهيئة مندمجة و منظمة، وفي الحد من توسع المجالات العشوائية فضلا عن تأطير عمليات البناء.

كما مكنت وثائق التعمير من برمجة إنجاز شبكة واسعة من الطرق والشوارع الداخلية والمدارات الدائرية، الشيء الذي كان له الوقع الإيجابي في هيكلة المجالات الحضرية والقروية والرفع من جاذبيتها واستقطابيتها.

- **الجوانب الاقتصادية :** حيث مكنت وثائق التعمير من برمجة العديد من الأنشطة الاقتصادية والحرفية والصناعية والسياحية والخدماتية، مما سيوفر مما لا شك فيه قاعدة اقتصادية مهمة بالمدن والمراكز الحضرية ستمكن من توفير فرص الشغل وإنتاج الثروة وتحقيق النجاعة الترابية.

كما مكنت من توفير قاعدة لاحتضان المشاريع الاستثمارية الكبرى، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى مناطق التنشيط الاقتصادي والمناطق والأحياء الصناعية، والأقطاب التنموية والمركبات التجارية والترفيهية ...

- **الجوانب الاجتماعية :** حيث مكنت وثائق التعمير من برمجة أزيد من 1000 هكتار كمرافق وتجهيزات، كما ساهم تنفيذ مقتضياتها من إنجاز مرافق القرب (المدارس والمستوصفات ودور الشباب والنوادي النسوية ...) وكذا إحداث وإقامة التجهيزات الكبرى ذات الإشعاع الإقليمي والجهوي، الشيء الذي لا محالة سيساهم بشكل كبير في تحسين الظروف الاجتماعية للسكان وتقوية العرض الصحي والتعليمي.

- **الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة :** إن إدماج المقاربة البيئية في إعداد وثائق التعمير كانت له نتائج إيجابية في تحسين الجوانب البيئية، حيث أن اقتراح مشاريع مندمجة بيئية ضمن وثائق التعمير من شأنه الحفاظ على المقومات الطبيعية والإيكولوجية مما سيحقق لا محالة استدامة المجالات وتقوية المشهد العمراني والحفاظ على التراث الطبيعي وتثمينه خاصة ما يتعلق بالمنتزهات والمحميات والمواقع الإيكولوجية والبيئية.

ه- الإجراءات المواكبة لعملية التخطيط الحضري

تواكب عملية التخطيط الحضري إجراءات قبلية مهمة تتمثل في إجراءين أساسيين :

- إعداد الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية: وعيا منها بأهمية تجديد وثائق التعمير المنتهية الصلاحية بشكل يتماشى ومستجدات الواقع ويأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المجالية، فقد عرفت سنة 2020 استكمال أشغال إنجاز الصور الجوية والفتوغرامميتري لمجموعة من المدن والمراكز الصاعدة على مستوى نفوذها الترابي، حيث شملت هذه العملية استكمال أشغال إنجاز الصورة الجوية لهم جماعتي بركان-سيدي سليمان شراعة و مركز جماعة كنفودة، وكذا إنجاز تصاميم طبوغرافية لمجموعة من الأحياء بكل من جماعتي بوعنان وتالسينت قصد إعداد وإنجاز تصاميم تقويم الأحياء الناقصة التجهيز.

- تقييم مدى تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير المنتهية الصلاحية: حيث تم هذه العملية القيام بجرد للمرافق والتجهيزات والطرق المبرمجة وكذا القائمة، وتهدف إلى تنفيذ المقتضيات القانونية الجاري بها العمل ولاسيما أحكام المادة 28 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير والمرتبطة باستعادة ملاك الأراضي التصرف في الأراضي فور انتهاء الآثار المترتبة عن إعلان المنفعة العامة تفاديا للنزاعات المحتملة.

2-1- إعداد قرارات تخطيط حدود الطرق العامة

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل مقتضيات المادة 32 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير وكذا إجراء مقتضيات الدورية عدد 475 الصادرة بتاريخ 05 مايو 2003 بشأن تفويض الاختصاص فيما يخص التأشير على بعض القرارات الجماعية المتعلقة بالتعمير، وتهدف هذه العملية إلى تأطير الجماعات في حالة اتخاذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة أو قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

كما تكتسي هذه العملية أهمية بالغة، حيث تمكن من تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير خاصة فيما يتعلق بإحداث طرق جماعية أو ساحات أو مواقف عامة للسيارات أو إلى تغيير تخطيطها أو عرضها أو حذفها كلاً أو بعضاً.

وقد عرفت سنة 2020 تأطير و إبداء الرأي في تسعة 9 مشاريع .

العدد	الطرق موضوع قرار التصنيف	الجماعة	العمالة أو الإقليم
01	تصنيف الطرق بحي الزيتون المهيكل	جرادة	جرادة
02	تصنيف الطرق للحي الجديد وحي بني يعلى وحي السعادة وحي العيون وحي أولاد الحاج	جرادة	جرادة
03	توسيع شارع مولاي سليمان	وجدة	وجدة
04	توسيع الزنقة B31 حي السي لخضر	وجدة	وجدة
05	طريق التهيئة رقم 56 وأحمد بن شقرون	وجدة	وجدة
06	الطريق الدائري لمدينة بركان الكبرى	سيدي سليمان الشراعة	بركان

العدد	الطرق موضوع قرار التصريف	الجماعة	العمالة أو الإقليم
07	حذف جزء من طريق التهيئة رقم 154 لبناء مستشفى إقليمي	بوعرفة	فجيج
08	الطريق الدائري الجنوبي الرابط بين طريق جرادة (الطريق الوطنية رقم 06) وطريق تودست (الطريق الإقليمية رقم 6025)	أنكاد	وجدة
09	تحويل جزء من الطريق رقم 33 من تصميم التهيئة	بني درار	وجدة

ولهذا الغرض تقوم الوكالة الحضرية لوجدة بمواكبة المجالس الجماعية في شرح وتبسيط المقترحات القانونية والتنظيمية المعمول بها، مع تقديم جميع الاستشارات التقنية في الموضوع والمقررة بمقتضى القانون والمتمثلة في مطابقة مشروع القرار لوثيقة التعمير المعمول بها والتأشير على مشروع القرار وكذا التصميم الملحق به فضلا عن مواكبة المجلس في مسطرة المصادقة على هذه القرارات.

3-1- مواكبة عملية تحديد المراكز

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل دور الوكالة الحضرية كآلية للدعم والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية ومواكبتها القانونية في إعداد مشاريع تحديد مراكز الجماعات وكذا توسعة المدارات الحضرية.

كما تهدف هذه العملية إلى مواكبة نمو الجماعات الترابية وفق نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والديموغرافي والعمراني والتحولات المجالية التي تعرفها هذه الوحدات الإدارية والتي تستدعي إما إحداث مراكز محددة لاستخلاص نفقات ومقابل الخدمات المقدمة للمواطنين أو توسعة مدارات الجماعات لاحتواء وضبط التوسع العمراني.

2- التخطيط الاستراتيجي

تتم هذه العملية إعداد تصاميم تقويم الاحياء الناقصة التجهيز، حيث تندرج هذه العملية ذات البعد الاجتماعي في إطار التعمير الاستراتيجي، كما تهدف إلى إعادة إدماج المجالات الهامشية وتمكينها من الآليات التقنية اللازمة لإقامة التجهيزات ومختلف الشبكات والبنى التحتية الأساسية.

أ- الحصيلة

عرفت سنة 2020 إعداد 40 تصميما تقويميا، حيث تمت المصادقة على 13 منها في حين توجد 10 تصاميم في طور المصادقة أو البحث العمومي و17 تصميما في طور الدراسة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحصيلة التراكمية لعملية التقويم قد بلغت 433 تصميما تقويميا بمساحة إجمالية فاقت 4000 هكتارا، حيث استفادت منها ساكنة بلغت أزيد من 689 ألف نسمة.

ويوضح الجدول التالي التوزيع المجالي للتصاميم المنجزة منذ بدء عملية التقويم.

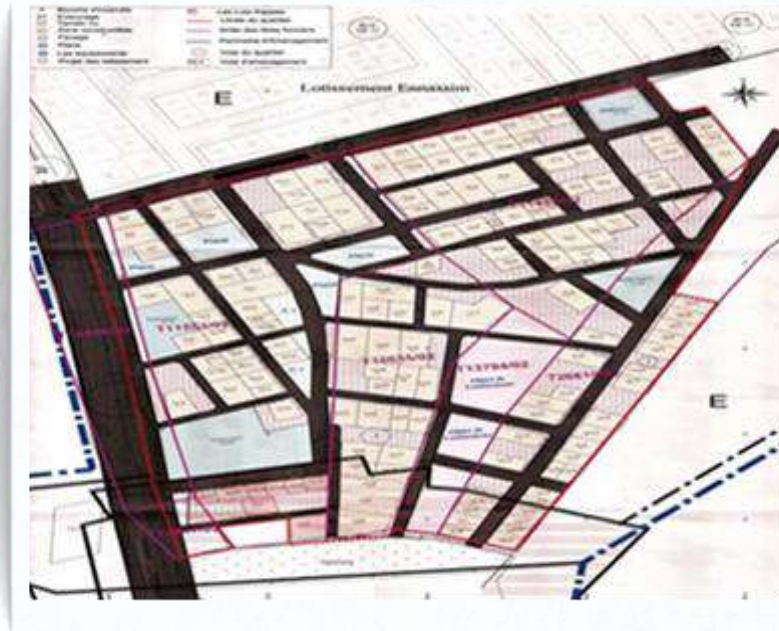
المساحة بالهكتار	عدد السكان المستفيدين	التصاميم المنجزة إلى غاية 31 دجنبر 2020	العمالة أو الإقليم
1481	257006	161	وجدة أنكاد
814	148217	92	بركان
1006	125840	95	تاويريرت
370	82612	54	جرادة
345	76062	31	فجيج
4016	689737	433	المجموع

ب - نتائج عملية التقويم

كان لعملية التقويم نتائج إيجابية ملموسة همت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

على المستوى المجالي

مكنت عملية التقويم من التسوية العمرانية لمساحة إجمالية شارفت 4000 هكتار، ومن إنجاز أشغال البنية التحتية الأساسية من طرقات وتطهير والربط بشبكات الماء الكهرباء والتطهير السائل.

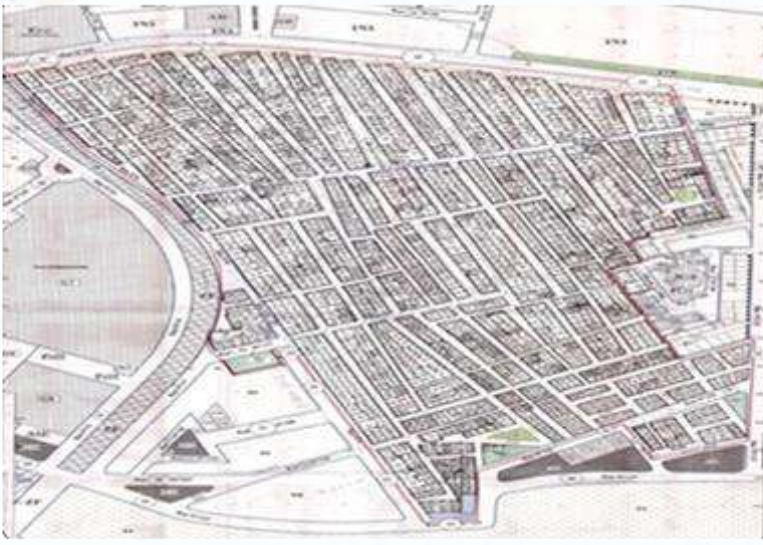


كما مكنت من إدماج الفضاءات الهامشية والعشوائية ضمن النسيج الحضري المنظم وتزويدها بالمرافق والتجهيزات الضرورية للقرب مع برمجة تهيئة الفضاءات الحرة والخضراء فضلا عن الملاعب الرياضية والمركبات السوسيوثقافية والرياضية، مما ساهم بشكل كبير في تقليص الفوارق المجالية والحد من الهشاشة والرفع من جودة الخدمات الحضرية الأساسية.

حي وطاس العلوي بجماعة بركان

على الصعيد الاجتماعي

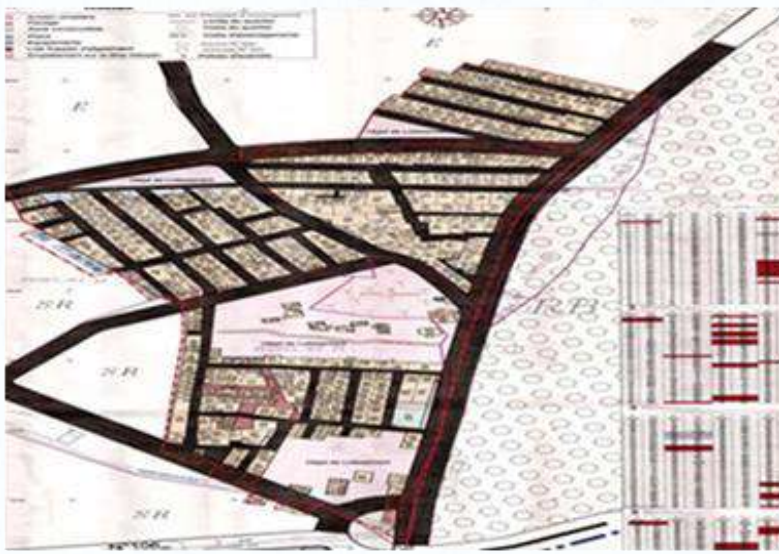
كان لعملية التقويم نتائج مهمة تمثلت بالأساس في إدماج أزيد من 689 ألف نسمة ضمن النسيج الحضري المنظم، مما ساهم في تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال تقرب الخدمات منها وتمكينها من المرافق والتجهيزات الضرورية، كما أصبح بإمكانها بناء مساكنها أو تليتها وفق القوانين والمساطر الجاري بها العمل.



حي الزباني بجماعة عين بني مطهر بإقليم جرادة

على المستوى الاقتصادي

ساهمت عملية التقويم في تنشيط الحركة التجارية بالأحياء موضوع عملية التقويم، حيث عرفت تجارة مواد البناء بالمجالات المهيكلة انتعاشة ملحوظة.



حي بوكشوط بجماعة زكزل بإقليم بركان

هذا وقد مكنت هذه العملية الجماعات الترابية من تحسين مداخيلها نتيجة استخلاص مقابل الخدمات التي تقدمها، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حوالي 30% من طلبات البناء المدروسة مقدمة في الأحياء المهيكلة.

من جانب آخر وارتباطا بهذا الموضوع، مكنت عملية التقويم من الشروع في التسوية العقارية لبعض أحياء السكن الناقص التجهيز، رغبة في تمكين الأسر من الرسوم العقارية الشيء الذي لا محالة سيكون له الأثر الإيجابي على المواطن لما لرسوم التمليك من قيمة اقتصادية وعقارية، حيث تشكل ضمانا حقيقية للملكية وضامن أساسي اتجاه الأبنك والمؤسسات الائتمانية، وهذا ما سينعكس إن تم الانخراط في التسوية العقارية على تحسين المشهد العمراني وتقوية قدرته

التنافسية، كما سيشكل موردا ماليا إضافيا للجماعات الترابية.

ج- الإجراءات المواكبة لعملية التقييم

التحديد على مستوى وثائق التعمير

تروم هذه العملية بالدرجة الأولى تحديد الأحياء التي تستوجب إعادة الهيكلة على مستوى وثائق التعمير وذلك بمنحها تنظيما ملائما يتماشى وطبيعة العملية، كما تهدف هذه العملية إلى إعطاء الصبغة القانونية وطابع المنفعة العامة لما تمت برمجته ضمن تصاميم التقييم من تجهيزات ومرافق و طرق وفضاءات حرة ومساحات خضراء.



تحديد الأحياء الناقصة التجهيز بتصميم التهيئة

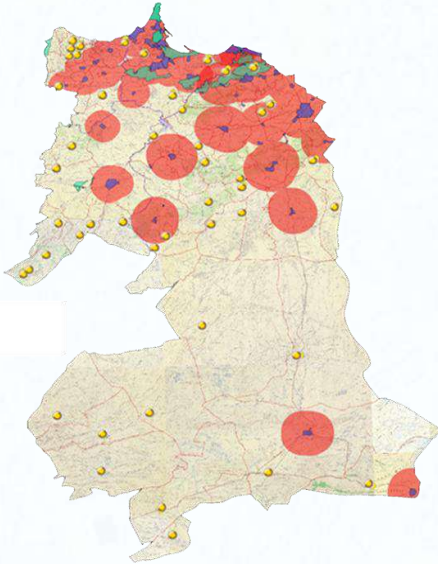
وتندرج هذه العملية في إطار مواكبة عملية التقييم، حيث تسعى الوكالة الحضرية بمعية فرقائها على مستوى التخطيط العمراني إلى إدماج الأحياء الناقصة التجهيز وفق رؤية مستقبلية وتحديد متوافق بشأنه وذلك من أجل تسهيل عمل اللجان التقنية وتيسير عملية دراسة الملفات داخل التحديد المقترح بوثائق التعمير من جهة، وتفاديا لأي توسعات مستقبلية غير متحكم فيها من جهة أخرى.

تحديد الدوائر والدواوير بالعالم القروي

على غرار سنة 2019، واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 موازاة مع عملية التقييم وإعادة الهيكلة عملية تحديد الدواوير بالعالم القروي.

وتأتي هذه العملية في إطار مواكبة عملية البناء بالعالم القروي خاصة بالمجالات التي تعرف جنوحا نحو الاستقرار وغياب الوثائق المرجعية لدراسة ملفات البناء، وبالدواوير التي تعرف عمليات بناء غير مؤطرة.

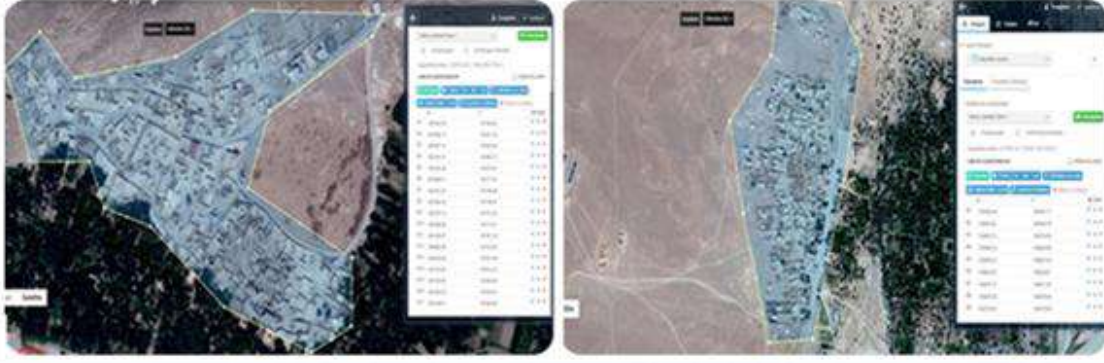
وتهدف هذه العملية إلى تحديد دقيق للدواوير والمجالات التي تعرف نمو عمرانيا غير مؤطرا في إطار من التوافق مع المنظومة المحلية والإقليمية وذلك من أجل تفادي البناء العشوائي وتأطير التوسع العمراني ببعض المجالات الترابية.



مراكز قروية
مناطق قروية ذات صبغة خاصة
مدارات التهيئة
مناطق شبه حضرية

مورفولوجية العالم القروي بجهة الشرق

وفي هذا الإطار، شرعت الوكالة الحضرية لوجدة وفي إطار من التوافق مع المنظومة المحلية على مستوى إقليم فجيج في إنجاز هذا العمل- الذي يقوم على جرد دقيق للدواوير والمجالات المتوافق بشأنها- والذي يشمل الجماعات الترابية ذات الطابع القروي في أفق تعميمها على باقي النفوذ الترابي، وذلك سعياً منها للتوفر على الوثائق التقنية المرجعية لدراسة طلبات البناء.



نموذج تحديد جماعة بني تجيت بإقليم فجيج

نموذج تحديد جماعة بوعنان بإقليم فجيج

ووعياً منها بضرورة إنتاج فضاءات عمرانية اندماجية وإنتاجية وتضامنية، ما فتئت الوكالة تقدم الدعم اللازم لتنفيذ العمليات المدرجة في إطار مشاريع التأهيل الحضري لمدن وتجمعات عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وجردة وتاوريرت وفجيج وذلك بغية تحقيق النجاعة الترابية واستدامة المجالات.

وكخلاصة، يبقى التخطيط العمراني و المرجعي التنظيمي الأداة الأساسية التي يجب أن تنبني عليها السياسات العمومية لوضع استراتيجيات تنموية منسجمة وفعالة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع في شكل رؤى وعمليات متكاملة، تروم تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، من جهة خدمة للمواطن ومن جهة أخرى لتجاوز أزمة المدينة غير القادرة على تحقيق وتوفير الوظائف الأساسية من شغل ونقل وعمل وسكن.

المحور الثاني : التديير الحضري ومواكبة الاستثمار

عرفت سنة 2020 في ميدان التديير الحضري وتشجيع الاستثمار تنزيل الورش التشريعي والتنظيمي المتعلق بالتعمير والبناء وكذلك الورش الرقمي المتعلق بالعمل بالمنصة الإلكترونية " ROKHAS ".

وفي هذا الإطار وعلى غرار سنة 2019 تم العمل في إطار المنظومة المحلية والإقليمية المتدخلة في عملية الترخيص على تنزيل وتنفيذ المقتضيات الجديدة المتعلقة بضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بمقتضى القوانين الجاري بها العمل في صيغته الجديدة الصادرة بتاريخ 12 يونيو 2019 وخاصة ما يتعلق بأجراء القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 20.337 الصادر في 21 يناير 2020 والمحدد للوثائق اللازمة لملفات طلبات الرخص المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

كما حرصت على تنزيل مقتضيات الدوريات الصادرة بهذا الخصوص ولا سيما:

- الدورية المشتركة رقم 19-09 بشأن منح رخصة التسوية الصادرة بتاريخ 05 دجنبر 2019؛
- الدورية رقم 209/د الصادرة بتاريخ 12 مايو 2020 بخصوص دراسة طلبات رخص البناء والتجزئة

وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها؛

- الدورية المشتركة رقم D1205 / 2760 الصادرة بتاريخ 18 يونيو 2020 بخصوص أشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وأجال إنجازها؛
- الدورية المشتركة رقم D1206 / 2761 الصادرة بتاريخ 18 يونيو 2020 بخصوص تنفيذ مقتضيات ضابط البناء العام في صيغته الجديدة ولا سيما ما يتعلق بورقة احتساب مقابل الخدمات المقدمة من طرف المصالح المتدخلة في عملية الترخيص؛
- دورية وزير الداخلية الصادرة بتاريخ 31 دجنبر 2020 والمتعلقة بأجراء ضابط البناء العام الموافق عليه بالمرسوم رقم 577.18.2 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2019 ولا سيما ما يتعلق بالمذكرة التقنية المتعلقة بالوقاية من أخطار الحريق والهلع في المباني وكذلك المذكرة التقنية المتعلقة بالنجاعة الطاقية.

وقد تزامن تنزيل هذا الورش مع الظروف الاستثنائية التي تعيشها المملكة والمرتبطة بسن حالة الطوارئ الصحية لحد من انتشار جائحة كورونا كوفيد-19، وما خلفته من تأثيرات سلبية على القطاعات الإنتاجية الكبرى والتي يبقى قطاع البناء أحد مرتكزاتها.

وفي خضم هذا السياق، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة منذ بداية الجائحة في تنفيذ الإجراءات المتخذة في ميدان التعمير والبناء من طرف السلطات العمومية ولا سيما ما يتعلق بتعزيز ورش التدبير اللامادي للمساكن وتنزيل الإستراتيجية القطاعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والهادفة إلى إعادة الانطلاقة الآمنة والمستدامة لقطاعي التعمير والبناء باعتبارهما المحركين الأساسيين للاستثمار وإنتاج الثروة ونظرا لمساهمتها في خلق الرواج الاقتصادي والتخفيف من البطالة.

وفي هذا الإطار، ومن وعيها العميق بأهمية التدبير اللامادي للمساكن تركزت الجهود خلال سنة 2020 وفي إطار المنظومة المحلية كذلك على إنجاح ورش العمل بالمنصة الإلكترونية، «ROKHAS»، حيث شكل هذا الورش اللبنة الأساسية في مشروع رقمنة الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين والمرتفقين.

كما عرفت سنة 2020 انخراط الوكالة الحضرية لوجدة بمعية فرقائها في ميدان الاستثمار في تنزيل المقتضيات المتعلقة بالقانون رقم 18-47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ولاسيما ما يتعلق بأشغال اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.

وقبل تقديم الحصيلة المفصلة في ميدان التدبير الحضري لا بد من الإشارة إلى أن التدبير الحضري وتشجيع الاستثمار يتم عبر مداخل قانونية أساسية تتمثل في الشبائيك الموحدة الثلاثة على مستوى مدن بركان ووجدة وتاوريرت، وعلى مستوى اللجان العاملة بعمالة وجدة وأنجاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج وذلك وفقا لمقتضيات ضابط البناء العام وعلى مستوى اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في إطار القانون رقم 18-47.

وجدير بالذكر أن سنة 2020 وعلى غرار سنة 2019 عرفت تكريس جهود المنظومة المحلية لضمان تدبير حضري سليم يزاوج بين احترام القواعد والضوابط القانونية وبين تقديم الخدمات في ظروف صحية وملائمة وهو ما مكن من تحقيق نتائج معتبرة على الرغم من ظروف الجائحة، حيث استقر عدد الملفات المدروسة خلال سنة 2020 في 5394 ملفا بنسبة موافقة بلغت 84%، كما تم تحسين المؤشرات المتعلقة بالإنجاز حيث تم تقليص آجال دراسة الملفات في 07 أيام بالنسبة للمشاريع الكبرى ويوم واحد بالنسبة للمشاريع الصغرى، وهو ما سنأتي على تفصيله فيما يلي.

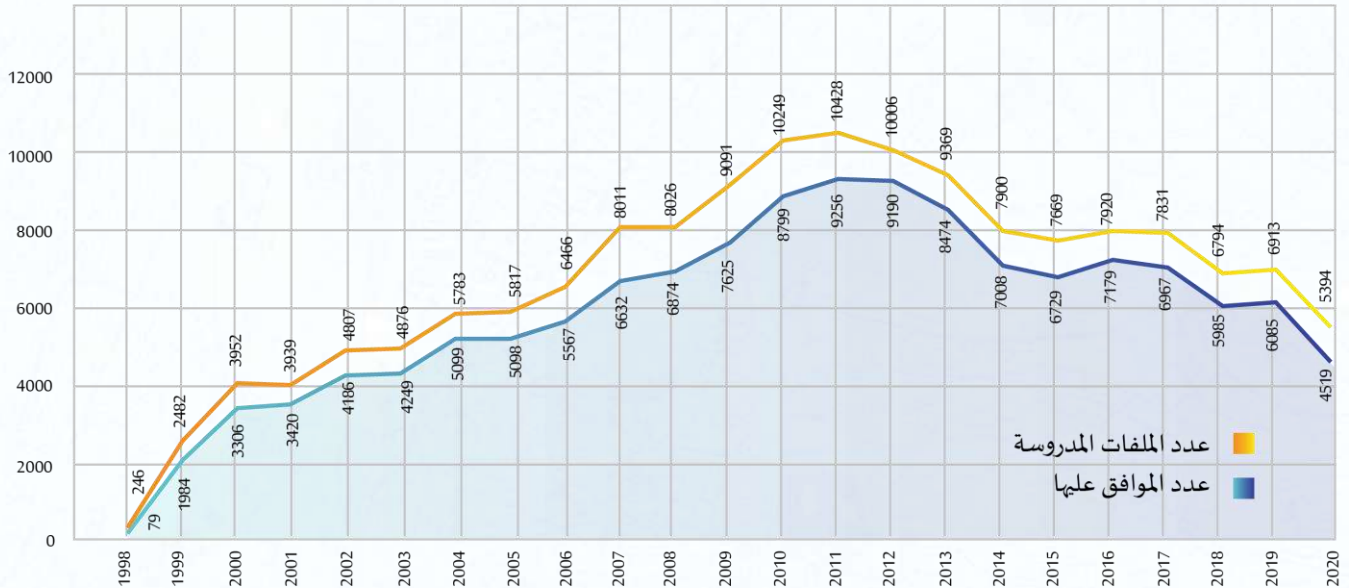
أولاً: التدير الحضري

1- المؤشرات الكبرى

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي ميزت سنة 2020 نتيجة انتشار جائحة كورونا كوفيد-19 فقد عرفت مؤشرات التدير الحضري استقراراً واضحاً مقارنة مع السنوات الثلاثة الماضية، حيث تمت دراسة 5394 ملفاً مقارنة مع سنة 2019 التي عرفت دراسة 6913 ملفاً مقابل 6794 ملفاً سنة 2018، وهو تراجع طفيف إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف المرحلة وما صاحبها من ركود هم جميع القطاعات الإنتاجية الكبرى.

إن حرص الوكالة الحضرية لوجدة على تقديم الخدمات وضمان استمرارية المرفق العمومي خلال فترة الطوارئ الصحية، قد مكن من استقرار مؤشرات التدير الحضري، وبالتالي الحفاظ على مناصب الشغل وتنشيط الحركة التجارية المرتبطة بالبناء.

وقبل الخوض في تقديم النتائج لا بد من الإشارة إلى أن الحصيلة التراكمية للوكالة الحضرية لوجدة في ميدان التدير الحضري وتشجيع الاستثمار قد بلغت منذ 1998 إلى حدود الآن 153963 ملفاً كما هو مبين في الرسم البياني التالي:



تطور عدد الملفات خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2020.

من خلال قراءة معطيات المبيان نسجل الملاحظات التالية:

- أن الحصيلة التراكمية للوكالة الحضرية والبالغة 153969 ملفاً تبقى إيجابية على الرغم من تسجيل مراحل استقرار وتراجع في عدد الملفات المدروسة نتيجة عوامل موضوعية مرتبطة أولاً بالصعوبات الاقتصادية التي عاشها سوق العقار في المغرب بعد سنة 2010 ومرتبطة كذلك بالظروف الاستثنائية المتميزة بانتشار جائحة كورونا كوفيد-19 مع مطلع 2020 وما صاحبها من حرج صحي وركود اقتصادي لم يسلم منه قطاع البناء؛

- أن رقم 5394 يبقى مهماً بالمقارنة مع سنتي 2018 و2019 وهو ما يعكس الجهود المبذولة في إطار المنظومة المحلية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية؛

- على الرغم من استقرار عدد المشاريع المدروسة خلال سنة 2020 في 5394، فقد كان لها الأثر الإيجابي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية:
- على المستوى الاقتصادي فقد مكنت المشاريع المدروسة من تعبئة مبلغ استثماري قدر ب 4.5 مليار درهم، الشيء الذي سيكون له لا محالة الأثر الإيجابي على توفير فرص الشغل وخلق حركية تجارية مرتبطة بتسويق مواد البناء بالإضافة إلى خلق الأنشطة وإنجاز المشاريع التجارية والسياحية والحرفية والصناعية؛
- على المستوى الاجتماعي فقد مكنت المشاريع المدروسة من توفير عرض سكني متنوع يلئم حاجيات الأسر قدر ب 10641 وحدة موزعة بين الوحدات الاقتصادية والسكن الاجتماعي والبقع المخصصة لإعادة الإسكان والعمارات والفيلات والأنشطة، كما ساهمت في توفير ما يناهز 6 ملايين يوم عمل و أكثر من 15 ألف منصب شغل سنويا؛
- على الصعيد المجالي، فقد تمت تهيئة مساحة 439 هكتار الشيء الذي لا محالة سيكون له الأثر الإيجابي على المشهدين المعماري والعمراني.

2- دراسة مشاريع البناء والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات

بلغ عدد الملفات المدروسة برسم سنة 2020 ما مجموعه 5394 ملفا مقابل ما 6913 ملفا سنة 2019، منها 3872 ملفا بالعالم الحضري 1522 ملفا بالعالم القروي، موزعة على 3725 مشروعا في إطار المشاريع الصغرى و 1669 ملفا في إطار المشاريع الكبرى، كما تم 5129 ملف بناء و 118 ملف إحداث تجزئة عقارية ومجموعة سكنية و 147 ملف تقسيم. ويوضح الجدول التالي التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة على صعيد عمالة وجدة أنكاد و أقاليم بركان و جرادة وتاوريرت و فكيك.

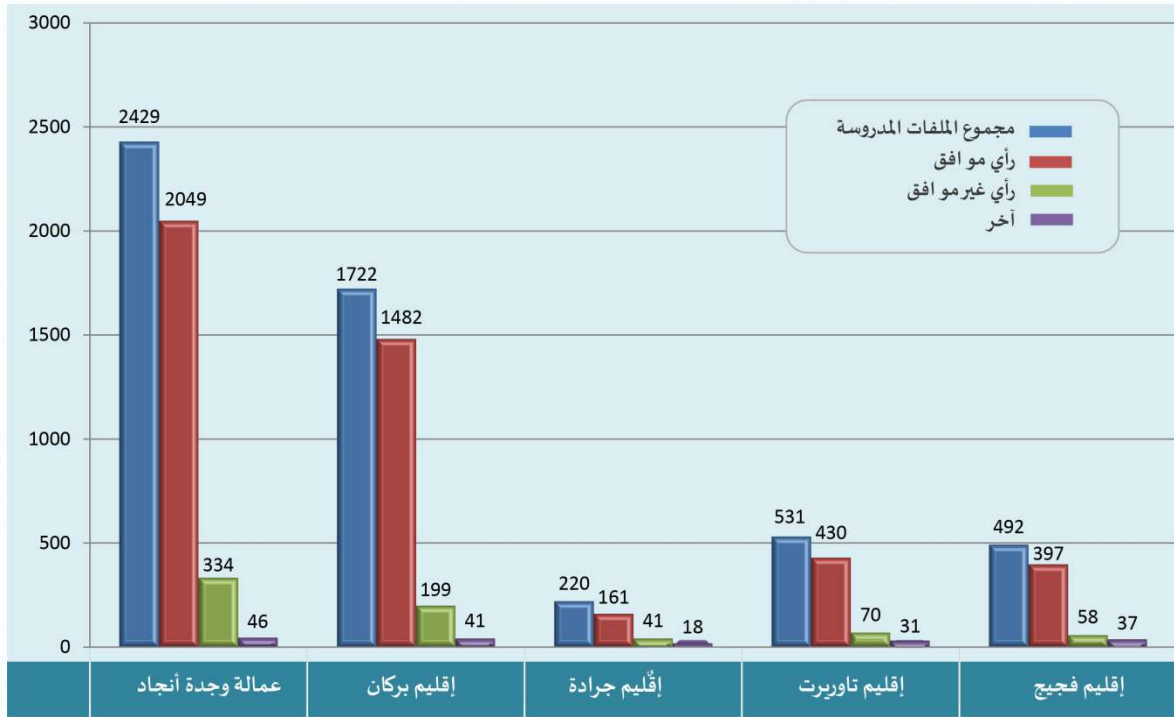
التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة

تأجيل البت		رأي غير موافق		رأي موافق		الملفات حسب الطبيعة والوسط				مجموع الملفات	العمالة أو الإقليم
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	مشاريع صغرى	مشاريع كبرى	الوسط القروي	الوسط الحضري		
2%	46	14%	334	84%	2049	1835	594	393	2036	2429	عمالة وجدة أنكاد
2%	41	12%	199	86%	1482	1191	531	589	1133	1722	إقليم بركان
8%	18	19%	41	73%	161	57	163	131	89	220	إقليم جرادة
6%	31	13%	70	81%	430	297	234	154	377	531	إقليم تاوريرت
7%	37	12%	58	81%	397	345	147	255	237	492	إقليم فكيك
3%	173	13%	702	84%	6085	3725	1669	1522	3872	5394	المجموع

ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نسجل الملاحظتين التاليتين:

1- أن استقرار نسبة الموافقة في حدود 84 % سنة 2020، يعكس مستوى التوافق والتجاوب الذي تحظى به عملية دراسة الملفات من طرف جميع المتدخلين سواء في إطار المنصة الإلكترونية "رخص" أو في إطار اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات؛

2- أن استقرار عدد الملفات المدروسة بالعالم القروي مقارنة مع سنة 2019 يؤشر على الاهتمام المتزايد بالعالم القروي نتيجة الأورش والبرامج التي يعرفها في إطار محاربة الفوارق المجالية ومخطط المغرب الأخضر؛



التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة حسب العمالة أو الإقليم خلال سنة 2020

أ- التجزئات والمجموعات السكنية

عرفت سنة 2020 دراسة 118 مشروع تجزئة ومجموعة سكنية مقابل دراسة 119 مشروع سنة 2019 وهو نفس العدد الذي تمت معالجته سنة 2018، حيث يرجع هذا الاستقرار في مشاريع التجزئات المدروسة إلى تراجع الاستثمار في الميدان العقاري وصعوبة الظرفية الاقتصادية وكذلك إلى وفرة العرض السكني في إطار التجزئات المرخصة.

ويوضح الجدول التالي توزيع هذه المشاريع و نوعية الوحدات التي ستنتجها.

المجموع	إقليم فجيح	إقليم تاوريرت	إقليم جرادة	إقليم بركان	عمالة وجدة أنجاد	العمالة أو الإقليم
72	02	11	02	11	46	عدد التجزئات والمجموعات السكنية الموافق عليها
2547	7	1176	68	193	1103	بقع اقتصادية

المجموع	إقليم فجيج	إقليم تاويرت	إقليم جرادة	إقليم بركان	عمالة وجدة أنجاد	العمالة أو الإقليم	
						سكن اجتماعي	عدد الوحدات المنتجة من خلال التجزئات والمجموعات السكنية
--	-	--	-	--	--	بقع	
2566	--	(***)1142	55	(**)505	(*)864	شقق	
248	210	--	--	38	--	بقع لإعادة الإسكان	
666	--	600	--	32	34	بقع للعمارات	
131	--	99	--	05	27	بقع للفيلات	
65	01	28	04	05	27	بقع للتجهيزات	
73	--	--	73	--	-	بقع للأنشطة الاقتصادية	
--	--	--	-	--	--	بقع للسياحة	
6296	218	3045	200	778	2055	المجموع	
1388	25	721	54	239	349	مبلغ الاستثمارات (مليون درهم)	
305	06	147	13	09	130	المساحة بالهكتار	

* 767 شقة تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم.

(**) 505 شقة تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم

(***) 412 شقة تدخل في إطار السكن الاجتماعي 250 ألف درهم و 128 شقة تدخل في إطار السكن الاجتماعي 140 ألف درهم

من خلال استقرار معطيات الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- ارتفاع عدد الوحدات المنتجة في إطار التجزئات العقارية والمجموعات السكنية سنة 2020 إلى 6296 وحدة مقارنة مع سنة 2019 حيث لم يتعدى عدد الوحدات المنتجة 3293 مسجل نفس المنحى التصاعدي الذي عرفته سنة 2018 ب 7799؛
- استقرار عدد البقع الاقتصادية في 2547 مقارنة مع سنة 2019 حيث لم يتعدى هذا العدد 2043 بقعة ومسجلا تراجعاً كبيراً مقارنة مع سنة 2018 حيث تم توفير 4851 بقعة؛
- ارتفاع عدد البقع المخصصة للعمارات إلى 666 بقعة سنة 2020 مقابل 136 بقعة سنة 2019 و 106 بقعة سنة 2018، ويرتبط هذا الارتفاع إلى مجارة الطلب على هذا النوع من السكن ولا سيما بإقليم تاويرت، حيث مكنت التجزئات والمجموعات السكنية الموافق عليها والبالغ عددها 11 من توفير 600 بقعة مخصصة للعمارات؛
- ارتفاع طفيف في الوحدات المنتجة من صنف الفيلات، حيث انتقل هذا العدد من 98 بقعة سنة 2019 إلى 131 بقعة سنة 2020، ويرجع هذا الانحسار في هذا الصنف من السكن إلى تراجع الطلب على الفيلات و توجه الأسر نحو العروض السكنية الأخرى ولا سيما صنف السكن الاقتصادي والاجتماعي والعمارات؛
- إنتاج 73 وحدة مخصصة للأنشطة الاقتصادية مقارنة مع سنة 2019 حيث لم يتم إنتاج أي بقعة وتهتم هذه الوحدات إقليم جرادة، ويرجع هذا إلى المجهودات المبذولة على مستوى الإقليم في إطار إحداث مناطق التنشيط الاقتصادي. في حين لم يتم إنتاج أي وحدة مخصصة للأغراض السياحية، حيث يرتبط ذلك بصعوبة الظرفية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا كوفيد-19؛
- ارتفاع عدد الوحدات المخصصة للسكن الاجتماعي ولا سيما الشقق المنجزة سواء في إطار السكن الاجتماعي 250 ألف درهم أو السكن المنخفض التكلفة 140 ألف درهم، حيث عرفت سنة 2020 إنتاج

2566 شقة مقابل 842 شقة سنة 2019 ، منها 1142 شقة بإقليم تاوريرت و505 بإقليم بركان و864 على مستوى عمالة وجدة أنجاد؛

- ارتفاع المبلغ الاستثماري المعبى في هذا الإطار إلى 1.3 مليار درهم مقابل 785 مليون درهم سنة 2019.

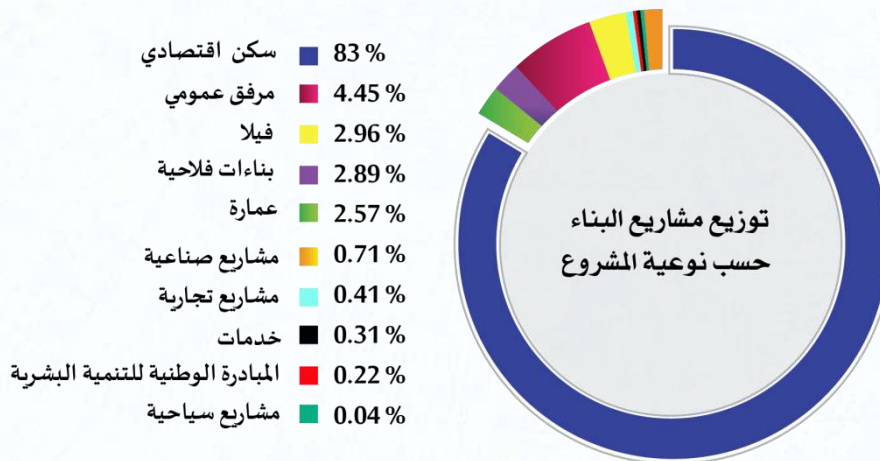
ب- مشاريع البناء

عرفت سنة 2020 دراسة 5129 ملف بناء مقابل 6572 مشروعاً سنة 2019 ، حظي منها 4345 ملفاً بالموافقة، وذلك بنسبة موافقة وصلت إلى 85%، وهذا ما يفسر مدى التجاوب والتوافق الذي أصبح يؤطر عمل اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات بعد تنزيل مقتضيات ضابط البناء العام وكذلك العمل بالمنصة الإلكترونية "رخص".

و يوضح الجدول أسفله مشاريع البناء المدروسة حسب الطبيعة والغرض.

النسبة المئوية	العدد	طبيعة الوحدات
83%	3626	سكن اقتصادي
2.96%	129	فيلا
2.57%	112	عمارة
4.45%	237	مرفق عمومي*
2.89%	126	بناءات فلاحية
0.71%	31	مشاريع صناعية
0.04%	2	مشاريع سياحية
0.41%	18	مشاريع تجارية
0.22%	10	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
0.31%	57	خدمات

نسجل من خلال المعطيات الواردة أعلاه الملاحظات التالية:



- أن وحدات السكن الاقتصادي تحتل الصدارة في ترتيب مشاريع البناء المدروسة ب 3623 وحدة سكنية، ويرتبط هذا

النوع بتفضيل هذا الصنف من السكن لاستجابته لحاجيات الأسر ووضعها المادي؛

- تراجع عدد المرافق إلى 237 مرفقا سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 حيث عرفت الموافقة على 368 مرفقا، ويرتبط هذا التراجع بالظرفية الخاصة بانتشار جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على القطاعات الإنتاجية الكبرى؛
 - استقرار عدد البناءات الفلاحية في 126 بناء سنة 2020 على الرغم من ظروف الجائحة مقارنة مع سنة 2019 حيث تمت الموافقة على 163 بناء فلاح، ويرتبط هذا الاستقرار بالأهمية التي أصبح يحتلها العالم القروي نتيجة الأوراش والبرامج الكبرى التي يحظى بها ضمن السياسات العمومية.
- والجدول التالي يعطي مقارنة بين سنتي 2019 و 2020.

حصيلة سنة 2020		حصيلة سنة 2019		
مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية	مشاريع البناء	مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية	مشاريع البناء	
118	5129	119	6572	مجموع الملفات المدروسة
72	4345	62	5858	الملفات الموافق عليها
61%	85%	74%	89%	
6296	4345	3293	5858	الوحدات المنتجة
1388	3141	785	4115	حجم الاستثمار (مليون درهم)
305	134	113	132	المساحة بالهكتار

ج- مشاريع تقسيم العقارات

عرفت سنة 2020 دراسة 147 ملف تقسيم للعقارات، حظي منها 102 ملفا بالموافقة وذلك بنسبة 69%، مسجلا بذلك تراجعا طفيفا عن سنة 2019 حيث تمت دراسة 222 ملفا.

د- دراسة ملفات التسوية

تندرج هذه العملية في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم 12-66 المتعلق بزجر ومراقبة المخالفات في ميدان التعمير والبناء، وتزيلا لمقتضيات ضابط البناء العام في صيغته الجديدة.

وقد أسفرت الدراسة عن معالجة 69 ملف تسوية، حظي منها 39 ملفا بالموافقة في حين تم رفض 30 ملفا لعدم احترامها لمقتضيات وثائق التعمير.

هـ- دراسة الأجال المتعلقة بأشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وأجال إنجازها

في إطار تنفيذ مقتضيات الدورية المشتركة بين وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزارة الداخلية عدد 2760/D1205 الصادرة بتاريخ 18 يونيو 2020 بشأن أشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وأجال إنجازها، ووعيا منها بأهمية التجزئات العقارية في رسم معالم المدينة وتأطير نمو المجالات العمرانية وتهيئة الفضاءات الضرورية لإحداث المشاريع السكنية ومختلف الأنشطة الاقتصادية وما يرتبط بذلك من تشجيع للاستثمار

وتوفير فرص الشغل، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة بمعية المنظومة المحلية والإقليمية والجهوية في تنفيذ وتنزيل مقتضيات هذه الدورية، حيث قامت في هذا الإطار بما يلي:

- تنظيم لقاءات تواصلية على مستوى عمالة وجدة أنجاد وإقليمي بركان وتاوريرت لتعميم فحوى الدورية وشرح مقتضياتها؛
- تنظيم ورشات داخلية مع الفرقاء المتدخلين في ميدان الترخيص لتنزيل مقتضيات الدورية، حيث تم القيام بجدد شامل للتجزئات التي لم تنجز أشغال التجهيز بها داخل الأجال القانونية المحددة بمقتضى المادة 11 من القانون رقم 90-25 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
- وضع تطبيق إلكتروني بقاعدة معلومات مشتركة وتفاعلية بين الوكالة الحضرية والجماعات الترابية لجرد التجزئات التي لم تنجز بها الأشغال داخل الأجال القانونية المحددة بمقتضى القانون في أفق البت من طرف اللجان العاملة المحدثة لهذا الغرض في التدابير التي تراها ملائمة لمعالجة وضعية التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وفقا لما تنص عليه القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
- وضع قاعدة معطيات إعلامية جغرافية لتمكين المدبرين من آليات التتبع في حينه.

هذا وقد أسفر عمل اللجنة العاملة على مستوى عمالة وجدة أنجاد من دراسة 05 ملفات، توقفت أشغال التجهيز المتعلقة بها داخل الأجل القانوني بسبب القوة القاهرة المرتبطة بجائحة كورونا وسن حالة الطوارئ الصحية، حيث حظي منها 04 بالموافقة.

وتحرص الوكالة الحضرية لوجدة بمعية فرقائها، على تفعيل مقتضيات الدورية في أفق تصفية جميع ملفات التجزئات والمجموعات السكنية العالقة بسبب التوقف الناجم عن القوة القاهرة او الظرف الفجائي، والتوقف لأسباب معللة ومثبتة أو التوقفات الناجمة عن كل تغيير طال الوضعية القانونية لصاحب التجزئة أو المجموعة السكنية أو طال علاقاته التعاقدية.

و- إعادة دراسة الملفات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل مقتضيات الدورية الوزارية عدد 209/د الصادرة بتاريخ 12 مايو 2020 بشأن إعادة دراسة الملفات العالقة و التي لم تحظ بالرأي الموافق.

وإيماناً منها بأهمية الموضوع في ظرفية استثنائية تستوجب تظافر جهود جميع المتدخلين لتجاوز تداعيات كورونا كوفيد-19 و إنعاش الاستثمار فضلا عن إعادة الانطلاقة لقطاع البناء باعتباره مجالا استثماريا بامتياز، انخرطت الوكالة بمعية فرقائها في ميدان الترخيص بإعادة دراسة جميع الملفات العالقة بنفوذها الترابي، إذ كثفت من وثيرة انعقاد اللجان التقنية في إطار يجمع بين توخي النجاعة المطلوبة واحترام التدابير الوقائية والصحية المفروضة للحد من انتشار وباء كورونا، حيث أسفرت إعادة الدراسة عن معالجة 298 ملفا، حظي منها 197 بالموافقة موزعة على 180 مشروع بناء و10 تجزئات عقارية ومجموعة سكنية و07 مشاريع تقسيم العقارات.

ز- البناء بالعالم القروي

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة الترخيص بالبناء في العالم القروي، وتهدف هذه العملية إلى تأطير التوسع العمراني الذي يشهده العالم القروي في العشرية الأخيرة نتيجة العناية الخاصة التي يحظى بها هذا المجال ضمن البرامج التنموية الوطنية ولاسيما برنامج محاربة الفوارق المجالية والمخطط الوطني "المغرب الأخضر".

ومن منطلق وعيها بأهمية هذه العملية، وإيماننا منها بتعدد العوالم القروية وتدرجها وترابطيتها، من مجالات شبه حضرية محيطة بالمدن والتي تعتبر كمناطق توسع مستقبلية للمدن والمراكز الحضرية، ومجالات قروية ممتدة وسيطية ذات طبيعة فلاحية ورعوية ومراكز قروية مؤطرة وعالم قروي نائي، ما فتئت الوكالة الحضرية لوجدة وفي إطار المنظومة المحلية تبذل قصارى جهودها لتأطير عملية البناء بالعالم القروي وذلك لتفادي البناء المتفرق والاستهلاك غير المعقلن للمجالات الفلاحية والرعوية، ولمواكبة نمو المراكز القروية وفق القواعد والضوابط القانونية المعمول بها.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن عملية الترخيص بالبناء في العالم القروي تواكبها إجراءات موازية ومهمة سنأتي على ذكرها فيما يلي:

1- الإجراءات المواكبة لعملية البناء بالعالم القروي

حرصت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 على تنزيل وتنفيذ خلاصات الاجتماعات التواصلية التي عرفتها سنة 2019 حول موضوع "الترخيص بالعالم القروي"، والمنعقدة في إطار تنفيذ مخرجات لقاء بن جرير المنعقد بتاريخ 27 فبراير 2019 حول موضوع "التعمير والإسكان بالعالم القروي".

وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من ظروف الجائحة وفرض حالة الطوارئ الصحية، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال 2020 كل العمليات المتعلقة بالعالم القروي والتي كانت موضوع تنزيل سنة 2019 ومنها:

- تحديد الدوائر البعيدة غير الخاضعة لوثائق التعمير والتي لا تتوفر على تصاميم مرجعية لدراسة الملفات، وذلك من أجل تحديدها وتزويدها بوثائق مرجعية للترخيص، حيث تم الشروع في هذا العمل خلال سنة 2019 بإقليم فجيح في أفق تعميمه على باقي الأقاليم؛
- الحرص على تفعيل لجنة الاستثناءات المنصوص عليها بمقتضى القوانين الجاري بها العمل لمنح استثناءات على المساحة والعلو المسموح بهما، إذ تعد هذه الآلية القانونية المرتكز الأساسي لعملية الترخيص بالعالم القروي؛
- بدل مزيد من الجهود لإعمال مبادئ اليسر والمرونة في التعامل مع الملفات المعروضة سواء من حيث عدم التشدد فيما يثبت الملكية وحول طبيعة وعدد الوثائق المطلوبة؛
- تفعيل آلية التأطير التقني والمعماري لساكنة العالم القروي من خلال السهر على تنفيذ وتنزيل برنامج المساعدة المعمارية والتقنية بالعالم القروي، حيث تم في هذا الإطار المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة المعمارية بالعالم القروي على مستوى إقليم جرادة في أفق تعميمها على باقي الأقاليم؛
- إعداد تصاميم التقويم بالمراكز القروية المزودة بوثائق التعمير، وذلك من أجل حل إشكالية الترخيص بالبناء بالمجالات

2- دراسة الملفات بالعالم القروي

على الرغم من الظروف الاستثنائية المتميزة بانتشار جائحة كورونا كوفيد-19، استقر عدد الملفات المدروسة بالعالم القروي خلال سنة 2020 في 1522 ملفا، وهو رقم مهم إذا ما قورن بسنة 2019 حيث تمت دراسة 1698 مشروعا وذلك بتراجع طفيف بلغ 176 ملفا.

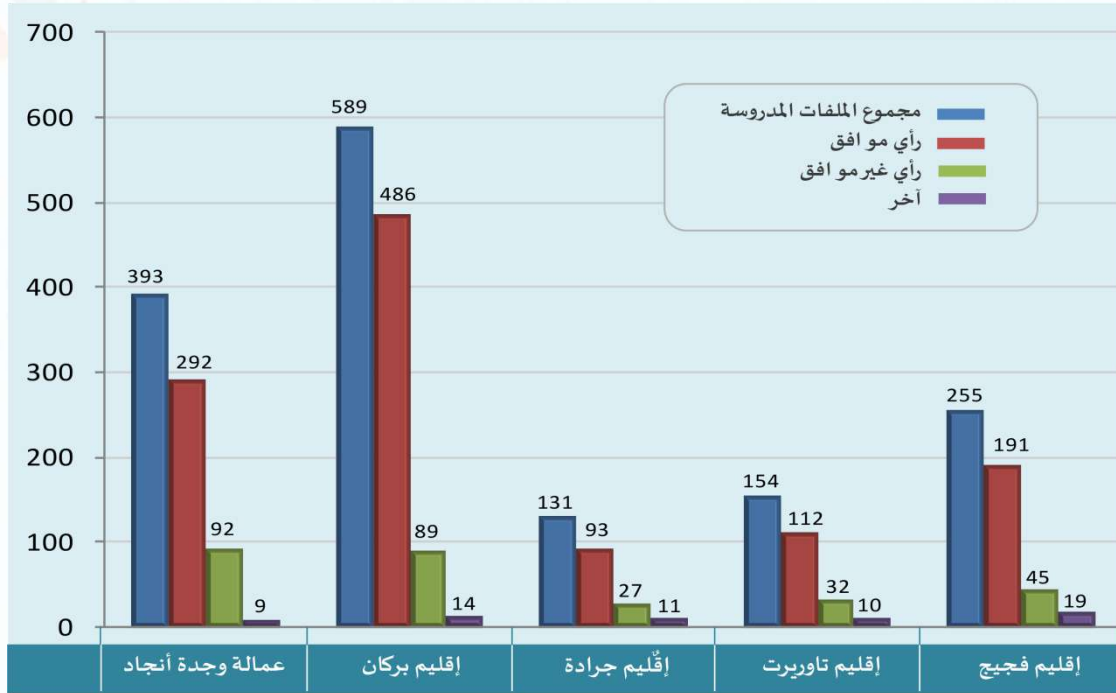
وقد توزعت المشاريع المدروسة بين 972 مشروعا كبيرا و550 مشروعا صغيرا، كما استقرت نسبة الموافقة في 77% مقارنة مع السنوات الماضية، حيث يعزى هذا الاستقرار إلى إعمال مبادئ التبسيط والمرونة في التعامل مع ملفات البناء بالعالم القروي وإلى تنفيذ خلاصات وتوصيات اللقاءات التواصلية مع الفرقاء.

وجدير بالذكر أن نسبة الملفات غير الموافق عليها تبقى مرتبطة بملفات لا تنسجم والمقتضيات القانونية المعمول بها في ميدان البناء بالعالم القروي بالإضافة إلى الاستحالة القانونية لدراستها وإنجازها.

والجدول التالي يبين عدد الملفات المدروسة بالعالم القروي بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة.

العمالة أو الإقليم	مجموع الملفات	الملفات حسب الطبيعة والوسط		رأي موافق		رأي غير موافق		آخر *	
		مشاريع كبرى	مشاريع الصغرى	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
عمالة وجدة أنجاد	393	278	115	75%	292	23%	92	2%	9
إقليم بركان	589	339	250	83%	486	15%	89	2%	14
إقليم جرادة	131	105	26	71%	93	21%	27	8%	11
إقليم تاوريرت	154	148	6	73%	112	21%	32	6%	10
إقليم فجيح	255	102	153	75%	191	18%	45	7%	19
المجموع	1522	972	550	77%	1174	19%	285	4%	63

(*): إرجاع الملفات إلى الجماعات المعنية وتأجيل البت



توزيع الملفات المدروسة في العالم القروي

وجدير بالذكر أن أزيد من 50% من المشاريع الموافقة عليها استفادت من الاستثناء المقرر بمقتضى القانون، كما أن المشاريع المدروسة بالعالم القروي تتوزع بين مشاريع السكن الفردي والمشاريع الفلاحية والصناعية والسياحية والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات وكذلك المرافق العمومية والتي مما لا شك فيه سيكون لها الأثر الإيجابي على تحسين ظروف عيش الساكنة وتحسين الخدمات العمومية المقدمة.

هذا، واعتبار لأهمية المشهد العمراني في تأثيث المجال الحضري أو القروي، لم يقتصر تدخل الوكالة الحضرية عند دراسة وتديبر ملفات البناء و التجزيء و تقسيم العقارات، وإنما شمل كذلك الجانب الجمالي والمشهدي للمشاريع، وذلك من خلال العمل على اقتراح واجهات معمارية موحدة ومتجانسة مع محيطها وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجمالية والمقومات الحضارية والثقافية وكذا الخصوصيات المحلية، وذلك من أجل تحقيق التجانس المعماري وتحسين المشهد العمراني.

3- مراقبة الأوراش

على غرار تدخلاتها في السنوات السابقة وفي إطار التدابير الاحترازية التي يفرضها أمن الأوراش وكذلك الحد من انتشار وباء كورونا كوفيد-19، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 المهام المنوطة بها في ميدان مراقبة وزجر المخالفات، حيث تحرص هذه المؤسسة على القيام بمهام التبليغ والإخبار عن المخالفات كما تسعى جاهدة إلى تعزيز حضورها ضمن لجان اليقظة المحدثثة على مستوى أقاليم نفوذها الترابي، وضمن فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدة ومحيطها.

أ- أشغال فرقة مراقبة التعمير

أسفرت تدخلات فرقة مراقبة التعمير عن القيام ب 741 معاينة في إطار تدخلاتها الميدانية. وقد مكنت هذه

المعاينات من رصد 132 مخالفة بمدينة وجدة ومحيطها تم 121 مخالفة بالمدار الحضري و11 بالعالم القروي، حيث توزعت هذه المخالفات على الشكل التالي:

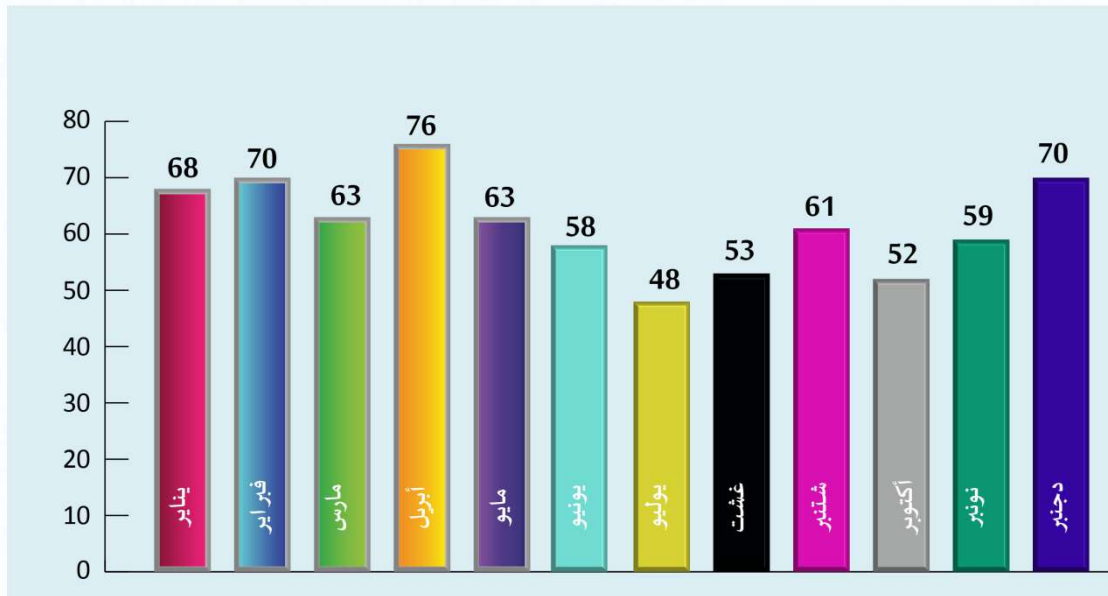
- 99 مخالفة تم البناء بدون رخصة؛

- 33 مخالفة تتعلق بعدم احترام التصاميم المعمارية المصادق عليها، وكذا بيانات رخصة البناء.

والجدول التالي يبين التوزيع الزمني لتدخلات ومعاينات فرقة مراقبة التعمير خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-

2020

2020	2019	2018	2017	2016	
68	95	90	55	100	يناير
70	102	94	49	103	فبراير
63	124	82	77	110	مارس
76	145	93	72	99	أبريل
63	66	154	64	81	مايو
58	96	92	62	82	يونيو
48	91	160	46	74	يوليو
53	66	106	53	68	غشت
61	72	93	71	74	شتنبر
52	89	133	76	82	أكتوبر
59	73	105	122	63	نونبر
70	74	88	113	60	دجنبر
741	1093	1291	860	996	المجموع



التوزيع الزمني لتدخلات فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدة ومحيطها القريب

وموازة مع ذلك، تقوم فرقة التعمير باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن المخالفات المرصودة، حيث يتم توجيه تقارير بهذا الشأن إلى السلطات المحلية المعنية قصد القيام بالمتعين وتحريك المسطرة القضائية في حق المخالفين طبقا لمقتضيات القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

و بالموازة مع ذلك، تضطلع فرقة مراقبة التعمير بأنشطة أخرى تتمثل فيما يلي :

معالجة شكايات المواطنين ؛

المشاركة في اللجان التقنية المكلفة بالمعاينات والتتبع.

ب- الانخراط في المنظومة الجديدة للمراقبة

تندرج هذه العملية في إطار تنزيل المستجدات القانونية المتعلقة بمنظومة المراقبة، حيث يتمثل تدخل الوكالة الحضرية في هذا الإطار في مستويين إثنين:

- التبليغ والإخبار عن المخالفات: حيث تتم هذه العملية في إطار لجان تقنية أو في إطار تدخل أحادي الجانب من طرف الوكالة الحضرية لوجدة، وتهدف هذه العملية إلى إثارة الانتباه إلى المخالفات المرصودة في ميدان التعمير والبناء والقيام بالمتعين بشأنها تفاديا لتطورها واستمراريتها؛

- استغلال قاعدة البيانات المتوصل بها في إطار التبليغ من طرف ضباط الشرطة القضائية : حيث تم في هذا الإطار إعداد تطبيق إلكتروني خاص بتدبير قاعدة البيانات المرتبطة بالمخالفات المرصودة، وذلك في أفق تكوين قاعدة معلومات مشتركة بين المتدخلين في منظومة المراقبة.

وجدير بالذكر أن هذا التطبيق الإلكتروني قد مكن خلال سنة 2020 من تكوين قاعدة معلومات مهمة حول المخالفات المرصودة من طرف السلطات المحلية على مستوى عمالة وجدة أنجاد وأقاليم تاوريرت وجرادة وفجيج وبركان، والتي وصل عددها إلى غاية متم شهر دجنبر 2020 ما مجموعه 1292 مخالفة، أزيد من 90% منها تتعلق بالبناء بدون رخصة.

والجدول التالي يبين توزيع المخالفات المرصودة من طرف السلطات المحلية خلال سنة 2020:

المخالفات المرصودة	العمالة أو الإقليم
339	عمالة وجدة أنجاد
566	إقليم بركان
110	إقليم جرادة
127	إقليم تاوريرت
150	إقليم فجيج
1292	المجموع

وتماشيا مع المستجدات التشريعية الجديدة ولا سيما المرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على الضابط العام للبناء في صيغته الجديدة وكذا المرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بإجراءات وكيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم الصادرين بتاريخ 12 يونيو 2019 والمنشورين بالجريدة الرسمية عدد 6793 بتاريخ 08 يوليوز 2019، اتخذت الوكالة الحضرية لوجدة إجراءات مواكبة لعملية المراقبة، تتمثل في وضع تطبيق إلكتروني سيمكن من توفير قاعدة معلومات مشتركة لا محالة ستمكن من تسهيل عملية التعامل مع ملفات طلبات رخصة التسوية ولا سيما ما يتعلق بمحاضر المعاينات.

كما انخرطت بتوافق مع المنظومة الجهوية والإقليمية على استكمال عمليات تحديد المجالات التي سيتم فيها تقديم عمليات التسوية ولا سيما المناطق الواجب إخضاعها لعملية إعادة الهيكلة وفقا لأحكام القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية وإحداث المجموعات السكنية والقسمة.

Type d'infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions
Infraction	Adresse	Date	Type d'infraction	Adresse (détail)	Description	Actions

ثانيا: مواكبة الاستثمار

1- دراسة ومواكبة المشاريع الاستثمارية

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة الاستثمار، وتهم دراسة ملفات الاستثمار في إطار اللجان الجهوية، فضلا عن تقديم مذكرات المعلومات والدراسة القبيلية للمشاريع ومواكبة الجماعات والمصالح الخارجية في إنجاز المرافق والإدارات العمومية، فضلا عن المواكبة التقنية للمهنيين وحاملي المشاريع.

أ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار

تشارك الوكالة الحضرية لوجدة ضمن اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار - المنصوص عليها في المادة 29 من القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار - بمختلف أنواعها :

- إجراء تقييم مسبق لمشاريع الاستثمار المعروضة عليها،

- البت أو إبداء رأيها أو رأيها المطابق، حسب الحالة، وفق الشروط والمساطر المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، في جميع القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار. وفي هذا الإطار، تمارس اللجنة الجهوية الاختصاصات التالية :

1 - تبت في طلبات تفويت الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص أو كرائها بما في ذلك الأراضي الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية وتحدد قيمة هذه الأراضي التجارية أو الكرائية، حسب الحالة :

- 2- تبت في طلبات الاشهاد بعدم الصبغة الفلاحية للأراضي المزمع إنجاز مشاريع استثمارية فوقها؛
 - 3- تبت في طلبات الترخيص بتقسيم الأراضي الواقعة داخل دوائر الري أو دوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية من أجل إحداث منشآت غير فلاحية أو توسيعها؛
 - 4- تبت في إنجاز مشاريع استثمارية في منطقة ساحلية لا تشملها وثائق التعمير أو في المناطق الحساسة حسب مدلول النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
 - 5- تبت في الطلبات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للقطع الأرضية التابعة للملك العام للدولة وللملك الغابوي وتحدد الإتاوة المرتبطة بهما، وكذا في الطلبات المتعلقة بالمعاوضة والمقايضة العقارية بخصوص الأراضي الغابوية المخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية؛
 - 6- تبدي رأيها المطابق بخصوص رخص البناء وأذن إحداث التجزئات العقارية وتقسيم العقارات وبإحداث المجموعات السكنية وكذا رخص السكن وشواهد المطابقة المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار أو استغلالها؛
 - 7- تبدي رأيها المطابق في منح تراخيص، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بممارسة أعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وأعمال الخدمات المرتبطة بها داخل مناطق التصدير الحرة؛
 - 8- تفحص دراسات التأثير على البيئة وتبدي رأيها في شأن الموافقة البيئية حول مشاريع الاستثمار المعروضة عليها؛
 - 9- تبدي رأيها في ترتيب المؤسسات السياحية ورخص استغلالها؛
 - 10 - تبدي رأيها في طلبات إسناد القطع الأرضية في المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية وفقا للشروط والكيفيات المحددة في اتفاقيات تهيئة المناطق المذكورة وتطويرها.
- ج- دراسة وإبداء رأيها في مشاريع الاستثمار المعروضة عليها للاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المنظومة التحفيزية المعمول بها أو الصناديق المخصصة لهذا الغرض أو هما معا، وفي العقود والاتفاقيات المتعلقة بها.
- وبصفة عامة، يمكن للجنة الجهوية البت في جميع المجالات المتعلقة بالاستثمار.
- وفي هذا الإطار، أبدت الوكالة الحضرية خلال سنة 2020 - في إطار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار- بمختلف أنواعها رأيها في 185 مشروعا استثماريا على مستوى نفوذها الترابي، حظي منها 89 مشروعا بالموافقة، في حين تم رفض 73 مشروعا لعدم استجابتها للشروط المطلوبة، فيما توزعت البقية بين توجيه المستثمر بثلاثة ملفات، تقديم معلومات إضافية عشرة ملفات، الموافقة المبدئية بملف واحد، المطابقة بملفين، في انتظار البرمجة بثلاثة عشرملف و في طور التأهيل بملف واحد. وقد مكنت هذه المشاريع من تعبئة مبلغ استثماري قدر بحوالي 1 مليار درهم.

توزيع المشاريع الموافقة عليها في إطار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال سنة 2020

المجموع	طبيعة المشروع									العمالة أو الإقليم
	سياحي	رياضي	صحي	بيئي	صناعي	عقاري	تربوي	اقتصادي	تجاري	
15	1	0	1	6	0	1	3	0	3	وجدة-أنجاد
27	7	0	0	6	1	3	0	0	10	بركان
20	0	0	0	12	1	3	0	0	4	تاويرت
17	1	1	1	3	0	6	1	1	3	جرادة
10	0	0	0	3	2	0	0	0	5	فجيج
89	9	1	2	30	4	13	4	1	25	المجموع
% 100	% 9	%1	% 2	% 34	% 4	% 15	% 4	%1	% 28	النسبة المئوية
	89									المجموع العام

ب- المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقييم

تندرج هذه العملية في إطار المساعدة التقنية والقانونية التي تقدمها الوكالة الحضرية لفائدة الجماعات الترابية ومؤسسات الدولة لتنفيذ مقتضيات وثائق التعمير خاصة فيما يتعلق بإحداث التجهيزات والمرافق العمومية، وذلك من خلال دورها المحوري ضمن أشغال لجنتي اختيار الأراضي والتقييم، المحدثتين طبقا لمقتضيات المنشور الوزيري عدد 209 الصادر بتاريخ 26 مايو 1976 المتعلق بالافتتات العقارية التي تهم ملك الدولة الخاص، و المتمثل في توضيح التخصيص التعميري للعقار موضوع الاختيار بموجب وثيقة التعمير المعمول بها.

وقد أسفر عمل الوكالة ضمن هاتين اللجنتين عن القيام ب 67 عملية اختيار الأراضي لبرمجة المرافق العمومية وعن 105 عملية للتقييم كما هو مبين في الجدول أسفله :

أشغال اللجان المكلفة باختيار الأراضي والتقييم برسم 2019

العمالة أو الإقليم	عمليات اختيار الأراضي	عمليات التقييم
عمالة وجدة أنجاد	19	34
إقليم بركان	12	29
إقليم جرادة	10	11

العمالة أو الإقليم	عمليات اختيار الأراضي	عمليات التقويم
إقليم تاويرت	11	26
إقليم فجيج	15	05
المجموع	67	105
المجموع العام	172	

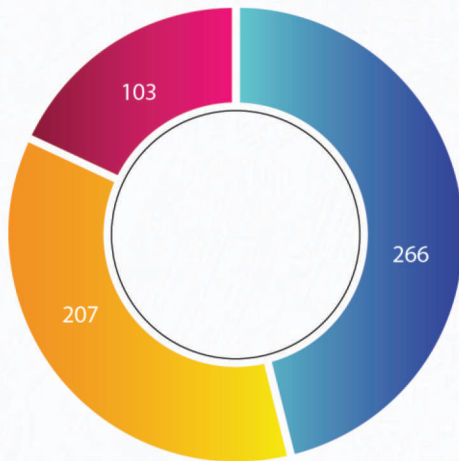
ج- تسليم بطاقة المعلومات

تندرج هذه العملية ضمن مهام الإرشاد والتوجيه التي تضطلع بها الوكالة الحضرية لفائدة المواطنين والمهنيين، كما تهدف إلى توجيه استعمال الأراضي من خلال تحديد التخصيصات العمرية، والمقتضيات القانونية المطبقة على ملكية عقارية بموجب وثيقة التعمير المعمول بها.

وعلى الرغم من أهمية هذه الوثيقة في تحديد المقتضيات القانونية المطبقة على ملكية عقارية بموجب وثيقة التعمير المعمول بها، فقد عرفت سنة 2020 تسليم 576 بطاقة معلومات عمرية منها 266 بطاقة معلومات عادية و 207 بطاقة معلومات إلكترونية، موازاة مع ذلك، سلمت الوكالة الحضرية 103 معلومات عمرية لفائدة الإدارات العمومية وذلك بغرض استكمال الإجراءات المتعلقة بتفويت الأراضي وكذا تسوية الوضعية العقارية أو لإنجاز مشاريع استثمارية.

توزيع بطاقات المعلومات حسب طبيعتها خلال سنة 2020

المجموع	بطاقة المعلومات لفائدة الإدارات العمومية	بطاقة المعلومات الإلكترونية	بطاقة المعلومات العادية
576	103	207	266



■ بطاقة المعلومات العادية
■ بطاقة المعلومات الإلكترونية
■ بطاقة المعلومات لفائدة الإدارات العمومية

لكن على الرغم من ذلك، ونظرا لما يتطلبه استقرار المعاملات العقارية من ضبط لقواعد استعمال الأرض وكذا الارتفاقات المقررة بموجب القانون بملكية عقارية بموجب وثائق التعمير، تبقى بطاقة المعلومات من الوثائق الأساسية التي تمكن المهنيين وأصحاب المشاريع من التأكد من خلو الملكية مما من شأنه أن يؤثر في سلامة المعاملات العقارية وكذا إنجاز المشاريع الاستثمارية من خلال البوابة الإلكترونية للمراكز الجهوية للاستثمار www.Cri-invest.ma

د- ملفات كراء وتفويت الأراضي السلالية

بتت الوكالة رأبها في 31 ملفا لكرء وتفويت العقارات السلالية لإنجاز مشاريع خدماتية وترفيهية وسكنية ومرافق عمومية، حظي منها 32 ملفا بالموافقة المبدئية فيما تم رفض ملف واحد.

العدد	العمالة/الإقليم
01	عمالة وجدة أنجاد
00	إقليم بركان
06	إقليم جرادة
16	إقليم تاوريرت
08	إقليم فجيج
31	المجموع

وإيماننا منها بأن الإدارة المواطنة هي الإدارة المنفتحة على محيطها الخارجي وعلى فرقائها المؤسساتيين، نهجت الوكالة الحضرية خلال سنة 2020 مقاربة متجددة تنبني على انفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي وكذا تكريس سياسة تواصلية مع المرتفقين، حيث هم هذا الجانب المساعدة التقنية والقانونية للجماعات الترابية وإعمال مبادئ الإنصات والقرب في تدبير ومعالجة جميع الشكايات والتظلمات المقدمة من طرف المواطنين والتي تهم قضايا التعمير والبناء.

2- مواكبة الأوراش التنموية الكبرى

على غرار سنة 2019 واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 مواكبة الأقطاب التنموية الكبرى التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تشكل القاعدة الصلبة للاقتصاد الجهوي من حيث أهميتها في توفير فرص الشغل وتحسين جاذبية المجال العمراني، حيث تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

أ-القطب التكنولوجي بوجدة

يشكل هذا المشروع دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية على مستوى جهة الشرق، وقد عرف منذ إحداثه إلى غاية

اليوم، دراسة 64 مشروعا توزعت بين الوحدات الإنتاجية ومعامل التغليف ووحدات التحويل والتبريد وبنيات تحتية لوجيستكية ووحدات لعرض وبيع السيارات وعدد من المركبات الخدمائية ومعاهد التكوين بالإضافة إلى مجمع المعرفة... و يوفر هذا المشروع قاعدة اقتصادية مهمة متنوعة مابين اللوجستيك والخدمات المرحلة والتكنولوجيا النظيفة، إضافة إلى المرافق الخدمائية والترفيهية، كما ساهم هذا المشروع في هيكلة المجال المحيط به من خلال الربط الطرقي وتقوية البنية التحتية الطرقيه.



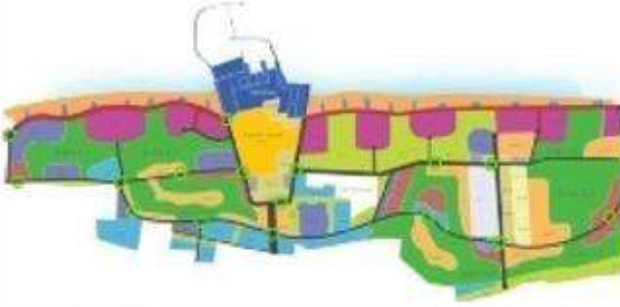
ب- القطب الفلاحي ببركان

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 مواكبتها للقطب الفلاحي، حيث أبدت رأيها في ثلاثة مشاريع، ويتعلق الأمر بمشروع تعليب قنينات العصير والمياه المعدنية والمشروبات الغازية، ومشروع بناء وكالة تجارية فضلا عن مشروع يتعلق بجمع المنتجات الكيميائية. وقد وصل عدد المشاريع المدروسة إلى غاية اليوم 34 مشروعا، تتمثل أساسا في بناء مجموعة من الوحدات الصناعية والإنتاجية والإدارية وكذا مركز البحث والمراقبة ووحدات التبريد والتلفيف وفضاءات للاستقبال.



ج- مشروع المحطة السياحية للسعيدية

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة ، بمعية فرقائها، مواكبة مشروع المحطة السياحية للسعيدية، وذلك من اجل بلوغ الأهداف المحددة، حيث عرفت المحطة منذ إحداثها إنجاز العديد من المشاريع السكنية، إضافة إلى إنجاز العديد من الوحدات الفندقية، الشيء الذي كان له الأثر الإيجابي في تقوية الوظيفة الحضرية للمدينة وكذا البنية التحتية السياحية، حيث بلغت الطاقة الاستيعابية المحققة 5636 سريرا من مجموع 16905 كطاقة استيعابية متوقعة. كما كان لهذا المشروع، نتائج إيجابية تمثلت في خلق رواج تجاري وسياحي بالمدينة، كما مكن من توفير حوالي 2000 منصب شغل من أصل 8000 منصبا متوقعا.



د-القطب الحضري لوجدة Urba pôle

واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 مشروع القطب الحضري لمدينة وجدة، حيث تمت دراسة مشروع حي المحطة والمنطقة المتعددة الخدمات بالمنطقة (أ) و(ب).

و يهدف هذا المشروع إلى تحسين المشهد الحضري للمدينة الألفية عبر تقوية وظيفتها الحضرية والخدماتية، وقد عرف المشروع منذ إحدائه دراسة 11 مشروعاً تتوزع بين بناء مجموعات سكنية تجارية ومكاتب بالإضافة إلى محطة القطار والمقر الرئيسي للبنك الشعبي فضلاً عن تهيئة الساحات والفضاءات الحرة، كما ساهم في هيكلة المجال المحيط به عبر الربط الطرقي بين أطراف المدينة.



ه- مشروع النصر بمدينة وجدة

يعرف المشروع إلى غاية الآن تقدماً في نسبة الإنجاز، حيث تم منذ انطلاق المشروع إلى غاية متم سنة 2020 دراسة 22 مشروعاً موزعة بين بناء مجموعات سكنية اجتماعية بتكلفة 250 ألف درهم من فئة سفلي بأربع طوابق، ومجموعات سكنية من فئة سفلي بست طوابق (Standing) بالإضافة إلى مدرسة وإعدادية.



ويتميز هذا المشروع بأن أصبح قطبا إداريا متميزا يحتضن مقرات الإدارات والمرافق العمومية الجهوية، كما أضيف على المجال رونقا خاصا وجمالية مشهدية، ساهمت فيها التهيئة المتناسقة للشوارع والطرق.



و- القطب الحضري لتاوريرت

يتعلق الأمر بمشروع القطب الحضري الواقع غربا على الطريق الوطنية رقم 6، على مساحة 150 هكتار، والذي يهدف إلى تقوية الوظيفة الحضرية لمدينة تاوريرت عبر خلق قطب حضري يتوفر على جميع التجهيزات والمرافق الضرورية ويقدم عرضا سكنيا متنوعا من فيلات وسكن اقتصادي وسكن اجتماعي وشقق في إطار من التناسق والانسجام بين مكونات المشروع. كما يأخذ المشروع بعين الاعتبار مدينة تاوريرت كعاصمة للإقليم وكذا التجهيزات الكبرى المبرمجة ذات الإشعاع الإقليمي والجهوي (ملحقة الجامعة، المركب الرياضي، المنطقة اللوجيستكية،....).

وجدير بالذكر، أن الوكالة الحضرية لوجدة تصاحب

المشروع من خلال التأطير التقني والقانوني، حيث تضع لهذا الغرض

رهن إشارة المنظومة خبرتها من أجل تحسين مكونات المشروع من خلال الحرص على إدماج المشروع في النسق العمراني العام عبر خلق طرق الولوج وكذا المساحات الخضراء والفضاءات الحرة.

التقرير الإداري والمالي

المحور الأول : تعزيز سياسة القرب وتقوية الحكامة الإدارية

ترتكز سياسة الوكالة الحضرية لوجدة في هذا الإطار على أربعة مبادئ أساسية تشكل أهم القيم في التدبير اليومي سواء تعلق الأمر بتقديم الخدمات للمواطنين والمرتفقين أو فيما يخص تدبير علاقاتها مع فرقائها في ميدان التعمير والبناء، وتمثل هذه المبادئ في القرب والإنصات والشراكة والمواكبة.

و يشكل تدبير القرب أحد المرتكزات الأساسية في عمل الوكالة وذلك من خلال تواجدها المستمر إلى جانب فرقائها في قلب القضايا والإشكاليات المرتبطة بالتعمير والبناء من منطلق إيمانها الراسخ بالنتائج الإيجابية لهذا النوع من التدبير. كما أن تكريس مبدأ الإنصات لقضايا المواطنين يشكل الهاجس اليومي في عمل الوكالة الحضرية.

هذا، وتظل الشراكة كمدخل أساسي يؤطر علاقة المؤسسة بفرقائها وذلك لالتقائية قطاع التعمير وباقي القطاعات الإنتاجية الأخرى وكذلك لتعدد المتدخلين في القطاع. في حين تبقى المواكبة التقنية والقانونية لفائدة الفرقاء ولا سيما الجماعات الترابية من أهم المبادئ التي تحرص الوكالة على تقويتها وذلك لما لها من نتائج إيجابية في توحيد الرؤى بشأن القضايا الخلافية وبخصوص الإشكالات الكبرى التي يطرحها التخطيط والتدبير الحضريين.

و من منطلق إيمانها الراسخ بأهمية هذه المبادئ في العمل الإداري اليومي وفي تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وقواعد التدبير الشفاف، سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على هذه الجوانب المهمة.

أولا – تعزيز سياسة القرب

حرصت الوكالة الحضرية لوجدة سنة 2020 وعلى غرار السنوات السابقة على تعزيز موقعها ضمن المنظومة الإدارية المحلية والإقليمية والجهوية، وذلك من خلال المواكبة التقنية والقانونية المستمرة للجماعات الترابية وباقي المتدخلين في ميدان الترخيص فضلا عن الإنصات للمواطنين ومصاحبة حاملي المشاريع والمستثمرين في إنجاز المشاريع.

لكن قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذتها الوكالة الحضرية لوجدة لضمان تقديم الخدمات واستمرارية المرفق العمومي في فترة استثنائية مرتبطة بفرض حالة الطوارئ الصحية للحد من انتشار جائحة كورونا كوفيد-19.

1- الإجراءات المتخذة لضمان استمرارية تقديم الخدمات

منذ الإعلان عن فرض حالة الطوارئ الصحية بتاريخ 20 مارس 2020، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة في الجهود المبذولة للحد من انتشار جائحة كورونا وضمان استمرارية المرفق العمومي على اعتبار أهمية قطاعي التعمير والبناء في تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية والجهوية، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكرها كالتالي:

أ- الانخراط في احترام التدابير الصحية المفروضة من طرف السلطات العمومية

مباشرة بعد الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، اتخذت الوكالة الحضرية مجموعة من الإجراءات الداخلية الهادفة إلى الحد من انتشار الجائحة بين الموظفين والعاملين من خلال التخفيف ما أمكن من عدد الموظفين مع إعمال مبدأ التناوب، فضلا عن رسم مسارات الدخول والخروج والتعقيم الدائم للمقر الوكالة الحضرية.

وقد صاحب ذلك حملة تحسيسية بأهمية احترام التدابير الاحترازية الصحية من تباعد اجتماعي وعدم التصافح والتعقيم الدائم لليدين.

وقد تزامن هذا، مع انتقال الوكالة الحضرية لوجدة لمقرها الجديد، وهو ما شكل ظرفا جيدة لإعادة الانطلاقة الآمنة

والعودة التدريجية للحياة الطبيعية داخل الوكالة.

موازة مع ذلك، حرصت الوكالة الحضرية لوجدة على ضمان استمرارية الخدمات لفائدة المواطنين والمرتفقين والفرقاء، حيث انخرطت في استكمال الورش الرقمي من خلال تعميم الخدمات الرقمية.

وجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة تم تسجيل مؤشر استعمال معتبر للخدمات الرقمية ولا سيما ما يتعلق بطلب الحصول على مذكرة المعلومات التعميرية والأداء الإلكتروني وكذلك تقديم الشكايات على الخط.

ب- الانخراط في دعم الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا

مباشرة بعد تعليمات جلالتة نصره الله وايده بإحداث صندوق خاص لتدبير جائحة كورونا، انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة، في الجهود الوطنية المبذولة لمواجهة الجائحة، من خلال دعم الصندوق والوقوف كإدارة مواطنة لتجاوز الظروف الاستثنائية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية.

ج- تعميم الكشف المخبري على جميع الموظفين والعاملين بالوكالة

وسعى منها لضمان استمرارية المرفق العمومي والانطلاق الآمنة والمستدامة لقطاعي التعمير والبناء، جندت الوكالة الحضرية لوجدة كل إمكانياتها لإجراء كشف مخبري لجميع العاملين كإجراء استباقي للحد من انتشار الفيروس، وهو ما مكن طبيعة الحال من حصر الحالات المصابة، والعودة التدريجية لوثيرة العمل بالمؤسسة.

1- معالجة الشكايات وتكريس مبدأ الإنصات للمواطنين

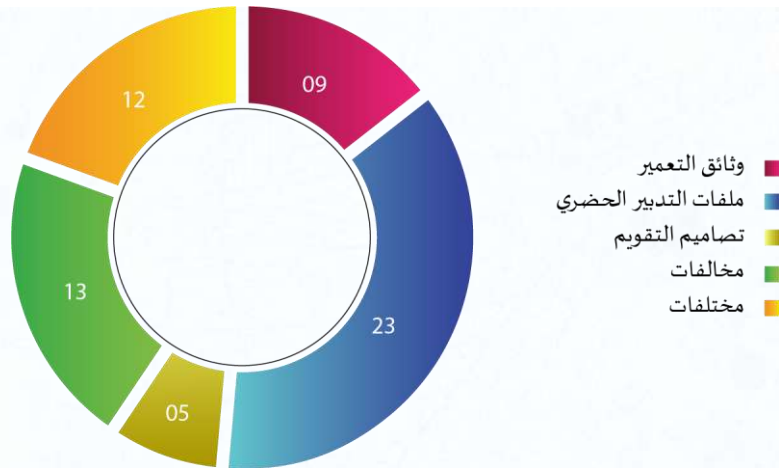
سيرا على نهجها في تدبير ومعالجة شكايات المواطنين والإنصات للقضايا المرتبطة بالتعمير والبناء، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 - وفي إطار الحرص على احترام التدابير الاحترازية للحد من انتشار جائحة كورونا- مواكبتها للمواطنين والمرتفقين من خلال تلقي الشكايات ومعالجتها وتتبعها معتمدة في ذلك تدبير القرب المبني على الإنصات للمواطن والبحث والتدقيق في موضوع الشكايات والحرص على احترام الأجال القانونية المحددة لدراستها.

وموازة مع ذلك، وتفاديا لانتشار جائحة كورونا كوفيد-19، وضعت الوكالة الحضرية لوجدة صندوق إلكتروني بمدخلها وذلك لتمكين المواطنين والمرتفقين من التعبير عن شكاياتهم وتعرضاتهم.

وفي هذا الإطار، عرفت سنة 2020 معالجة وتدبير 62 شكاية ورقية و 08 شكايات إلكترونية، حيث مكنت دراسة ومعالجة الشكايات المرتبطة بوثائق التعمير التدبير الملفات من جرد الإشكاليات التي يطرحها تدبير ملفات البناء والتعمير ومن تم اقتراح البدائل الممكنة لتجاوزها أثناء دراسة الملفات وإعداد وثائق التعمير ولا سيما ما يتعلق بطلبات رفع اليد في إطار المادة 28 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير.

توزيع الشكايات حسب طبيعتها خلال سنة 2020

مختلفات	مخالفات	تصاميم التقويم	ملفات التدبير الحضري	وثائق التعمير	طبيعة الشكايات
12	13	05	23	09	العدد
%19	%21	%08	%37	%15	النسبة
62					المجموع



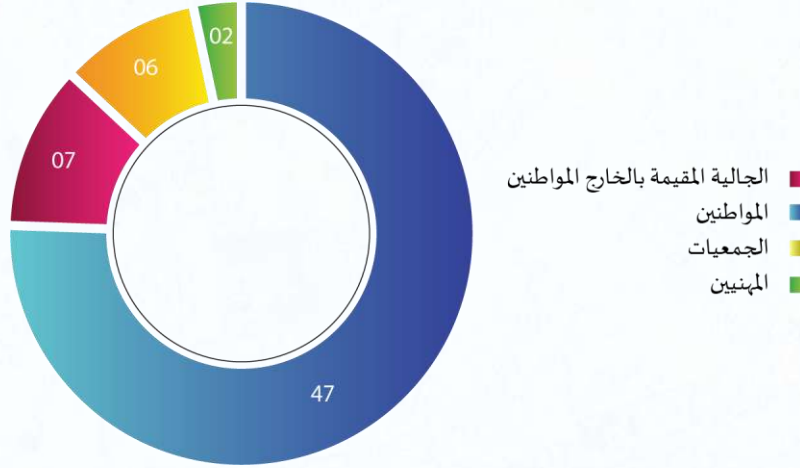
توزيع الشكايات حسب طبيعتها خلال سنة 2020

هذا، وقد عرف عدد الشكايات المقدمة خلال سنة 2020 تراجعا بالمقارنة مع سنة 2019 و2018 و2017، حيث يرتبط هذا التراجع أولا بحرص الوكالة من خلال عملها على تجاوز الإشكاليات المطروحة واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها أثناء إعداد دراسات وثائق التعمير خاصة ما يتعلق بالشكايات المرتبطة برفع اليد وذلك حماية منها للحقوق المكتسبة وكذا الحقوق المرتبطة بحق الملكية، فضلا عن حرص الإدارة الدائم لتقويم عمل اللجان التقنية المكلفة بدراسة الملفات وتجاوز النواقص التي تعترى التدبير الحضري.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع، إلى أن 76% من الشكايات المعالجة تهم قضايا المواطنين، و7% مقدمة من طرف مغاربة العالم كما هو مبين في الجدول اسفله:

توزيع الشكايات حسب مصدرها برسم 2020

المهنيين	الجمعيات	الإدارات العمومية	الجالية المقيمة بالخارج	المواطنين	مصدر الشكاية
02	06	0	07	47	العدد
%10	%3	00	%11	%76	النسبة
62					المجموع



توزيع الشكايات حسب مصدرها برسم 2020

2- المواكبة التقنية والقانونية للجماعات الترابية

عرفت سنة 2020 تنزيل وتفعيل الورش التشريعي والتنظيمي في ميدان التعمير والبناء، حيث أخذت الوكالة الحضرية لوجدة على عاتقها تعميم فحوى ومضمون المستجدات من خلال عقد لقاءات تواصلية وتحسيسية لفائدة الجماعات الترابية ورجال السلطة، وقد همت هذه اللقاءات شرح مقتضيات ضابط البناء العام في صيغته الجديدة وكذا الدوريات الوزارية المشتركة المرتبطة به ولا سيما ما يتعلق بالمقتضيات المتعلقة برخص التسوية والهدم الجزئي والكلي والإصلاح وكذلك القرار المشترك المتعلق بالوثائق المكونة للمفات طلبات الترخيص ولا سيما ما يتعلق بنماذج مذكرات احتساب الخدمات المقدمة والوقاية من أخطار الحريق والهلع والنجاعة الطاقية.

كما تم عقد لقاءات تواصلية لتعميم فحوى الدورية الوزارية المشتركة المتعلقة بالمادة 11 من القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية والقسمية على مستوى عمالة وجدة أنجاد وإقليمي بركان وتاوريرت على التوالي بتاريخ 012 يوليوز و04 و11 غشت 2020. والصور التالية توضح جانبا من هذه اللقاءات.



كما عرفت سنة 2020 مواكبة الجماعات الترابية على مستوى عمالة وجدة أنجاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجدة في تنزيل الورش الرقمي المهم والمرتبط بالمنصة الإلكترونية " رخص"، حيث حرصت في هذا الإطار، وتحت الإشراف المباشر للسيد والي جهة الشرق، وبتنسيق مع الجهة المكلفة بتدبير المنصة على إنجاز برنامج التكوين لفائدة المعنيين بالمعالجة الرقمية للملفات، كما تحرص من حين لآخر على عقد ورشات عمل مع المتدخلين في عملية الترخيص لتقييم العمل بالمنصة الإلكترونية، وذلك من أجل

تجاوز الإشكاليات والنواقص المطروحة وتنزيل المستجدات التنظيمية الجديدة المتعلقة بالترخيص.

هذا وتواصل الوكالة الحضرية لوجدة مواكبة الجماعات الترابية من خلال التثقيف من عقد جلسات وورشات العمل الداخلية بشأن الإشكاليات التي يطرحها تدبير الملفات سواء في إطار اللجان التقنية على مستوى الشبائيك الموحدة واللجان العاملة للتعمير أو في إطار المنصة الإلكترونية "رخص"، حيث مكنت هذه الورشات من توحيد الرؤى من خلال القراءة الجماعية لبعض المقتضيات القانونية وعبر التقييم الموضوعي للإشكاليات التي يطرحها تدبير الملفات بالمنصة الإلكترونية "رخص". كما تحرص الوكالة على التواجد المستمر إلى جانب الجماعات الترابية عبر حضور دورات المجالس الجماعية حيث تقوم بمواكبة المجالس الجماعية في اتخاذ القرارات الجماعية المتعلقة بالتعمير والبناء كقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وكذا تحديد دوائر المراكز وإخضاع وثائق التعمير للمساطر القانونية من الدراسة كالبحت العلني ومداولات المجلس فضلا عن تقديم الخبرة في ميادين التقييم وإعادة الهيكلة والترخيص بالبناء في العالم القروي.

3- الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر

في إطار الاحترام التام للإجراءات والتدابير الاحترازية والصحية للحد من انتشار جائحة كورونا كوفيد-19، شاركت الوكالة الحضرية لوجدة، وكعادتها كل سنة، في الاحتفالات المنظمة بخصوص اليوم الوطني للمهاجر بتاريخ 10 غشت 2020، وتندرج هذه العملية في إطار مواكبة مغاربة العالم وتوجههم ومصاحبهم في إنجاز المشاريع.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من تزامن الاحتفال هذه السنة بالظروف الاستثنائية التي تمر بها المملكة نتيجة فرض حالة الطوارئ الصحية للحد من انتشار جائحة كورونا، فقد أبت الوكالة الحضرية لوجدة وكعادتها إلا أن تتواجد إلى جانب فرقائها للاحتفال باليوم الوطني للمهاجر وذلك لما يقدمه مغاربة العالم لبلدهم من فرص وإمكانيات للاستثمار.

وفي هذا الإطار، شاركت الوكالة الحضرية لوجدة ضمن أشغال الاحتفالات المنظمة على مستوى عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان، تاوريرت، جرادة وفجيج، تحت شعار "سياسة القرب في خدمة مغاربة العالم"، حيث عبثت الوكالة الحضرية لإنجاح هذا الحدث المتميز كل إمكانياتها اللوجستية والبشرية، وقد تمثلت أهم تدخلاتها فيما يلي:

- إقامة جناح خاص بالوكالة على مستوى المعرض الذي أقيم بيهو ولاية جهة الشرق، تضمن لوحات إخبارية خاصة بمهام وإنجازات الوكالة الحضرية لوجدة ولاسيما مهام المواكبة التقنية والقانونية للمواطنين، فضلا عن عرض دليل بمساطر وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بمقتضى القوانين الجاري بها العمل في ميدان التعمير والبناء، بالإضافة إلى مطبوعات خاصة بالوثائق المكونة لملفات البناء والتجزئة وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات.
- المشاركة في الاحتفالات المنظمة بكل من أقاليم بركان، تاوريرت، جرادة و فجيج، من خلال تمثيليتها ضمن لجان البنيات التحتية المحدثة والمكلفة بالإجابة عن الإشكاليات والقضايا المرتبطة بالتعمير وكذا شرح المساطر والقوانين الجاري بها العمل.

وموازة مع الإجراءات الاحترازية والصحية المتخذة ولضمان تقديم الخدمات لهذه الفئة من المواطنين، وضعت الوكالة الحضرية لوجدة رهن إشارتهم على الموقع الإلكتروني لأرقام المسؤولين المكلفين بدراسة الملفات وتلقي الشكايات، كما استكملت ورش رقمنة الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالمواطن ولا سيما تقديم بطاقة المعلومات وتقديم الشكايات على الخط والأداء الإلكتروني وغيرها من الخدمات التي تغني المواطن عن التنقل إلى مقر الوكالة الحضرية.

4- مواكبة المواطن عبر المشاركة في البرنامج الإذاعي 'جهة في الواجهة'

موازة مع ذلك، وفي إطار التدابير الاحترازية المفروضة للحد من انتشار جائحة كورونا كوفيد-19 وتنفيذا لبرنامجها التواصلي، شاركت الوكالة الحضرية ثلاث مرات في البرنامج الإذاعي "جهة في الواجهة" الذي تقدمه الإذاعة الجهوية لوجدة حول مواضيع "الوكالة الحضرية لوجدة: الإجراءات المتخذة لمواجهة كوفيد-19 وضمان تقديم الخدمات" وكذلك حول موضوع "تقريب المواطن من المفاهيم الكبرى المرتبطة بالتعمير".



وتندرج هذه العملية في إطار تنزيل الاتفاق بين الإذاعة الجهوية لوجدة والوكالة الحضرية لوجدة حول المشاركة المستمرة للوكالة في تقديم برامج إذاعية كلما كان الأمر ممكنا وكلما كانت هناك مستجدات يستوجب الأمر تعميمها وإخبار المواطن بها.

5- مصاحبة المستثمرين وحاملي المشاريع

تهدف هذه العملية إلى مواكبة ومصاحبة المستثمرين وحاملي المشاريع لاقتراح إنجاز مشاريع تستجيب للمقتضيات القانونية وتوفق بين متطلبات الجمالية والتهيئة المتناسقة، حيث تقوم الوكالة الحضرية لهذا الغرض بما يلي:

- تقديم النصح والإرشاد فيما يخص طبيعة المشاريع الواجب إنجازها؛
- شرح المقتضيات القانونية والضوابط التقنية المطبقة بالقطاعات المعنية؛
- المساعدة في بلورة مشاريع تتماشى والخصوصيات المعمارية والهندسية وتوفق بين المتطلبات الجمالية والمقتضيات القانونية؛
- وضع رهن إشارة المستثمرين دفاتر التحملات وتصاميم الكتلة المتعلقة ببعض المشاريع الكبرى.

وقد مكنت هذه العملية من اقتراح مشاريع متكاملة ومندمجة ومن تسريع وثيرة الدراسة، حيث يتم في غالب الأحيان العمل على تصحيح العيوب والنواقص قبل عرضها على أنظار اللجان التقنية المكلفة بالدراسة.

ووعيا منها بأهمية ودور المهنيين كشريك في تنزيل مقتضيات القانون، نشطت الوكالة الحضرية لوجدة ورشة عمل حول المستجدات الجديدة التي جاء بها ضابط البناء العام في صيغته الجديدة ولا سيما المقتضيات المتعلقة بتسليم رخص التسوية والهدم الجزئي والكلّي والإصلاح، والمقتضيات المتعلقة بإنفاذ مهام احتساب أجور الخدمات المؤدى عنها لفائدة الجماعات والوكالة الحضرية للمهندسين المعماريين، وكذلك المرتبطة بالمذكرة التقنية المتعلقة بالوقاية من أخطار الحريق والهلع والمذكرة المتعلقة بالنجاعة الطاقية.

ثانيا- تقوية الحكامة الإدارية والمؤسسية

تواصل الوكالة الحضرية لوجدة انخراطها ضمن تفعيل ورش إصلاح الإدارة المغربية، حيث عملت خلال سنة 2020 على تحسين منظومة تديرها ودعم جودة الخدمات العمومية وتسهيل الولوج إليها وترسيخ فعالية تدير الموارد وكذا انفتاحها على محيطها مع الحرص على إشراك مختلف الفاعلين في تحسين الخدمات وتجويدها.

كما أن التأثير السلبي للجائحة أدى إلى ضرورة إعادة النظر في أولويات الوكالة الحضرية لوجدة مما يتماشى مع الاحتياجات والتحديات الإدارية والمالية الجديدة، بهدف تقوية وتحسين فعالية تدخلات الإدارة وعقلنة نمط تسييرها من خلال العمل على :

1- تحسين الخدمات الإدارية

في ظل حالة الطوارئ الصحية لمواجهة الوضع الاستثنائي المتعلق بخطر تفشي فيروس كورونا، تجندت كل مكونات الوكالة الحضرية لوجدة عبر اتخاذها مجموعة من التدابير والاجراءات لضمان استمرارية خدماتها وتقريبها من المواطنين بالسرعة والجودة المطلوبتين، مع الالتزام التام بالتدابير الاحترازية والوقائية حرصا على سلامة أطرها وجميع المرتفقين.

وفي هذا الصدد، حرصت الوكالة الحضرية خلال هذه الظرفية على مضاعفة جهودها المتعلقة بدعم التحول الرقمي وتقليص المعاملات الورقية وتسهيل الولوج للمعلومة وتبسيط المساطر الإدارية وتيسير ولوج المرتفقين للخدمات الإدارية ، وذلك من خلال :

أ- رقمنة الإدارة

إن سياق الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فرض على الجميع اللجوء للخدمات الرقمية من أجل ضمان استمرارية المرفق العمومي والولوج الى الخدمات العمومية وذلك حفاظا على صحة المرتفقين والموظفين، من خلال اعتماد تقنيات الرقمنة وتعبئة نظم المعلومات المختلفة لتيسير الولوج للخدمات الرقمية بطريقة فعالة توفر خدمات آمنة للمرتفقين بقيمة مضافة عالية، سواء من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة أو من خلال منصات الخدمات الوطنية.

وهكذا عملت الوكالة الحضرية من خلال موقعها الإلكتروني على توفير الخدمات الرقمية التالية :

- الخدمة الخاصة بالدراسة القبيلية الرقمية لطلبات الرخص في مجال التعمير « pré-Instruction » ؛

- الخدمة الخاصة بالاطلاع على نتائج دراسة ملفات التعمير « Résultats des commissions » ؛

- الخدمة الخاصة بالاطلاع على وثائق التعمير « Document d'urbanisme en ligne » ؛

- الخدمة الخاصة بتلقي الشكايات المتعلقة بمجال تدخل الوكالة الحضرية « Requetes en ligne » ؛

- الخدمة الخاصة بتلقي طلبات بطاقة المعلومات التعميرية « Note de renseignement » ؛

- الخدمة الخاصة بالأداء الإلكتروني للخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية « Paiement des services rendus » ؛

كما انخرطت الوكالة كذلك في تعزيز خدماتها الإلكترونية من خلال المواقع الإلكترونية للمنصات الوطنية عبر توفير الخدمات التالية :

- الخدمة الخاصة بمكتب الضبط الرقمي للتدبير الإلكتروني للمراسلات (تبعاً لمنشور السيد وزير الاقتصاد والمالية

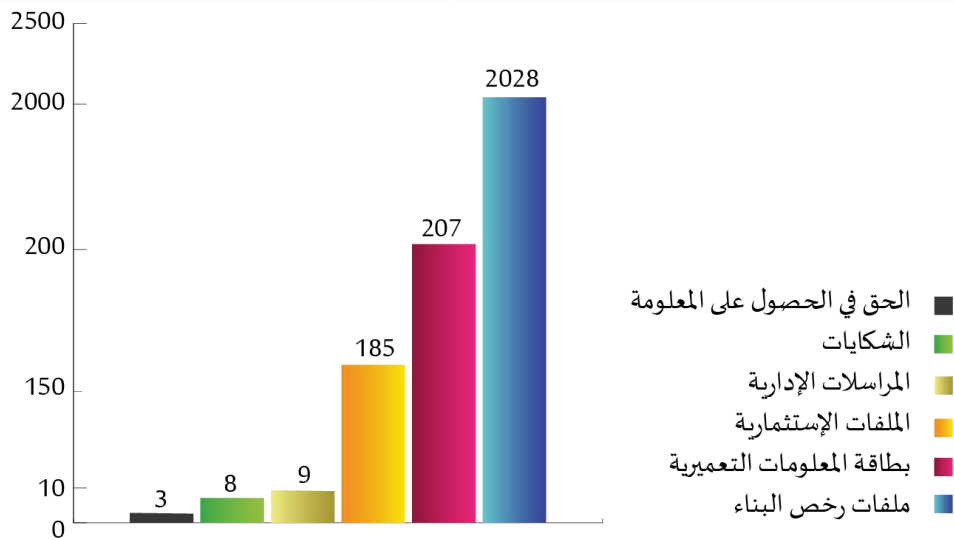
وإصلاح الإدارة عدد 2020/02 المتعلق بالخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية تم بتدقيق مع وكالة التنمية الرقمية تفعيل هذه الخدمة الخاصة بتدبير الالكتروني للمراسلات الواردة والصادرة عن هذه المؤسسة من خلال الرابط « Bureau d'ordre digital » (<https://courrier.gov.ma/virtualbo>) ؛

- الخدمة الخاصة بالتدبير اللامادي لطلبات التراخيص في مجالات التعمير والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي « Rokhas »

- الخدمة الخاصة بالحق في الحصول على المعلومة من خلال البوابة الوطنية chafafiya.ma ؛

- الخدمة الخاصة بدراسة الملفات الاستثمارية بالمنصة الإلكترونية الخاصة www.cri-invest.ma ؛

- الخدمة الخاصة بتقديم الشكايات من خلال البوابة الوطنية chikaya.ma .



عدد طلبات الخدمات الرقمية التي تم اعتمادها من قبل الوكالة الحضرية خلال سنة 2020

وحرصا على حماية المعطيات الشخصية المستعملة في الخدمات المقدمة عبر بوابتها الالكترونية، تمت ملاءمة الموقع الالكتروني للوكالة الحضرية لوجدة طبقا لمقتضيات القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث تم اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل ضمان سرية وسلامة المعطيات الشخصية المسجلة من أجل تجنب إتلافها أو تحريفها أو الولوج إليها من طرف أغير غير مرخص لهم، لاسيما عبر تحسيس كافة الفاعلين بواجباتهم وحصر الولوج للمعطيات حسب المهام والمسؤوليات الموكلة لكل فاعل واستعمال الأنظمة المعلوماتية الآمنة.

وتنفيذا لمقتضيات هذا القانون، يتم إخبار متصفح الموقع الالكتروني للوكالة بخصائص المعالجة أثناء تجميع المعطيات الشخصية على الموقع الإلكتروني (وجود حق الولوج وحق التصحيح والحق في التعرض لأسباب مشروعة وكذا المصلحة التي يمكن من خلالها ممارسة هذه الحقوق)،

RECEPISSE DE DECLARATION PREALABLE N°: D-PO-131/2020

Conformément aux dispositions de l'article 19 de la loi n° 09-08 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel, la délivrance de ce récépissé atteste que le responsable de traitement a dûment déposé auprès de la CNDP le formulaire de déclaration répondant aux dispositions de l'article 15 de cette loi, ce qui lui permet de mettre en œuvre le traitement déclaré. Toutefois, ce récépissé ne l'exonère pas du respect des dispositions de ladite loi et de ses textes d'application. Toute modification des informations fournies lors de la déclaration et toute suppression de traitement doivent être portées, sous délai, à la connaissance de la CNDP.

La CNDP se réserve le droit de s'assurer à tout moment, ainsi que tout au long du traitement déclaré, que les exigences précitées sont satisfaites.

Responsable de traitement :

Personne Physique Personne Morale

Nom / Raison Sociale : AGENCIE URBAINE D'ORDJA

Adresse : Boulevard Mohammed V

Ville / Région : Pays : Maroc

Activité / Branche

N°RC :

Tel (Pays) : 05 36 68 04 13

Jurisdiction :

Date de la déclaration : 15/02/2020

Tel à Rabat, le 19/02/2020

Prénom / Sigle : A.U.O

Commune : Oujda

Code Postal : 60090

Code Activité :

E-mail : auro@maroc.ma

Fax : 05 36 68 04 10

OSM :

Traitement déclaré :

- Désignation de traitement : Pré-inscription des dossiers

- Finalité du traitement : Services publics

- Transfert de données à l'étranger* : OUI NON

*Numéro de la déclaration : D-131/2020

Date de la déclaration : 15/02/2020

Signé : M. Oumar SEGHROUCHI

Président

*Un transfert de données à l'étranger doit être notifié à la CNDP à partir du formulaire de transfert de données. Le responsable de traitement doit respecter les conditions de la CNDP après avoir procédé au respect de la loi n° 09-08 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel, le 19/02/2020. Site Web: www.cndp.ma - Email: cn@maroc.ma

وكذا طلب الرضا المسبق. كما قامت الوكالة بإشعار اللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي « CNDP » بالمعالجات المنجزة على موقعها الإلكتروني والتي همت الخدمات التالية الدراسة القبلية للمشاريع « pré-Instruction »، الشكايات على الخط « Requetes en ligne » ، بطاقة المعلومات التعميرية « Note de renseignement » ، حيث تم الترخيص للمعالجة الخاصة بالدراسة القبلية الرقمية لطلبات الرخص في مجال التعمير « pré-Instruction » في أفق الترخيص للخدمات الأخرى.

ب- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

تنفيذا لمقتضيات القانون رقم 19.55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والرامية إلى تقريب الإدارة من المرتفق فيما يخص إيداع الطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ومعالجتها وتسليمها وكذا حول تعليل الإدارة لقراراتها السلبية وإخبار المرتفقين المعنيين بها، شاركت الوكالة الحضرية لوجدة في إعداد مصنف القرارات الإدارية الخاصة بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير، حيث تم جرد القرارات الإدارية التي تدخل ضمن اختصاصاتها والتي تنظم العلاقة بين المرتفق والمصالح التابعة لها، وذلك في أفق نشرها على البوابة الإلكترونية الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية.

ج - الحق في الحصول على المعلومات

في إطار تفعيل مقتضيات القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، شرعت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 في تلقي الطلبات في هذا الشأن، سواء عبر البريد العادي، الإيداع المباشر، البوابة الوطنية للحصول على المعلومة chafafiya.ma أو من خلال البريد الإلكتروني الخاص بتلقي طلبات الحصول على المعلومات « droitinfo@auo.org.ma ».

وقد توصلت الوكالة بثلاث طلبات في هذا الإطار تمت معالجة اثنين منها في الآجال المحددة، في حين رفض الطلب الآخر لعدم توفر المؤسسة على المعلومة المطلوبة (طلب غير مؤسس).

كما تسهر الوكالة على النشر الاستباقي للمعلومات من خلال موقعها الإلكتروني وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وكذا عبر واجهة الإعلانات الموجودة بمدخل الإدارة.

وفي هذا الصدد قامت هذه المؤسسة بالنشر الاستباقي للمعطيات التالية :

- النصوص التشريعية والتنظيمية؛

- مهام المؤسسة وهيكلها الإدارية، والمعلومات الضرورية من أجل الاتصال بها؛

- الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل التي يستخدمها موظفو المؤسسة في أداء مهامهم؛

- قائمة الخدمات التي تقدمها المؤسسة؛

- حقوق وواجبات المرتفق تجاه المؤسسة وطرق التظلم المتاحة له؛

- البرامج التوقعية للصفقات العمومية؛

- برامج مباريات التوظيف، والإعلانات الخاصة بنتائجها؛

- الإعلانات الخاصة بفتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا ولانحة المترشحين المقبولين للتباري

بشأنها ونتائجها.

د - تحسين الاستقبال

يعد الاستقبال من أبرز مداخل الإصلاح الإداري الذي يروم تطوير آليات التواصل مع المرتفقين تكريسا لانفتاح الإدارة مع محيطها عبر تحسين ظروف استقبال المرتفقين وحسن توجيههم.



ومن أجل ذلك، تبنت الوكالة الحضرية لوجدة مبدأ توحيد المكاتب، والسهر على ضمان الجودة لخدماتها وتحقيق الفعالية والشفافية للولوج إليها وذلك لتمكين الإدارة من الاستجابة الإيجابية والسريعة لحاجيات المرتفقين، وخاصة تقليص الأجل، تقديم الخدمات وتعزيز قيم النزاهة في المرفق العمومي وضمان الشفافية في التعامل مع المرتفقين.

ولتعزيز ظروف الاستقبال تم اتخاذ الإجراءات التالية :

- خلق فضاءات للاستقبال بالطابق الأرضي للمؤسسة لتحسين ظروف استقبال المرتفقين وتيسير توجيههم لولوج الخدمات الإدارية؛
- تجهيز فضاءات الاستقبال بالوسائل والمعدات التقنية الضرورية لحسن استقبال المرتفقين وتيسير ولوجهم للخدمات العمومية؛



- توفير الولوجيات خصوصا للأشخاص في وضعية إعاقة (تجهيز ممرات خاصة وأرصفت مرتفعة، توفير أماكن مخصصة في موقف السيارات، توفير حمامات خاصة بالأشخاص ذوي الحركة المحدودة)، وذلك لتسهيل ولوج هذه الفئة إلى جميع الخدمات الإدارية؛

- تجهيز المدخل الرئيسي للوكالة بشاشة الكترونية تفاعلية (borne interactive) لتلقي اقتراحات وشكايات المرتفقين (requête électronique) إضافة إلى صندوق لنفس الغرض؛
- مواصلة تأهيل الموارد البشرية المكلفة بعملية الاستقبال.
- ومن أجل ضمان سلامة المرتفقين في هذه الظرفية الاستثنائية وتدبير المخاطر الناتجة عن انتشار وباء كورونا، تقيدت المؤسسة بجميع التدابير الاحترازية والوقائية الصادرة عن السلطات المختصة وعززت الإجراءات المتعلقة بولوج المرتفقين للإدارة من خلال :
- تسجيل البيانات الشخصية للزوار، تطهير اليدين والرجلين، قياس درجة الحرارة عند وولوج المؤسسة؛
- استعمال علامات التشوير على الأرض والكراسي المستخدمة للجلوس لضمان التباعد بين المرتفقين عند الانتظار أو خلال الحصول على الخدمة؛



- مرافقة وتوجيه المرتفق من طرف مصالح الاستقبال للحصول على الخدمة المطلوبة، وذلك لتجنب تنقله بعدة أماكن،، التحسيس بجميع الوسائل والوسائط سواء الورقية أو الرقمية (إعلانات، ملصقات، وصلات اشهارية.....) بطرق الوقاية السليمة والإجراءات التي يجب اتخاذها عند وولوج المؤسسة؛
- توفير وسائل النظافة اللازمة بمقر المؤسسة وفي مقدمتها فضاء الاستقبال وغيره من الأماكن المفتوحة للعموم.

2- تثمين الرأس مال البشري

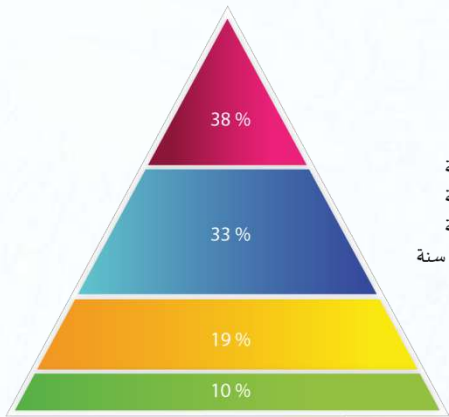
- تسهر الوكالة الحضرية لوجدة على تطوير منظومة تدبير مواردها البشرية باعتبارها الدعامة الأساسية للتحويل الإداري، وذلك باعتماد آليات وأساليب معاصرة تعتمد على التدبير التوقعي والرشيد للكفاءات والرفع من القدرات والمؤهلات عن طريق التكوين المستمر، وتعزيز مقاربة النوع عبر تمكين المرأة من وولوج مناصب المسؤولية.
- كما فرضت ظروف جائحة كورونا على الوكالة الانفتاح على أساليب اشتغال متجددة كالععمل عن بعد والاعتماد أكثر على التكنولوجيات الحديثة .

وقد تميزت الحصيلة الاجتماعية لسنة 2020 بما يلي :

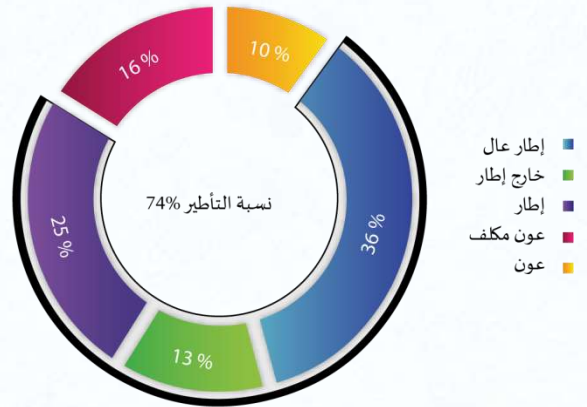
أ- تطور عدد المستخدمين

عملا بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 2020/16 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 2020 والمتعلق بتنظيم مباريات التوظيف وامتحانات الكفاءة المهنية، تم تنظيم مباراة لتوظيف إطار عال تقني في احترام تام لكافة التدابير الوقائية والاحترازية المحددة من طرف السلطات الصحية من أجل سلامة المترشحين والمترشحات، وقد أسفرت هذه المباراة عن توظيف مهندسة معمارية. كما شهدت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2020 مغادرة 3 مستخدمين (استقالة مهندسين وإحالة عون على التقاعد).

وبهذا بلغ مجموع العاملين بالوكالة بنهاية سنة 2020 ما مجموعه 89 مستخدما مع نسبة تأطير تجاوزت 74%، كما بلغت نسبة التأنيث 40% من بينهم 7 نساء يشغلن مناصب المسؤولية.



هرم الفئات العمرية بالوكالة الحضرية لوجدة



توزيع الموارد البشرية حسب الإطار

ب - الترقية الداخلية

طبقا للنظام الأساسي المؤقت للوكالة الحضرية لوجدة، واصلت هذه المؤسسة مجهوداتها لتتمين وتحفيز مواردها البشرية ومواكبة تطور مسارها المهني وتحسين وضعيتها الإدارية والمادية من خلال الترقية الداخلية. وتشكل هذه الترقية مناسبة سنوية مهمة لتقييم أداء العاملين بالمؤسسة. وقد شملت هذه العملية الترقية في الدرجة والرتبة وهمت خلال سنة 2020 المستخدمين بمختلف الفئات والدرجات المهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة قامت بتأجيل الترقية في الرتبة تنفيذًا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 2020/03 الصادر بتاريخ 25 مارس 2020 والمتعلق بتأجيل الترقيات ومباريات التوظيف إلى غاية صدور منشور السيد رئيس الحكومة عدد 2020/16 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 2020 والمتعلق بتنظيم مباريات التوظيف وامتحانات الكفاءة المهنية.

ج - التكوين المستمر

رغم الظرفية الراهنة ووعيا منها بأهمية التكوين المستمر للرفع من مردودية العمل، التزمت الوكالة الحضرية لوجدة ببرنامجها السنوي في التكوين المستمر حيث استفاد مستخدمو الوكالة من عدة دورات تكوينية منجزة عن بعد في المجالات التالية:

- في مجال التدبير المالي، استفاد أطر الوكالة من 4 دورات تكوينية منظمة من طرف المدرسة الوطنية العليا للإدارة في ميدان تسيير الميزانية خلال مرحلة الأزمة الصحية؛
 - في ميدان التواصل، استفاد أعضاء لجنة التواصل من 3 دورات تكوينية منظمة من طرف فيدرالية الوكالات الحضرية للمغرب.
- كما تم أيضا برمجة 3 دورات تكوينية تهم النظم المعلوماتية الجغرافية (logiciel Autocad Map 3D) و6 دورات تكوينية تهم مجال المحاسبة والتدبير المالي. (Logiciel QGIS initiation et perfectionnement)، و6 دورات تكوينية تهم مجال المحاسبة والتدبير المالي.

د - توفير مناخ عمل ملائم

- في ظل تفشي جائحة كورونا وإعلان حالة الطوارئ الصحية، اعتمدت الوكالة على نمط جديد من التدبير يضمن استمرارية المرفق العمومي و السلامة الصحية للمستخدمين والمرتفقين، حيث اعتمدت على مجموعة من الإجراءات والتدابير داخل مقر العمل طبقا لمنشورات وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/1، 2020/2، 2020/3، و2020/08 وذلك من خلال:
- إحداث لجنة داخلية لليقظة تسهر على تنفيذ وتبعية الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسة؛
- تنظيم العمل بالتناوب بين العاملين الذين يقومون بنفس المهام في نفس المصالح للتخفيف من أعداد الموظفين داخل المؤسسة، دون أن يؤثر ذلك سلبا على السير العادي للمؤسسة؛
- تنظيم العمل عن بعد لبعض فئات المستخدمين؛
- تمكين النساء الحوامل والعاملين المصابين بمرض مزمن أو ضعف جهاز المناعة، من الاستفادة من تسهيلات تراعي خصوصيات حالتهم الصحية؛
- التقليل إلى الحد الأدنى من تداول وتبادل الوثائق الورقية واعتماد خدمة مكتب الضبط الرقمي؛
- توعية الموظفين وتحسيسهم بطرق الوقاية السليمة والإجراءات الاحترازية التي يجب إتباعها وذلك عبر استغلال مختلف القنوات المتاحة (إعلانات، ملصقات، وصلات شهرية،...)
- تعريف العاملين بالتدابير الواجب اتخاذها في حالة الشك بالإصابة بالمرض؛
- توفير التجهيزات الصحية: الكمامات الطبية، وأجهزة قياس الحرارة، والمطهرات، والمناديل الورقية، ومعقمات الأيدي، وأكياس النفايات والمعدات الأخرى اللازمة للوقاية من فيروس كورونا وتستجيب للمواصفات المعتمدة؛
- تعقيم جميع فضاءات المؤسسة بشكل منتظم؛
- إخضاع العاملين للفحص في حالة ظهور أعراض الفيروس أو الاتصال بأشخاص مصابين أو تظهر عليهم أعراض الفيروس، أو التواجد في مكان يعتبر بؤرة من بؤر الوباء للوقاية من انتشار الفيروس.
- وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الحضرية لوجدة وفور تسجيلها لأولى الحالات بفيروس كورونا بادرت إلى إجراء اختبارات

جماعية مكنت من كبح انتشار الفيروس داخل المؤسسة، حيث بلغ مجموع الإصابات 24 إصابة في صفوف مستخدميها تماثلت كلها للشفاء.

3- تكريس مبادئ الحكامة واعتماد الممارسات الجيدة في التدبير

عملت الوكالة على مواصلة تفعيل وتطبيق ميثاق الممارسات الجيدة وذلك من خلال تبني منظومة تديرية تستهدف تعزيز الحكامة والشفافية من خلال :

أ- نشر التقارير السنوية

تقوم المؤسسة بنشر جميع التقارير السنوية المرتبطة ب :

- التسيير الإداري والمالي للمؤسسة والتي تبين وضعيتها المالية ومؤشرات إنجازاتها، وكذا برنامج عملها المستقبلي وأليات تنفيذه؛

- الحسابات السنوية (حسابات الموارد والتكاليف وجدول أرصدة التدبير) التي خضعت لتدقيق خارجي (طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.13.882 بتحديد أشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية)، حيث قامت الوكالة بنشر حساباتها لحصيلة سنة 2019 بنشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية للجريدة الرسمية عدد 5621 بتاريخ 22 يوليوز 2020 وكذلك بموقعها الإلكتروني.

ب- تعزيز الشفافية والحكامة في تدبير الصفقات العمومية

تسهر الوكالة على تعزيز قواعد الحكامة الجيدة خلال جميع مراحل تدبير الصفقات العمومية بدءا ببرمجتها، مروراً بتنفيذها وانتهاء بتتبعها وتقييمها، وذلك عبر اتخاذ مجموعة من التدابير تضمن الشفافية وحرية المنافسة والمساواة في الولوج إلى الصفقات العمومية من خلال :

- العمل على نشر، خلال الثلاثة أشهر الأولى من بداية كل سنة مالية، البرنامج التوقعي للصفقات التي تعتمدهم الوكالة إبرامها برسم السنة المالية الجارية ؛

- وضع دفاتر تحملات تحدد بدقة الحاجيات المراد تلبيتها، والمواصفات التقنية ومحتوى الأعمال، دون أن يكون من شأن تحديد هذه المواصفات التقنية وضع عراقيل أمام حرية المنافسة؛

- نشر طلبات العروض في جريدتين توزعان على الصعيد الوطني، تكون إحداها باللغة العربية والأخرى بالفرنسية، بالإضافة إلى النشر بالموقع الإلكتروني للوكالة وبالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية؛

- تقدير الكلفة التقديرية للأعمال المزمع إنجازها على أساس تعريف ومحتوى الأعمال موضوع الصفقة والأسعار المطبقة في السوق؛

- إخبار المتنافسين بكل المستجدات ونشر النتائج النهائية بعد انتهاء لجان طلبات العروض من أشغالها؛

- تعزيز التدبير اللامادي للطلبات العمومية بهدف تسهيل الولوج إلى الصفقات العمومية؛

- القيام بعمليات التدقيق اللازمة للصفقات العمومية التي يتجاوز مبلغها خمسة ملايين (5.000.000) درهم مع

احتساب الرسوم ؛

- احترام آجال الأداء بالنسبة لكل الطلبات العمومية من خلال إصدار الأمر بدفع وأداء النفقات المتعلقة بالطلبات العمومية ضمن الآجال القانونية.

ج- التدقيق المالي والمحاسباتي

تكريسا لمبادئ الحكامة في التدبير وتطبيقا للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال، حرصت الوكالة على إنجاز عمليات التدقيق المالي والمحاسبي خلال سنة 2020 من قبل خبير محاسب، وذلك بهدف تقييم العمليات المرتبطة بتسييرها الإداري والمالي والمحاسباتي برسم سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية شملت الجوانب التالية:

- تقييم نظام المراقبة الداخلي: وذلك عبر التحقق من احترام وتطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية للمؤسسة والمساطر الداخلية وكذا المعايير والأعراف المهنية والأخلاقية؛
- تدقيق ومراقبة الحسابات والبيانات التركيبية: عن طريق التأكد من أن البيانات والحسابات المالية للمؤسسة تم إعدادها وفقا لمبادئ وأساليب المحاسبة المتعارف عليها وكذا التحقق من وفاء المؤسسة بالتزاماتها فيما يخص الإقرارات الضريبية وأداء جميع المستحقات الضريبية؛
- مراقبة الحسابات الخاصة بتنفيذ الميزانية: من خلال التأكد من أن البيانات الحسابية المتعلقة بتدبير الميزانية تعكس بصورة صحيحة جميع موارد المؤسسة، المبالغ الملتزم بها، والأداءات....

وفي هذا الصدد، تم حصر حسابات الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2019 إضافة إلى ذلك قدم مكتب التدقيق مجموعة من التوصيات بخصوص نظام المراقبة الداخلية والبيانات المحاسبية للوكالة وكذا الحسابات الخاصة.

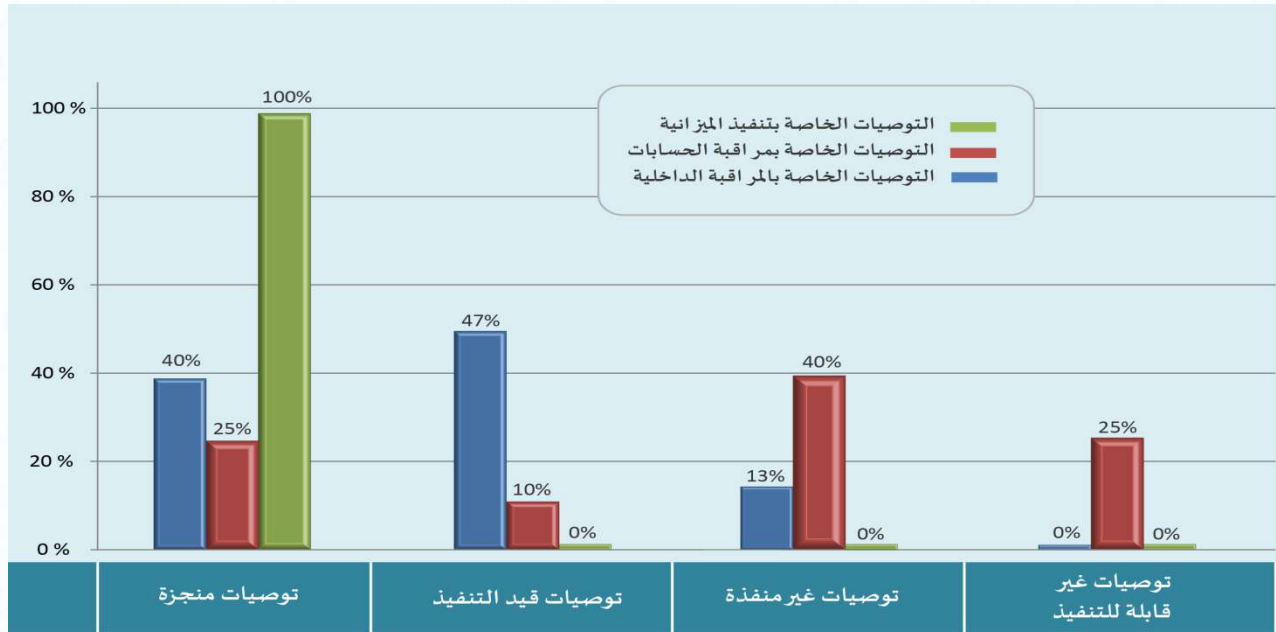
وتنفيذا للمقتضيات التنظيمية وفي إطار تتبع تنفيذ وتفعيل هذه التوصيات عملت الوكالة على اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحسين نظام المراقبة الداخلية وتعزيز تدبيرها المالي والمحاسباتي، وكذا تجنب المخاطر المحتملة في هذا المجال.

وفي ما يلي نستعرض أهم التوصيات المقدمة من طرف مكتب التدقيق المالي والمحاسبي برسم سنة 2019:

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	توصيات مكتب التدقيق المالي والمحاسبي
سيتم فتح باب الترشيحات لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة خلال سنة 2021	تم تأجيل فتح باب الترشيحات لشغل مناصب المسؤولية إلى سنة 2021 تنفيذا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 2020/03 الصادر بتاريخ 25 مارس 2020 والمتعلق بتأجيل الترقيات ومباريات التوظيف في إطار الإجراءات المواكبة لمواجهة جائحة كوفيد 19	ضرورة ملئ 5 مناصب مسؤولية شاغرة (4 رؤساء أقسام ورئيس مصلحة)
قامت الوكالة بوضع برنامج للقيام بعملية جرد وتحيين جميع المعلومات المتوفرة حول الأصول المعنوية ومن ضمنها وثائق التعمير وبمقارنتها مع المعطيات المحاسبية، وذلك خلال سنة 2021	تم الجرد المادي للأصول الثابتة المادية ومقاربة نتائجه مع المعطيات المحاسبية وتسجيل نتائجها بالمحاسبة بعد استيفاء الإجراءات اللازمة وانجاز إجراءات التصرف في الأصول الثابتة	ضرورة المقاربة بين الجرد المادي للأصول والمعطيات المحاسبية بشكل يمكن من القيام بالتقويمات اللازمة
تتوفر مديرية الدراسات على قائمة وثائق التعمير سواء الموروثة أو المنجزة منذ	يتم تتبع وضعية وثائق التعمير بشكل مستمر	وضع قوائم لجميع وثائق التعمير منذ إحداث الوكالة الحضرية لوجدة (سواء تلك المنجزة

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	توصيات مكتب التدقيق المالي والمحاسبي
إحداث الوكالة الحضرية لوجدة		داخليا أو عن طريق مكتب الدراسات أو الموروثة)
لا تعتمد الوكالة على نظام المحاسبة التحليلية بشكل يمكنها من تحديد تكلفة انجاز وثائق التعمير داخليا	إن التكاليف المتعلقة بوثائق التعمير المنجزة داخليا تندرج ضمن تكاليف التسيير	اعتماد نظام المحاسبة التحليلية لتثمين وثائق التعمير المنجزة من طرف مستخدمي الوكالة وتسجيلها ضمن الأصول الثابتة
	تم تصحيح هذه الوضعية	إدراج بعض الفواتير ضمن الأصول عوضا عن التكاليف
	تم اعتماد هذه التوصية برسم السنة المحاسبية 2020	ضرورة تسجيل عمليات صندوق المداخل ضمن حساب الصندوق (المبالغ المستخلصة) قبل ادراجها ضمن حساب البنك
تحرص الوكالة على تتبع الملفات التي يتم دراستها من أجل استخلاص المبالغ الواجب عليها قبل الترخيص لها، وذلك طبقا للضابط العام للبناء	يتم احتساب رقم المعاملات على أساس المبالغ المستخلصة عن الخدمات المتعلقة بدراسات ملفات البناء والتجزئ وتقسيم العقارات بالنسبة للملفات التي يتم الموافقة عليها وتستكمل مسطرة الترخيص وليس على أساس الملفات التي يتم دراستها دراسة الملفات تتدخل فيه العديد من الأطراف وليس الوكالة الحضرية لوحدها	احتساب رقم المعاملات على أساس محضر لجان دراسة الملفات المحدد للرأي الموافق وليس على أساس الفواتير المستخلصة
تم اعتماد هذه التوصية برسم السنة المحاسبية 2020	تم مسك محاسبة شساعة المداخل والنفقات بصفة يومية	ضرورة تسجيل عمليات شساعة المداخل والنفقات كرونولوجيا كل يوم
تتوفر الوكالة على قاعدة بيانات مفصلة حول الموردين	تواصل الوكالة تحيينها لجمع المعطيات حول الموردين والعمليات المنجزة معهم	انجاز قاعدة بيانات الموردين وكذا تصنيفهم حسب نوعية الخدمات
	تم اتخاذ اللازم في الموضوع	ضرورة الإشارة إلى تاريخ ورقم العمليات التي تم تحليلها والمتعلقة بحساب "الموردين"
	تم تفعيل هذه التوصية	ضرورة تحديد تاريخ تسليم الخدمات أو انجاز الأشغال لسندات الطلب
	تم اتخاذ اللازم في الموضوع	ضرورة تدوين تواريخ التأشير على الصفقات من طرف نائلها، وكذا تواريخ استلام أوامر خدمة
تم اقتناء أجهزة بيومترية لمراقبة ولوج الموظفين إلى المؤسسة واعتمادها خلال سنة 2021	تم تفعيل هذه التوصية بالمقر الجديد للوكالة	ضرورة تجهيز الوكالة بالبيانات الكترونية لمراقبة حضور المستخدمين
تتوفر الوكالة على عدة برامج وتطبيقات لضمان تديرها المالي والمحاسباتي، كما سيتم إنجاز نظام مندمج لتدبير الميزانية	سيتم تفعيل هذه التوصية بشكل تدريجي	ضرورة اعتماد نظام معلومات مندمج للوكالة الحضرية لوجدة وكذا منظومة لمتابعة المحاسبة الميزانية
تسعى الوكالة لاحتساب الاستهلاكات بصفة دقيقة ومن تتبع الأصول الثابتة بالنجاعة المرجوة.	تم تفعيل هذه التوصية	احتساب مخصصات الاستهلاك المرتبطة بالدراسات ابتداء من تاريخ المصادقة على الدراسة
	تم اتخاذ اللازم في الموضوع	إعادة تحويل مخصصات العطل غير المستهلكة وكذا تحملاتها الاجتماعية

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	توصيات مكتب التدقيق المالي والمحاسبي
	يتم استرجاع مبالغ الاقتطاع الضامن تطبيقا للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال	تصفية مبالغ الاقتطاع الضامن المرتبطة بالصفقات العمومية
	يتم احتساب منحة النتيجة على أساس مبلغ الخدمات المقدمة المستخلصة خلال سنة معينة غير أن أداءها وصرفها يتم خلال شهر يناير من السنة المالية حيث يتم إدراج النفقة ضمن تكاليف المستخدمين برسم هذه السنة المالية	تسجيل منحة النتيجة وتكاليفها الاجتماعية ضمن سنتها المحاسبية
	تم تفعيل هذه التوصية	احتساب فوائد العائدات المالية من خلال قيمتها الإجمالية وتدوين الضرائب المتعلقة بها بالسنة المحاسبية المالية
تحرص الوكالة على تحسين وتقليص أجال الأداء المبالغ الواجب عليها	- يتم تفعيل هذه التوصية بشكل مستمر - تتبع دقيق للاداءات تطبيقا للمقتضيات التنظيمية في هذا الإطار	تحسين مستوى الاداءات وتقليص المبالغ الباقي دفعها المبرمجة في الميزانية



تتبع تنفيذ توصيات مكتب التدقيق المالي والمحاسبي

د- تدير الجودة

في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى تحسين وتجويد خدماتها، التزمت الوكالة في نهجها التديري على اعتماد نظام الجودة حسب معيار 9001 صيغة 2015 المرتكز على آليات تدير المخاطر والرقابة الداخلية القائمة على خرائطية المخاطر لمختلف العمليات والمساطر المرتبطة بمجال تدخل الوكالة.

وقد خضع هذا النظام للعديد من التدقيقات الداخلية والتي همت مختلف العمليات التديرية بالمؤسسة، كما خضع أيضا لعملية تقييم سنوي للمرة الثانية (2 audit de surveillance) أواخر سنة 2020 من أجل المحافظة على شهادة الجودة

والتي أشرف على انجازها مكتب متخصص في تصديقات شهادة الجودة، وذلك للتحقق من مطابقة النظام المعتمد لمقتضيات النسخة الجديدة من هذا النظام، حيث أوصى المكتب بمحافظة الوكالة على هذه الشهادة.

وتواصل الوكالة مجهوداتها الرامية إلى إدراج تدبير المخاطر ضمن مختلف عملياتها وبرامجها التدييرية.

هـ- تحسين أجال الأداءات بالمؤسسات العمومية

تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه جميع الشركاء والموردين للطلبات العمومية من مقاولات وممولين ومكاتب للدراسات كما تسهر على تقليص أجال الأداء وعدم تجاوز الآجال القانونية أو التنظيمية أو تلك المتعاقد بشأنها وكذا التتبع والتقييم الدائم والدقيق للأداءات ومستحقات المتعاملين معهم.

كما انخرطت الوكالة في البوابة الالكترونية لمعالجة شكايات مموني المؤسسات والمقاولات العمومية "أجال"، حيث لم يتم تسجيل لحد الآن أية شكاية متعلقة بتأخر هذه المؤسسة في أداء المستحقات الواجبة عليها تجاه المقاولات. كما لم يتم لحد الآن الإشارة إليها ضمن مرصد أجال الأداء الذي يعمل على تتبع وضعية أجال الأداء بالمؤسسات والمقاولات العمومية. إضافة إلى ذلك تنهج الوكالة سياسة القرب مع الممولين ومكاتب الدراسات من خلال التواصل الدائم والمباشر من أجل إيجاد الحلول المناسبة للحالات العالقة.

وفي إطار تدعيم الشفافية، فان الوكالة تحرص على إصدار ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بتطور حجم مستحقات المقاولات و الأداءات المتعلقة بها والإجراءات المزمع اتخاذها من أجل معالجة المرتبطة بها من خلال تقريرها السنوي المعرض على أنظار المجلس الإداري، حيث يتم برمجة مسألة أداء مستحقات الممولين ضمن جدول أعمال مجلسها الإداري، وكذا من خلال إرسال بيانات شهرية المتعلقة بأجال الأداء والديون المستحقة لفائدة الممولين عبر النظام المعلوماتي "مسار" الخاص بمديرية المنشآت العامة والخصوصية لوزارة الاقتصاد والمالية.

وتنفيذا لمقتضيات دورية السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عدد 2138/E بتاريخ 26 مارس 2020، قامت الوكالة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية بهدف تسريع وتيرة صرف مستحقات مموليها من أجل التخفيف من التداعيات والآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني.

4- تطبيق التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

شكلت متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تسيير الوكالة والتي تم تضمينها في تقرير المجلس الأعلى برسم سنة 2009، احدى اولويات هذه المؤسسة من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق وتفعيل جميع التوصيات بهذا الخصوص، وذلك تكريسا لمبادئ الحكامة و الشفافية.

وفي إطار متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات قامت الوكالة الحضرية لوجدة باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات بهذا الخصوص، وذلك كما يلي :

التدابير المتخذة لتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات

ملاحظات للحسابات	التدابير المتخذة لتفعيلها	ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات
تفعيل هذه التوصية رهين بقرار من سلطة الوصاية وكذا المجلس الإداري للوكالة	تقوم الوكالة الحضرية بجميع المهام الموكولة إليها طبقا للقوانين الجاري بها العمل باستثناء المهمة المتعلقة بالتعمير العملياتي	ضرورة قيام الوكالة بجميع الاختصاصات الموكولة إليها بموجب القانون
تمت المصادقة على هذه الوثيقة بمرسوم 16 أكتوبر 2015	تم إعداد مخطط جديد للتهيئة العمرانية لمدينة وجدة لتعويض مخطط 1983 الذي لم يكن يكتسي طابعا ملزما بل توجيهيا فقط	احترام توجيهات المخطط المدير للتهيئة الحضرية
تم اتخاذ اللازم في الموضوع، حيث تم تبسيط مسطرة إعداد وثائق التعمير في إطار النصوص المرجعية	مراجعة مساطر إعداد وثائق التعمير من اختصاص الإدارة المركزية	ضرورة قيام الوكالة والسلطات المعنية بتجاوز المشاكل المرتبطة بمسطرة إعداد وثائق التعمير
العملية مستمرة	تولي الوكالة الحضرية بشكل دائم أهمية قصوى لاحترام المقتضيات القانونية المنظمة لهذا المجال، باعتبارها من المهام الأساسية الموكولة إليها وهي السهر على احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية في مجال التعمير والتدبير الحضري	ضرورة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية عند دراسة الملفات المتعلقة بالتدبير الحضري
تنفيذ مقتضيات القانون	سيتم العمل بمقتضيات القانون رقم 18.47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للإستثمار و بإحداث اللجان الجهوية الموحدة للإستثمار	مراجعة المسطرة الخاصة بمنح الاستثناء في مجال التعمير
تفعيل هذه التوصية تتطلب تضافر جهود جميع المتدخلين في مجال المراقبة من سلطات محلية وجماعات محلية ووكالة حضرية ومحاكم العملية أصبحت مؤطرة بمقتضى القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء	يتجسد دور الوكالة الحضرية في مجال المراقبة من خلال : - الدور الذي تضطلع بها الوكالة ضمن فرقة مراقبة التعمير المحدثة على صعيد عمالة وجدة أنجاد والمكلفة بمهام مراقبة وتتبع الأوراش ؛ - المشاركة في لجان اليقظة الإقليمية المكلفة بمراقبة الأوراش ومعاينة المخالفات في مجال البناء.	اعتماد تنظيم أمثل لعملية المراقبة وتحديد المعايير الضرورية لاختيار الأوراش الواجب مراقبتها والحرص على تتبع المخالفات المرصودة

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات
العملية مستمرة	تعمل الوكالة الحضرية جاهدة من أجل استكمال هيكلتها التنظيمية عبر ملئ مناصب المسؤولية الشاغرة طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية في هذا الصدد. كما تسعى إلى ضمان اضطلاع مختلف المديرين و الأقسام والمصالح بمهامها واختصاصاتها.	احترام الهيكل التنظيمي للوكالة (Organigramme)
العملية مستمرة	قامت الوكالة بمجهودات كبيرة في هذا المجال من خلال تطوير وتحسين واقتناء مجموعة من التجهيزات والحلول و البرامج المعلوماتية لجعل النظام المعلوماتي للوكالة أكثر أمنا وفعالية، كما قامت باقتناء نظام للتخزين المعلوماتي يمكن من حفظ المعلومات بشكل أكثر أمنا وفعالية.	وضع منظومة معلوماتية مندمجة ومحمية
العملية مستمرة	يتم تحيين سجل الجرد بصفة دائمة لإدخال المشتريات الجديدة ومواكبة جميع التغيرات في توزيع وتعيين التجهيزات بين الفينة والأخرى لضرورات المصلحة.	تحسن عملية الجرد (Inventaire)
إعداد وثائق التعمير عملية معقدة نظرا لكثرة المتدخلين في هذه العملية يتم حاليا اتخاذ الإجراءات الردعية في حينه في حالة التأخير	- تعمل الوكالة الحضرية جاهدة من أجل التقيد بمقتضيات دفاتر التحملات الخاصة بإعداد تصاميم التهيئة وخاصة فيما يتعلق باحترام الأجل؛ - تم اعتماد جدولة زمنية جديدة لتجاوز إشكالية التأخير في إنجاز الدراسات (التقليل من مراحل تدخل مكتب الدراسات وحصرها في مرحلة اللجنة التقنية)	ضرورة احترام الأجل المنصوص عليها في دفاتر التحملات الخاصة بإعداد تصاميم التهيئة
تم القيام بالمتعين	تم إخضاع جميع التسعيرات المطبقة بالوكالة الحضرية بخصوص الخدمات التي تقدمها للعموم لمصادقة المجلس الإداري المنعقد في دورته العاشرة بتاريخ 28 فبراير 2011.	إخضاع التسعيرات المطبقة لمصادقة المجلس الإداري للوكالة الحضرية

5- تطبيق وتنفيذ مقتضيات الدوريات الصادرة عن الوزارة

التاريخ	الرقم	موضوع الدورية	مدى تطبيق الدورية
21 يناير 2020	296	أولوية العمل للأشهر الثمانية عشر القادمة وأطلس الخرائط	تم تنفيذ مقتضيات هذه الدورية
14 مارس 2020	د/106	التدابير الاحترازية والوقائية لمنع الإصابة والحد من انتشار فيروس كورونا المستجد	يتم العمل بمقتضيات الدورية
16 مارس 2020	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/01	التدابير الوقائية من خطر انتشار وباء كورونا بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاوالات العمومية	يتم العمل بمقتضيات الدورية
19 مارس 2020	6866	الظهير الشريف رقم 1.20.04 بتاريخ 06 مارس 2020 القاضي بتنفيذ القانون رقم 18.46 المغربي والمتمم للقانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تعمل الوكالة الحضرية على تطبيق مضمون الدورية
20 مارس 2020	2131	تعميم الخدمات الرقمية والمواكبة عن بعد	تم اتخاذ اللازم في الموضوع
25 مارس 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/2	تأجيل الترقيات وإلغاء مباريات التوظيف	تم اتخاذ اللازم في الموضوع
26 مارس 2020	د/115	تدبير المراسلات الإدارية	تم اتخاذ اللازم في الموضوع
26 مارس 2020	2138/E	تسريع وتيرة تسديد مستحقات المقاوالات	تم العمل بمقتضيات الدورية
31 مارس 2020	C9/20/DEPP	إجراءات مواكبة لفائدة المؤسسات والمقاوالات العمومية من أجل ضمان المرونة في التدبير خلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا	تم العمل بمقتضيات الدورية
01 أبريل 2020	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة 2020/02	الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية "مكتب الضبط الرقمي"	تم اتخاذ اللازم في الموضوع
14 أبريل 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/5	التدبير الأمثل للالتزامات بنفقات الدولة والمؤسسات العمومية خلال فترة الطوارئ الصحية	تم العمل بمقتضيات الدورية

التاريخ	الرقم	موضوع الدورية	مدى تطبيق الدورية
14 ابريل 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/6	المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا	تم اتخاذ اللازم في الموضوع من خلال مساهمة جميع المستخدمين
15 أبريل 2020	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/3	العمل عن بعد بإدارات الدولة	تم اتخاذ اللازم في الموضوع
27 أبريل 2020	2294	حول قرارات صادرة في الجريدة الرسمية بخصوص: - قرار مشترك لوزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 337.20 صادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 ينيلير 2020) تحدد بموجبه الوثائق اللازمة لملفات طلبات الرخص المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقه. - قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي عدد 20.338 صادر في 25 من جمادى الأولى 1414 (21 يناير 2020) يحدد كفاءات تفعيل مساطر التدابير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها.	تعمل الوكالة الحضرية بوجدة على تنفيذ محتوى الدورية أثناء دراسة ملفات البناء المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات
12 ماي 2020	د/209	بخصوص دراسة ملفات طلبات رخص البناء والتجزئة وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها.	تم تنفيذ محتوى الدورية.
11 يونيو 2020	20/251	الإجراءات المتخذة لمواكبة استئناف أنشطة قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني والسكنى وسياسة المدينة	تم العمل بمقتضيات الدورية
15 يونيو 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/8	استئناف العمل بالإدارات والمؤسسات والمرافق العمومية والجماعات الترابية	تم العمل بمقتضيات الدورية

التاريخ	الرقم	موضوع الدورية	مدى تطبيق الدورية
16 يونيو 2020	د/256	الرفع التدريجي للحجر الصحي واستئناف العمل الإداري	
18 يونيو 2020	2760	دورية مشتركة بخصوص أشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وأجل إنجازها.	يتم تنفيذ محتوى الدورية بتنسيق مع الشركاء المحليين في ميدان التعمير.
18 يونيو 2020	2761	دورية مشتركة بخصوص تنفيذ مقتضيات ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.	تنفذ الوكالة الحضرية محتوى الدورية أثناء دراسة ملفات البناء المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات
01 يوليوز 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/9	تحيين المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021-2023	يتم العمل بمقتضيات الدورية
16 يوليوز 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/10	قضاء الإجازات داخل أرض الوطن وتشجيع السياحة الداخلية	تم تنفيذ هذا المنشور
17 يوليوز 2020	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/0 5	تفعيل الحق في الحصول على المعلومة	يتم بشكل مستمر تنفيذ مقتضيات القانون 31.13 المتعلق في الحق في الحصول على المعلومة
07 غشت 2020	DO2/DHUCT	منشور السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عدد D1073/20/DEPP والمتعلق بإدراج المعطيات المتعلقة بتمكين الجمعيات والمقاول الذاتي من الولوج إلى الطلبات العمومية للمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية	تم إدراج مقتضيات هذه الدورية ضمن مشاريع التوصيات التي ستعرض للمصادقة خلال المجلس الإداري
غشت 2020	3627	البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة.	تعمل الوكالة الحضرية على تطبيق مضمون الدورية
07 أكتوبر 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/20	تنظيم مباريات التوظيف وامتحانات الكفاءة المهنية	تم تنفيذ هذا المنشور من خلال تفعيل الترقية
21 دجنبر 2020	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/20	تفعيل مقتضيات القانون رقم 55-19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية	تم اتخاذ اللازم في الأمر

المحور الثاني : حصيلة الأنشطة المالية خلال سنة 2020

انصبت جهود المؤسسة طيلة سنة 2020 في مجال تديرها المالي على إعادة توجيه النفقات وفقا للاكراهات التي تملها تداعيات جائحة كورونا وآثارها السلبية على قطاع التعمير، حيث اعتمدت على برمجة تتماشى مع الاحتياجات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية الطارئة.

1-البيانات المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة العمومية

تم إعداد ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة، التي تم التأشير عليها بتاريخ 16 يوليوز 2020، في إطار يحترم تعليمات منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2020/05 الصادر في 14 ابريل 2020 والمتعلق بالتدبير الأمثل للالتزامات بنفقات الدولة والمؤسسات العمومية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، وكذا مقتضيات دورية السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عدد C9/DEPP بتاريخ 31 مارس 2020 المتعلقة بإجراءات مواكبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل ضمان المرونة في التدبير خلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، والتي ركزت على النفقات الطارئة المتعلقة بضمان تسيير المؤسسة.

وقد بلغ حجم الميزانية ما مجموعه 52 787 890,24 درهم، مسجلة انخفاضا ملحوظا مقارنة بسنة 2019 وذلك بنسبة تقارب 19%، بفعل انخفاض الاعتماد المخصصة لميزانية الاستثمار حيث لم يتم برمجة أية دراسة تعميمية في هذا الإطار.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2020 لم يتم المصادقة عليه من طرف مجلسها الإداري لعدم انعقاده نتيجة فرض حالة الطوارئ الصحية.

جدول يبين المداخل المتوقعة وتوزيع الاعتمادات المالية برسم سنة 2020

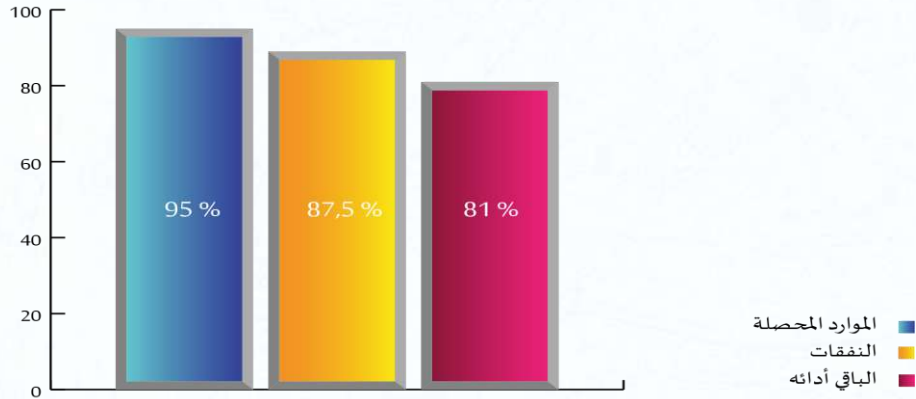
النفقات		المداخل	
الاعتماد المفتوح	التسمية	الاعتماد المفتوح	التسمية
31 546 500,00	اعتمادات التسيير	11 137 326,85	الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2019
3 004 800,00	اعتمادات الاستثمار	19 500 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية التسيير
17 014 228,88	الباقى دفعه برسم سنة 2019 برسم ميزانية الاستثمار	7 500 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية الاستثمار
1 222 361,36	الباقى دفعه برسم سنة 2019 برسم ميزانية التسيير	5 650 563,39	الدعم الإضافي برسم ميزانية الاستثمار
		8 750 000,00	مداخل ذاتية متوقعة
		250 000,00	مساهمة الشركاء
52 787 890,24	مجموع اعتمادات التسيير والتجهيز	52 787 890,24	مجموع المداخل المتوقعة

بلغت الموارد المحصلة برسم سنة 2020 ما مجموعه 50 065 814,35 درهم من مجموع الموارد المتوقعة برسم هذه السنة والمقدرة بـ 52 787 890,24 درهم أي بنسبة 95%. وتعود هذه النسبة إلى توصل الوكالة بكامل الدعم ممنوح لها من طرف الدولة رغم انخفاض المداخل الذاتية المرتبطة بالخدمات المقدمة والتي تراجعت من 7 818 356,22 درهم إلى 6 278 487,50 درهم أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 20% بفعل تداعيات جائحة كورونا على قطاع البناء.

وتتوزع الموارد المحصلة برسم سنة 2020 كما يلي :

- الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2019 : 11 137 326,85 درهم، بنسبة 22%؛
- الدعم الممنوح من الدولة برسم ميزانية التسيير: 19 500 000,00 درهم بنسبة 39 %؛
- الدعم الممنوح من الدولة برسم ميزانية الاستثمار: 13 150 000,00 درهم بنسبة 26%؛
- مداخل ذاتية برسم الخدمات المقدمة : 6 278 487,50 درهم بنسبة 13 % .

أ- تنفيذ ميزانية 2019



أهم مؤشرات تنفيذ ميزانية 2020

تميزت حصيلة تنفيذ ميزانية السنة المالية 2020 بنسبة إنجاز مهمة بلغت 87,5% موزعة بين 89% لميزانية التسيير و 71% لميزانية الاستثمار.

وفيما يلي تفصيل الحصيلة الإجمالية لتنفيذ ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2020 :

التسمية	الاعتمادات المفتوحة	*النسبة من إجمالي الميزانية	الالتزامات	نسبة الإنجاز
ميزانية التسيير	31 546 500,00	91%	28 079 975,27	89%
ميزانية الاستثمار	3 004 800,00	9%	2 137 871,54	71%
المجموع*	34 551 300,00	100%	30 217 846,81	87,5%

*دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم سنة 2019

وضعية صرف الميزانية في 31 دجنبر 2020

تفصيل نفقات التسيير

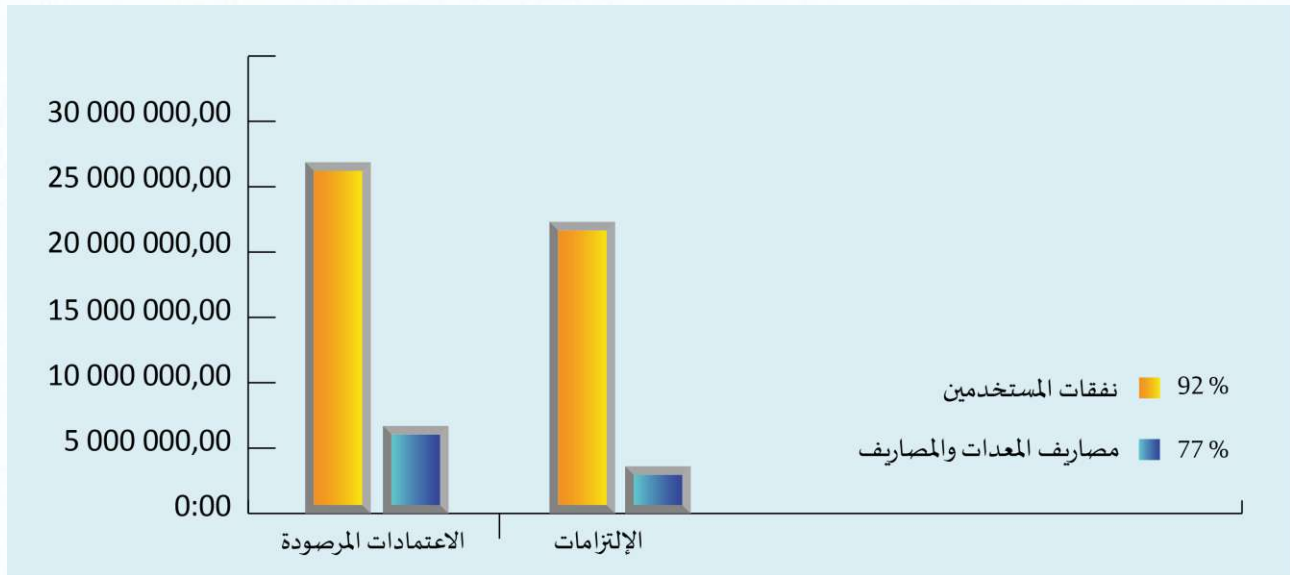
تركزت جهود الوكالة الحضرية في إطار تنفيذ ميزانية التسيير على تعزيز الحكامة في التدبير المالي عن طريق ترشيد صرف الميزانية من خلال توجيهها لاستكمال تنفيذ برنامج عمل الوكالة في مجال الاستثمار المرتبط بالأساس بمشروع بناء المقر الجديد للوكالة الحضرية وحصر النفقات في ما هو ضروري للسير العادي للمؤسسة.

وقد بلغت نسبة إنجاز ميزانية التسيير 89%. والجدول التالي يبين مصاريف التسيير برسم السنة المالية 2020:

البرنامج	المشروع	الاعتمادات المفتوحة	النسبة من ميزانية التسيير	الالتزامات	نسبة الإنجاز
التعمير والهندسة المعمارية	نفقات المستخدمين	25 305 500,00	80%	23 276 559,38	92%
دعم وخدمات متعددة	مصاريف المعدات والمصاريف المختلفة	6 241 000,00	20%	4 803 415,89	77%
ميزانية التسيير		31 546 500,00*	%100	28 079 975,27	89%

* دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم ميزانية التسيير لسنة 2019

تفصيل صرف ميزانية التسيير



رسم بياني يوضح نسبة إنجاز ميزانية التسيير برسم سنة 2020

إن مؤشرات إنجاز ميزانية التسيير يمكن تحليلها من خلال توجه الوكالة إلى تقليص النفقات التي ليس لها تأثير على المردودية والقدرات الإنتاجية للمؤسسة، عبر ترشيد النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، مثل مصاريف النقل والتنقل داخل وخارج البلاد، والكراء، ومصاريف الاستقبال والفندقة مراعاة لظروف الجائحة.

تفصيل نفقات الاستثمار

بلغت نسبة انجاز ميزانية الاستثمار 71% همت بالأساس استكمال نفقات بناء وتهيئة المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة وكذلك الأشغال المرتبطة به.

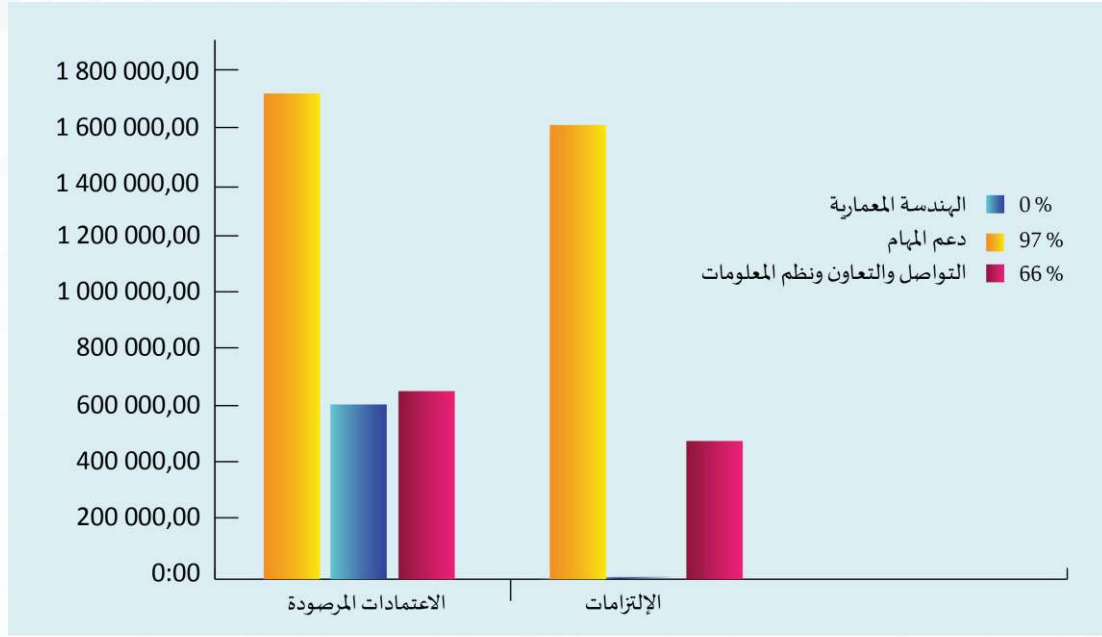
وقد تميزت سنة 2020 بالمعطيات التالية :

- لم يتم برمجة أي دراسة ضمن ميزانية الاستثمار في إطار الجهود الرامية إلى تخفيض النفقات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا؛
 - تم الاقتصار على النفقات التي تندرج ضمن استكمال مشروع بناء وتجهيز مقر الوكالة الحضرية الجديد؛
 - تم إبرام عقد ملحق لصفقة بناء أشغال مقر الوكالة الحضرية لوجدة لإضافة أشغال غير مدرجة في الصفقة بمبلغ قدره 593 934,00 درهم مع تمديد في آجال التنفيذ تبعا للأشغال الإضافية.
- والجدول التالي يبين تفصيل مصاريف الاستثمار برسم سنة 2020 :

البرنامج	المشروع	الاعتمادات المفتوحة	النسبة من ميزانية التسيير	الالتزامات	نسبة الإنجاز
التعمير والهندسة المعمارية	الهندسة المعمارية	600 000,00	20%	0,00	0%
دعم وخدمات متعددة	نفقات دعم المهام	1 754 800,00	58%	1 709 123,54	97%
	التواصل والتعاون ونظم المعلومات	650 000,00	22%	428 748,00	66%
ميزانية الاستثمار*		3 004 800,00	100%	2 137 871,54	71%

*دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم ميزانية الاستثمار لسنة 2019

تفصيل صرف ميزانية الاستثمار



رسم بياني يوضح نسبة انجاز ميزانية الاستثمار برسم سنة 2020

ب - أداء المصاريف الباقي دفعها برسم سنة 2019 والسنوات السابقة

في إطار تحسين مناخ الأعمال وطبقا للمقتضيات التنظيمية المتعلقة بتحسين آجال الأداء وتصفية المتأخرات المتعلقة بأداء الخدمات وانجاز الدراسات تحرص الوكالة الحضرية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه الممولين ومكاتب الدراسات ضمن الآجال المعقولة.

وتقدر حجم المبالغ الباقي دفعها برسم سنة 2019 بما مجموعه 18 236 590,24 أي بنسبة 34,5% من إجمالي ميزانية الوكالة برسم السنة المالية 2020.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف الوكالة لتحسين آجال أداء المبالغ الواجب عليها وبالأخص في الظروف المرتبطة بجائحة كورونا بلغ حجم المبالغ التي تم أدائها ما مجموعه 14 675 727,57 درهم، أي بنسبة 81% من إجمالي المبالغ الواجب أدائها برسم سنة 2019 في إطار ميزانيتي الاستثمار والتسيير.

وفيما يلي إجمالي الوضعية المتعلقة بأداء المبالغ الباقي دفعها برسم سنة 2019 وما قبلها :

الفقرة	الاعتمادات	النسبة من إجمالي المبالغ الباقي دفعها	الاداءات إلى غاية 31 دجنبر 2020	نسبة الإنجاز
الباقي دفعه برسم سنة 2019 بخصوص نفقات التسيير	1 222 361,36	7%	1 222 361,36	100%
الباقي دفعه برسم سنة 2019 بخصوص نفقات الاستثمار	*17 014 228,88	93%	13 453 366,21	80%
المجموع	18 236 590,24	%100	14 675 727,57	81%

*يتعلق الأمر بالمبالغ الباقي دفعها المبرمجة في إطار ميزانية الاستثمار برسم سنة 2019 والسنوات السابقة

تفصيل وضعية أداء المبالغ الباقي دفعها في إطار ميزانية الاستثمار برسم سنة 2019 والسنوات السابقة

الملاحظات	الباقي أدائه	المبالغ التي تم أدائها خلال سنة 2020	الباقي دفعه	المشروع
	0	42 000,00	42 000,00	الدراسة المتعلقة بتصميم تهيئة عين بني مطهر
	0	20 790,00	20 790,00	الدراسة المتعلقة بتصميم تهيئة مركز عين بني كيل
	0	19 740,00	19 740,00	الدراسة المتعلقة بتعيين تصميم نمو مركز أنوال
	0	195 000,00	195 000,00	الدراسة المتعلقة بالسكن غير القانوني بإقليم بركان
المرحلة الثانية من الدراسة	572 700,00	124 200,00	696 900,00	الدراسة الخاصة بالمعالجة المشهدية لواد الشراعة
المرحلة الثانية من الدراسة	150 000,00	-	150 000,00	الدراسة التعميرية المتعلقة بتأهيل مدينة وجدة
مبلغ الاقتطاع الضامن	33 600,00	446 400,00	480 000,00	تحديد التراث المعماري المبني بالنفوذ الترابي للوكالة
مبلغ الاقتطاع الضامن	1 257 606,76	8 163 481,18	9 554 192,27	أشغال بناء مقر الوكالة الحضرية
مرتبطة بالتسلم النهائي للمشروع	91 150,86	136 222,41	227 032,16	الدراسة المعمارية وتتبع أشغال بناء مقر الوكالة الحضرية
	0	236 095,48	236 095,48	الدراسة المرتبطة ببناء مقر الوكالة الحضرية (الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء)
مرتبطة بالتسلم النهائي للمشروع	132 000,00	108 000,00	240 000,00	الدراسة المرتبطة ببناء مقر الوكالة الحضرية (مكتب الدراسات)
مرتبطة بالتسلم النهائي للمشروع	107 800,00	142 200,00	250 000,00	الدراسة المرتبطة ببناء مقر الوكالة الحضرية (مكتب المراقبة)
مرتبطة بالتسلم النهائي للمشروع	539 000,00	-	539 000,00	مصاريف الإشراف المنتدب للمشروع
مبلغ الاقتطاع الضامن	27 478,08	365 065,92	392 544,00	انجاز الصور الجوية لمراكز بركان وكنفودة
	0	198 000,00	198 000,00	إعداد تصاميم الطبوغرافية

مشروع	الباقي دفعه	المبالغ التي تم أدائها خلال سنة 2020	الباقي أدائه	ملاحظات
إعداد تصاميم الطوبوغرافية	180 000,00	-	180 000,00	ملف خاضع لمسطرة الحجز من المنبع
إعداد نظام للمعلومات الجغرافية SIG	179 520,00	-	179 520,00	المرحلة الأخيرة من الدراسة مدتها سنة
اقتناء نظام معلوماتي للتخزين	75 074,16	-	75 074,16	مبلغ الاقتطاع الضامن
اقتناء وتركيب التجهيزات التقنية المتعلقة بمكيفات الهواء	532 443,60	486 802,55	36 641,05	مبلغ الاقتطاع الضامن
اقتناء وتركيب التجهيزات التقنية السمعية البصرية	375 710,40	349 410,67	26 299,73	مبلغ الاقتطاع الضامن
اقتناء أثاث	1 227 032,16	1 217 136,00	0	
اقتناء سيارات المصلحة	726 200,00	726 200,00	0	
اقتناء تجهيزات معلوماتية	98 850,00	98 850,00	0	
اقتناء تجهيزات المكتب	66 000,00	66 000,00	0	
اقتناء برمجيات معلوماتية	29 958,00	29 958,00	0	
اقتناء بنايات ادارية	216 000,00	216 000,00	0	
تهيئة ملحقة الوكالة بجرادة	55 014,00	55 014,00	0	
تدقيق نظام الجودة	10 800,00	10 800,00	0	
المجموع	17 014 228,88	14 453 366,21	3 408 870,64	

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ التي لم يتم أدائها خلال سنة 2020 والمتعلقة بالباقي دفعه برسم سنة 2019 تتعلق في مجملها بمبلغ الاقتطاعات الضامنة (Retenue de garantie) وكذا الباقي من مبالغ الدراسات المتعلقة ببناء المقر والمرتبطة بالتسليم النهائي للمشروع.

ج- وضعية مصاريف تسيير فرقة مراقبة التعمير

بلغ حجم المبالغ المبرمجة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2020 ما مجموعه 302 393,26 درهم فيما تمت برمجة الباقي استخلاصه من مساهمة المتدخلين في تمويل هذه الفرقة والمقدر بـ 1 600 000,00 درهم منذ سنة 2016 كاعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية التسيير في انتظار التوصل بها.

وقد وزعت ميزانية فرقة مراقبة التعمير على الشكل التالي :

- الرصيد الحسابي لدى الخزينة في 31 دجنبر 2019 والمقدر بـ 302 393,26 درهم؛

- مساهمة الوكالة الحضرية لوجدة في تمويل فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2020 والمقدر بـ 100 000,00 درهم؛

- المساهمة المتوقعة للمتدخلين في تمويل فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2020 والمقدرة ب 300 000,00 درهم؛
الباقي استخلاصه برسم مساهمة جماعة وجدة ومجلس عمالة وجدة من سنة 2016 إلى سنة 2019 والمقدر ب
1 200 000,00 درهم.

وقد تمت برمجة صرف هذا الغلاف المالي كما يلي :

التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	نسبة الانجاز
اعتمادات التسيير	296 721,04	120 542,30	41%
الباقي دفعه برسم سنة 2019	5 672,22		100%
اعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية التسيير	1 600 000,00	-	-
المجموع	1 902 393,26	120 542,30	-

تجدر الإشارة إلى أن برمجة الاعتمادات الخاصة بميزانية فرقة مراقبة التعمير يتم على أساس التوقعات المرتبطة بتوصل الوكالة بمجموع مساهمات المتدخلين في تسيير هذه الفرقة برسم سنة 2020 والسنوات السابقة والمقدرة ب 1,6 مليون درهم، حيث لم تتوصل الوكالة بأية مساهمة في هذا الصدد منذ سنة 2015.

وتقتصر الوكالة لتمويل تسيير هذه الفرقة على الرصيد المتبقي من مساهمتها السنوية المقدرة ب 100 000,00 درهم ، وذلك لأداء النفقات الطارئة فقط، والمتمثلة بالأساس في مصاريف البنزين ومصاريف التأمين على السيارات والدراجات ومصاريف الاشتراك في الهاتف.

إن استمرار هذه الفرقة في أداء مهامها يقتضي ديمومة تمويلها من خلال التزام كافة المتدخلين بمساهماتهم طبقا لبنود اتفاقية الشراكة لسنة 2013، فالاعتماد المتبقي لا يمكن من ضمان تسيير هذه الفرقة برسم سنة 2021 ، وبالأخص أداء الالتزامات التعاقدية والمتعلقة بمصاريف البنزين والتأمين عن السيارات والدراجات ومصاريف الاشتراك في الهاتف والتي لن تتمكن الوكالة من تجديده هذه السنة بسبب غياب الاعتمادات اللازمة .

2-الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية

أ - الحصيلة (Bilan)

إلى غاية 31 دجنبر 2020، بلغت الحصيلة الصافية للوكالة الحضرية ما مجموعه 43 582 179,07 درهم مقابل 42 897 502,35 درهم خلال الدورة السابقة، مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا قدره 684 676,72 درهم أي بنسبة 1,5% .

ويعود هذا الارتفاع من جهة الأصول (Actif) إلى الارتفاع المهم الذي سجلته فقرة أصول ثابتة مادية (Immobilisations Corporelles)، حيث تزايدت بمبلغ قدره 7 459 278,39 درهم أي بنسبة 47% نتيجة لبناء وتهيئة وتجهيز المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة. أما من جهة الخصوم (Passif) فيعود بالأساس إلى الزيادة في مستوى رؤوس الأموال المماثلة (Capitiaux Propres Assimilés) بمبلغ 9 581 887,62 أي بنسبة 32%. ويعزى هذا الارتفاع، بالرغم من انخفاض حجم المداخيل برسم الخدمات المقدمة للعموم، إلى توصل الوكالة بكامل الدعم المخصص لها للاستثمار برسم سنة 2020.

وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات المرتبطة بحصيلة سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019:

- تراجع المتواصل لرقم المعاملات بنسبة 18% ؛
- تراجع القيمة المضافة بنسبة 18% ؛
- تسجيل انخفاض ملحوظ للخزينة بنسبة 43% وذلك بفعل تراجع المداخيل عن الخدمات المقدمة؛
- انخفاض ملحوظ في حسابات الموردين والحسابات المرتبطة بنسبة 53% وذلك بفعل تحسين أجال الأداء؛
- تسجيل نتيجة صافية سلبية للسنة الثالثة على التوالي مع تحسن طفيف بنسبة 16% مقارنة بسنة 2019 ؛
- تراجع نسبة قدرة التمويل الذاتي مع تحسن طفيف بنسبة 16% مقارنة بسنة 2019 .

الحصيلة (الأصول) إلى غاية 31 دجنبر 2020

الدورة المحاسبية 2019	الدورة المحاسبية 2020			الأصول
	صاف	صاف	استهلاكات و مخصصات	
191 120,00	399 940,00	157 460,00	557 400,00	قيم معدومة ملحقة بالأصول الثابتة (A)
				مصاريف تمهيدية
191 120,00	399 940,00	157 460,00	557 400,00	تكاليف التوزيع على عدة دورات محاسبية
				مكافآت تسديد سندات افتراضية
12 310 112,73	11 012 398,40	14 251 649,92	25 264 048,32	حقوق معنوية ملحقة بالأصول الثابتة (B)
687 647,96	792 765,29	4 734 334,71	5 527 100,00	البحث و التنمية
158 198,11	105 662,28	523 452,71	629 114,99	براءات، علامات، حقوق و قيم شبيهة بها
11 464 266,66	10 113 970,83	8 993 862,50	19 107 833 ,33	حقوق معنوية أخرى ملحقة بالأصول الثابتة
15 995 891,08	23 455 169,47	6 812 884,88	30 268 054,35	أصول ثابتة مادية (C)
1 259 600,00	1 281 200,00		1 281 200,00	أراض
102 025,25	18 854 609,59	495 063,24	19 349 672,83	مبان
811 930,57	986 675,01	1 658 631,25	2 645 306,26	عتاد النقل

الدورة المحاسبية 2019	الدورة المحاسبية 2020			الأصول
	صاف	صاف	استهلاكات و مخصصات	
1 935 106,39	2 332 684,87	4 659 190,39	6 991 875,26	أثاث، عتاد المكتب و تهيئات مختلفة
		-	-	أصول ثابتة مادية أخرى
11 887 228,87		-		أصول ثابتة مادية جارية
	72 662,06		72 662,06	مخزونات (D)
				بضائع
	72 662,06		72 662,06	مواد ولوازم قابلة للاستهلاك
				منتجات قيد الإنجاز
				منتجات وسيطة ومنتجات متبقية
				منتجات تامة الصنع
2 860 658,43	2 051 154,90	-	2 051 154,90	دائنيات الأصول المتداولة (E)
		-		زبناء و حسابات مرتبطة
556 295,00	348 625,00	-	348 625,00	مستخدمون
2 186 899,49	1 690 950,33	-	1 690 950,33	الدولة
		-		مدينون اخرون
117 463,94	11 579,57	-	11 579,57	حسابات التسوية-الأصول
11 539 720,11	6 590 854,24	-	6 590 854,24	خزينة بالأصول (F)
11 539 720,11	6 590 854,24	-	6 590 854,24	بنوك، الخزينة العامة، شبكات بريدية
		-	-	صناديق، حوالات تسبيقات واعتمادات
42 897 502,35	43 582 179,07	21 221 994,80	64 804 173,87	المجموع (A+B+C+D+E+F)

الحصيلة (الخصوم) إلى غاية 31 دجنبر 2020

الدورة المحاسبية 2019	الدورة المحاسبية 2020	الخصوم
3 242 981,17	-1 883 011,05	رؤوس أموال ذاتية (A)
9 372 583,16	3 242 981,17	مرحل من جديد
-6 129 601,99	-5 125 992,22	نتائج صافية للدورة المحاسبية
29 650 625,44	39 232 513,06	رؤوس أموال ذاتية مماثلة (B)
29 650 625,44	39 232 513,06	إعانات استثمار
10 003 895,74	6 232 677,06	ديون الخصوم المتداولة (C)
6 338 557,70	2 996 309,80	موردون وحسابات مرتبطة
500,00	1 376,40	زبناء دائنون، تسبيقات ودفعات
701 557,64	1 031 492,54	مستخدمون
101 109,13	137 558,72	هيئات إجتماعية
932 171,27	135 939,60	الدولة
1 930 000,00	1 930 000,00	دائنون آخرون
42 897 502,35	43 582 179,07	المجموع (A+B+C)

ب - حساب العائدات والتكاليف (Compte de Produit et Charges)

يوضح حساب العائدات و التكاليف الناتج المحصل عليه في آخر السنة المحاسبية.

العائدات (Produits)

بلغت عائدات السنة المالية 2020 ما مجموعه 25 359 739,59 درهم مقابل 23 150 908,90 درهم سنة 2019 بارتفاع قدره 2 208 830,69 درهم أي بنسبة 9.5 %، وذلك راجع بالأساس إلى توصل الوكالة بكامل الدعم الممنوح لها من طرف الدولة برسم ميزانية الاستغلال رغم انخفاض مداخيل الخدمات المقدمة للعموم.

التكاليف (Charges)

بلغ مجموع التكاليف المسجلة برسم سنة 2020 ما مجموعه 30 485 731,81 درهم مقابل 29 280 510,89 درهم سنة 2019 بارتفاع قدره 1 205 220,92 درهم بنسبة 4 %، وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع تكاليف المستخدمين التي تمثل 78% من مجموع التكاليف إضافة إلى ارتفاع التكاليف غير الجارية.


النتيجة الصافية (Résultat Net)

بحساب الفرق بين العائدات والتكاليف المسجلة يتضح أن الوكالة سجلت نتيجة صافية سلبية للسنة الثالثة على التوالي بلغت (-5 125 992,22) درهم، وذلك راجع بالأساس للانخفاض المتواصل لمداخيل الوكالة برسم الخدمات المقدمة نتيجة للظرفية الحالية المرتبطة بجائحة كوفيد 19، مقابل ارتفاع تكاليف الاستغلال.

حساب العائدات و التكاليف دون الرسوم الدورة المحاسبية 2020

النوعية	خاصة بالدورة المحاسبية (1)	عمليات متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2)	مجموع الدورة المحاسبية 2020	مجموع الدورة المحاسبية 2019
عائدات الإستغلال				
مبيعات بضائع (على حالتها)				
مبيعات سلع وخدمات منتجة	5 177 279,57		5 177 279,57	6 303 971,16
رقم المعاملات	5 177 279,57		5 177 279,57	6 303 971,16
تغير مخزونات المنتجات				
أصول ثابتة منتجة من المنشأة لنفسها				
إعانات الاستغلال	16 250 000,00		16 250 000,00	13 133 333,33
عائدات استغلال أخرى				
استردادات الاستغلال، تنقيلات تكاليف	1 800,00		1 800,00	
مجموع (I)	21 429 079,57		21 429 079,57	19 637 304,49
تكاليف الاستغلال				
مشتريات بضائع				
مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	666 304,44		666 304,44	840 283,68
تكاليف خارجية أخرى	1 860 701,85		1 860 701,85	2 233 244,89
ضرائب و رسوم	367 163,16		367 163,16	77 974,17
تكاليف المستخدمين	23 732 206,41		23 732 206,41	22 898 597,59
تكاليف استغلال أخرى				
مخصصات الاستغلال	3 557 242,38		3 557 242,38	3 117 005,09
مجموع (II)	30 183 618,24		30 183 618,24	29 167 105,42
نتيجة الاستغلال (I-II)			-8 754 538,67	-9 529 800,93
عائدات مالية				
عائدات سندات المساهمة وسندات اخرى ملحقه بالاصول الثابتة				
مكاسب الصرف				
عائدات غيرجارية				

مجموع الدورة المحاسبية 2019	مجموع الدورة المحاسبية 2020	عمليات متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2)	خاصة بالدورة المحاسبية (1)	التنوع
179 985,24	27 660,42		27 660,42	فوائد وعائدات مالية أخرى
				استردادات مالية تنقلات تكاليف
179 985,24	27 660,42		27 660,42	مجموع (III)
				تكاليف مالية
				تكاليف الفوائد
				خسائر الصرف
				تكاليف مالية أخرى
				مخصصات مالية
				مجموع (IV)
179 985,24	27 660,42			النتيجة المالية (III-IV)
- 9 349 815,69	-8 726 878,25			النتيجة الجارية
				عائدات غير جارية
28 000,00	163 741,66		163 741,66	عائدات التنازلات عن الأصول الثابتة
				إعانات التوازن
3 225 715,09	3 668 112,38		3 668 112,38	استردادات من إعانات الاستثمار
79 904,08	71 145,56	7 862,34	63 283,22	عائدات غير جارية أخرى
				استردادات غير جارية : تنقلات تكاليف
3 333 619,17	3 902 999,60	7 862,34	3 895 137,26	مجموع (VI)
				تكاليف غير جارية
	173 239,23		173 239,23	قسم صافية من استهلاك الأصول الثابتة المتنازل
				إعانات ممنوحة
13 919,47	21 243,34	201,13	21 042,21	تكاليف غير جارية أخرى
				مخصصات غير جارية للاستهلاكات
13 919,47	194 482,57	201,13	194 281,44	مجموع (VII)
3 319 699,70	3 708 517,03			النتيجة غير الجارية
-6 030 115,99	-5 018 361,22			نتيجة قبل الضرائب
99 486,00	107 631,00			الضرائب على النتائج
- 6 129 601,99	-5 125 992,22			النتيجة الصافية
23 150 908,90	25 359 739,59			مجموعة العائدات
29 280 510,89	30 485 731,81			مجموع التكاليف
-6 129 601,99	-5 125 992,22			النتيجة الصافية (مجموع العائدات - مجموع التكاليف)



برنامج عمل
الوكالة الحضريّة لوجدة
خلال سنة 2021

يندرج برنامج عمل 2021 في إطار تنزيل برنامج العمل الثلاثي 2021-2023 ويتمحور هذا البرنامج على تنفيذ العمليات التالية:

1- تحيين واستصدار وثائق التعمير التي توجد قيد الدراسة

ستعمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 على تسريع مسطرة الدراسة و المصادقة على تصميم تهيئة جماعة عين بني مطهر وجزء من بني مطهر بإقليم جرادة وتصاميم نمو مراكز معتركة وأنوال بإقليم فجيح ومركز جماعة اولاد سيدي عبد الحاكم بإقليم جرادة وكذا تسريع دراسة تصاميم تهيئة جماعات لعتامنة ورسلان وفزوان وبوغريبة بإقليم بركان، وتصميم نمو مركز العاطف أولاد الحمد بإقليم تاوريرت.

موازاة مع ذلك، ستعمل على تسريع مسطرة الدراسة والمصادقة على المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان.

كما ستعمل على إعداد دراسة جديدة، حيث يتعلق الأمر بتحيين تصميم تهيئة بركان الكبرى.

و الجدول التالي يوضح بالتفصيل برنامج العمل والكلفة لسنة 2021.

المهمة المزمع إنجازها	الكلفة الإجمالية (مليون درهم)	الوثيقة	الجماعة المعنية	العمالة أو الإقليم
المصادقة	4.2	المخطط المديرى للتهيئة العمرانية	16 جماعة مكونة لتراب إقليم بركان	بركان (06)
اللجنة التقنية المحلية	0.5	تصميم تهيئة	لعتامنة	
اللجنة التقنية المحلية	0.5	تصميم تهيئة	بوغريبة	
اللجنة التقنية المحلية	0.5	تصميم تهيئة	رسلان	
اللجنة التقنية المحلية	0.5	تصميم تهيئة	فزوان	
الانطلاق	1	تصميم تهيئة	بركان الكبرى	
المشاورات القانونية	0.3	تصميم نمو	العاطف أولاد الحمد	تاوريرت 01
المصادقة	0.6	تصميم تهيئة	عين بني مطهر وجزء من بني مطهر	جرادة 02
المصادقة	0.3	تصميم نمو	أولاد سيدي عبد الحاكم	فجيح 02
المصادقة	0.282	تصميم نمو	أنوال	
المصادقة	0.2	تصميم نمو	معتركة	

2- تتبع وتأطير مشاريع التجديد والتأهيل الحضري للمدن

- تتبع وتأطير مشاريع التجديد والتأهيل الحضري والتي من شأنها الارتقاء الحضري بالمدن و المراكز التابعة لنفوذها الترابي: بركان وسيدي سليمان اشراة وتافوغالت و زكزل وتاوريرت والعيون سيدي ملوك وعين بني مطهر

3- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز

- إعداد 36 تصميم تقويمي موزعة على النفوذ الترابي للوكالة

4- مواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية

- الدراسة التعميرية والهندسية والمشهدية للمحور الطرقي الرابط بين وجدة والحدود المغربية الجزائرية
- الدراسة المشهدية لواد شراعة وروافده ببركان الكبرى
- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة
- الدراسة المتعلقة برد الاعتبار للنسيج العتيق بمدينة دبدو
- الميثاق الهندسي والمشهدي للبناء بالعالم القروي

5- مواكبة الدراسات الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية

- المخطط الوطني للشبكة الحضرية
- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصناعية
- الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
- الإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغرى
- الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب
- المخطط الجهوي لتنمية جهة الشرق
- المخطط التنموي المندمج لإقليم جرادة
- المخطط التنموي المندمج لإقليم تاوريرت
- خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية

- الدراسات المرتبطة بالفيضانات
- السير والجولان
- الدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة

7- مواصلة ورش التحديث الإداري

- استكمال بناء المقر الجديد للوكالة الحضرية لوجدة
- تطوير نظام الجودة ISO بالانتقال إلى الصيغة المرتبطة بتدبير المخاطر
- مواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة
- استكمال الدراسة المتعلقة بالأرشيف الإداري
- نظام المعلومات الجغرافية

8- إعداد الصور الجوية والفتوغرامترية وتصاميم المسح الطبوغرافي

- استكمال التغطية بالصور الجوية الحديثة وذلك بغية التحيين المستمر لوثائق التعمير المنتهية الصلاحية.

9- مواكبة تشجيع الاستثمار

- مواكبة الجماعات الترابية وكذا المستثمرين وحاملي المشاريع من خلال الحرص على التنفيذ الأمثل لمقتضيات ضابط البناء العام وعبر الدراسة القبلية للمشاريع.



البرنامج التوقعي

2023 - 2021

يندرج برنامج العمل الثلاثي للوكالة الحضرية لوجدة في إطار تنفيذ الأهداف الكبرى المتمثلة في استمرارية تحيين التغطية بوثائق التعمير والوثائق المرجعية، و مواصلة تأطير وإنجاز الدراسات المشهدية والمعمارية فضلا عن مواكبة الدراسات الاستشرافية والإستراتيجية الوطنية، الجهوية والمحلية، بالإضافة إلى مواصلة ورش التحديث الإداري.

ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

- تحيين التغطية بوثائق التعمير؛
- إعداد تصاميم التقييم؛
- تأطير ومواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية؛
- مواكبة الدراسات الاستشرافية والقطاعية؛
- واكبة ورش التحديث الإداري.

1- تحيين التغطية بوثائق التعمير

ستعمل الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2021-2023 على تسريع استصدار الدراسات التي هي في طور الانجاز والمصادقة وتحيين الوثائق المنتهية الصلاحية والبالغ عددها 16 وثيقة.

إقليم بركان : 07 وثائق

- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لإقليم بركان
- تصاميم تهيئة بركان الكبرى ومراكز الجماعات الترابية بوغربية وفزوان ورسلان والشويحية ولعامنة.

إقليم تاويرت : وثيقتين

- تصميم نمو مركز جماعة لكطيطر.
- تصميم نمو العاطف أولاد امجد .

إقليم جرادة : 04 وثائق

- تصميم تهيئة عين بني مطهر وجزء من بني مطهر
- تصميمي نمو مركزي جماعتي أولاد سيدي عبد الحاكم ولمريجة
- تصميم تهيئة جرادة العوينات
- تصميم تهيئة جماعة كنفودة

إقليم فكيك : 02 وثائق

- تصميمي نمو مركز جماعة معتركة و مركز أنوال

2- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز

تواصل الوكالة الحضرية لوجدة عملية تقويم وضعية الأحياء ناقصة التجهيز بإنجاز سنوي ل 20 تصميمًا تقويميا في إطار شراكة مع الفرقاء في كل من عمالة وجدة-أنكاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجrada وفكيك.

3- مواكبة المشاريع الحضرية للمدن والمراكز الصاعدة

ستواصل الوكالة الحضرية لوجدة خلال هذه الفترة مواكبة برامج التأهيل والتهيئة الحضرية الرامية إلى الرفع من جاذبية المجال وتحسين ظروف عيش المواطنين.

4- تأطير الدراسات المعمارية والمشهدية

ستواصل الوكالة الحضرية لوجدة خلال هذه الفترة تتبع وتأطير ست دراسات هي كالتالي:

- الدراسة التعميرية والهندسية والمشهدية للمحور الطريقي الرابط بين وجدة والحدود المغربية الجزائرية ؛
- الدراسة المشهدية لواد شراعة وروافده ببركان الكبرى ؛
- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة ؛
- الدراسة المتعلقة برد الاعتبار للنسيج العتيق بمدينة دبدو ؛
- الميثاق الهندسي والمشهدي للبناء بالعالم القروي.

5- مواكبة وتأطير والدراسات التنموية الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية

المخطط الوطني للشبكة الحضرية

- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة
- الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
- الإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغرى
- الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب
- المخطط الجهوي لتنمية جهة الشرق
- المخطط التنموي المندمج لإقليم جرادة
- المخطط التنموي المندمج لإقليم تاوريرت
- خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية

- الدراسات المرتبطة بالفيضانات
- السير والجولان

- الدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة

7- مواصلة ورش التحديث الإداري

كما ستواصل الوكالة الحضرية انخراطها في ورش التحديث الإداري، عبر تعزيز آليات الحكامة الجيدة والتدبير اللامادي للمساكن، حيث سيتم في هذا الإطار:

- تعزيز نظام الجودة ISO نسخة 2015.
- مواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة.
- تعزيز النظم المعلوماتية للمؤسسة.
- تأهيل منظومة التواصل المؤسسي.

مشروع ميزانية سنة 2021

في ظل الظرفية الاقتصادية الوطنية الاستثنائية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وتنفيذا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 9/2020 الصادر في 01 يوليوز 2020 والمتعلق بتعيين المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لسنوات 2021-2023، يندرج إعداد مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2021 وفق مقارنة ترتكز على ضمان النجاعة في استغلال الموارد وتغطية النفقات الضرورية وذات الأولوية تماشيا مع ما يفرضه سياق جائحة فيروس كورونا، وذلك وفق تبويب ميزانياتي يحدد البرامج والمشاريع المبرمجة لسنوات 2021-2023.

وتهدف هذه البرمجة إلى الرفع من نجاعة المؤسسة وتركيز أنشطتها ذات الأولوية وتحسين حكومتها وعقلنة تديرها من أجل الرفع من فعاليتها، وكذا توجيه برامجها نحو تقليص الفوارق التنموية بين المجالات و توكي العدالة المجالية وإرساء مقومات التنمية المستدامة وتيسير وترسيخ استراتيجية التنمية الجهوية من خلال:

- تشجيع الاستثمار؛
- الدعم والمواكبة للاستراتيجيات والبرامج القطاعية؛
- إعادة هيكلة أحياء السكن غير القانوني والتأهيل الحضري؛
- تحديث الإدارة من خلال تعزيز مسار التحول الرقمي؛
- تحسين علاقة الوكالة مع محيطها والرفع من فعالية ومردودية المرفق العام؛
- اعتماد مبادئ التعمير المستدام في إعداد وثائق التعمير.

مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنوات 2021-2022-2023

ميزانية التسيير					
الاعتمادات المتوقعة			النفقات	البرنامج	الرمز
2023	2022	2021			
30 142 350,00	28 707 000,00	26 340 000,00	نفقات المستخدمين	التعمير والهندسة المعمارية	602
9 015 889,00	8 586 560,00	8 069 677,07	مصاريف المعدات والمصاريف المختلفة	دعم وخدمات متعددة	610
39 158 239,00	37 293 560,00	34 409 677,07	المجموع		

ميزانية الاستثمار				
الاعتمادات المتوقعة			البرنامج	الرمز
2023	2022	2021		
4 000 000,00	3 500 000,00	748 000,00	التعمير والهندسة المعمارية	602
4 500 000,00	3 700 000,00	400 00,00	دعم وخدمات متعددة	610
8 500 000,00	7 200 000,00	1 148 000,00	المجموع	
47 658 239,00	44 493 560,00	39 843 373,24	مجموع ميزانية التسيير والاستثمار	

ويقدر إجمالي حجم مشروع ميزانية الوكالة الحضرية برسم سنة 2021، والتي تمت مناقشة خطوطها العريضة مع مصالح وزارة المالية، بما مجموعه 39 843 373,24 درهم موزعة كما يلي:

- نفقات التسيير 34 865 187,22 درهم أي بنسبة 87,5% موزعة كما يلي:
- نفقات المستخدمين: 26 340 000,00 درهم؛
- نفقات المعدات والمصاريف المختلفة: 8 069 677,07 درهم؛
- مصاريف باقي دفعها برسم ميزانية التسيير: 455 510,15 درهم.
- نفقات الاستثمار: 4 978 186,02 درهم أي بنسبة 12,5% موزعة كما يلي:
- دراسات التعمير والهندسة المعمارية: 748 000,00 درهم؛
- برنامج الدعم والخدمات المتعددة: 400 00,00 درهم.
- مصاريف باقي دفعها برسم ميزانية الاستثمار: 3 830 186,02 درهم.

ويستعرض الجدول التالي بشكل موجز المداخل والنفقات المتوقعة برسم السنة المالية 2021:

النفقات		المداخل	
الاعتماد المفتوح	التسمية	الاعتماد المفتوح	التسمية
34 409 677,07	نفقات التسيير	6 308 373,24	الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2020
1 148 000,00	نفقات الاستثمار	7 477 000,00	مداخل ذاتية متوقعة
4 285 696,17	الباقي دفعه برسم سنة 2020	20 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية التسيير
		3 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية الاستثمار
		2 690 000,00	دعم تكميلي للاستثمار
		368 000,00	مساهمة الشركاء
39 843 373,24	مجموع مصاريف التسيير والتجهيز	39 843 373,24	مجموع المداخل

الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2021

تجدر الإشارة إلى أن برمجة الاعتمادات المتوقعة برسم ميزانية تسيير فرقة مراقبة التعمير خلال سنة 2021 بنيت على أساس الرصيد المتبقى لدى الخزينة في 31 دجنبر 2020 والبالغ 181 850,96 درهم، بينما تمت برمجة المساهمة المتوقعة للمتدخلين في تمويل هذه الفرقة برسم سنة 2021 وكذا الباقي استخلاصه من مساهمة هذه الأطراف برسم سنوات 2016 و2017 و2018 و2019 و2020 كاعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية 2021 في انتظار توصل الوكالة بهذه المبالغ من أجل إعادة برمجة في الميزانية. وبذلك فإن حجم الاعتمادات المبرمجة برسم ميزانية فرقة مراقبة التعمير خلال سنة 2021 هي اعتمادات توقعية تنبني على معطيات مرتبطة بضرورة التزام المتدخلين في تمويل هذه الفرقة بتحويل مساهماتهم طبقا لاتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث وتمويل فرقة مراقبة التعمير.

ويقدر حجم الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2021 بما مجموعه 181 850,96 درهم، يتوزع على الشكل التالي :

- مصاريف التسيير : 176 178,74 درهم؛
- مصاريف باقي دفعها برسم سنة 2020 : 5 672,22 درهم؛
- اعتمادات غير مبرمجة : 2 000 000,00 درهم في انتظار التوصل بمساهمة الشركاء؛

إن استمرار هذه الفرقة في أداء مهامها يقتضي ديمومة تمويلها من خلال التزام كافة المتدخلين بمساهماتهم طبقا لبندود اتفاقية الشراكة لسنة 2013، فالاعتماد المتبقي لا يمكن من ضمان تسيير هذه الفرقة برسم سنة 2021 ، وبالأخص أداء الالتزامات التعاقدية والمتعلقة بمصاريف البنزين والتأمين عن السيارات والدراجات ومصاريف الاشتراك في الهاتف والتي لن تتمكن الوكالة من تجديده هذه السنة بسبب غياب الاعتمادات اللازمة .

تفاصيل صرف ميزانيتي التشغيل والاستثمار والالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2020

الوضعية الخاصة بمصاريف التشغيل إلى حدود 31 دجنبر 2020

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
610	برنامج	دعم وخدمات متعددة					
10	مشروع	نفقات المعدات والمصاريف المختلفة					
10	اقتناء للوالم والموا المستهلكة	781 000,00	704 608,23	590 453,55	114 154,68	76 391,77	90,22%
11	مواد الصيانة	15 000,00	14 999,00	14 999,00	0,00	1,0	99,99%
12	لوازم المعدات التقنية والمعلوماتية	100 000,00	95 572,00	42 644,00	52 928,00	4 428,00	95,57%
13	لوازم الطبع، إعادة الإنتاج والصور	1 000,00	0,00	0,00	0,00	1 000,00	0%
14	شراء أدوات المكتب	160 000,00	158 078,60	96 851,92	61 226,68	1 921,40	98,80%
15	الإضاءة	190 000,00	189 151,63	189 151,63	0,00	848,37	99,55%
2	الماء	60 000,00	60 000,00	60 000,00	0,00	0,00	100%
17	شراء المحروقات	250 000,00	185 400,00	185 400,00	0,00	64 600,00	74,16%
18	آلات و التجهيزات الصغرى	5 000,00	1 407,00	1 407,00	0,00	3 593,00	28,14%
20	خدمات	260 000,00	182 248,12	129 848,12	52 400,00	77 751,88	70,10%
22	خدمات الدراسات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
23	خدمات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
24	الطبع وأعمال النسخ وإعادة إنتاج الصور	100 000,00	75 648,12	64 848,12	10 800,00	24 351,88	75,65%
25	الألعاب	130 000,00	96 200,00	54 600,00	41 600,00	33 800,00	74%
28	الوثائق العامة والتقنية	30 000,00	10 400,00	10 400,00	0,00	19 600,00	34,67%
30	الكرء	506 000,00	408 541,84	408 541,84	0,00	97 458,16	80,74%
32	الكرء ونفقاته	506 000,00	408 541,84	408 541,84	0,00	97 458,16	80,74%
40	الصيانة	220 000,00	82 207,50	80 407,50	1 800,00	137 792,50	37,37%
41	صيانة المنقولات	20 000,00	1 800,00	0,00	1 800,00	18 200,00	9%
42	صيانة معدات النقل	80 000,00	62 454,00	62 454,00	0,00	17 546,00	78,07%
43	صيانة المكاتب الأدوات	15 000,00	5 520,00	5 520,00	0,00	9 480,00	36,80%
44	صيانة معدات التقنية والالكترونية	30 000,00	1 800,00	1 800,00	0,00	28 200,00	6%
45	الصيانة	75 000,00	10 633,50	10 633,50	0,00	64 366,50	14,18%
50	التأمين	134 000,00	91 672,43	91 672,43	0,00	42 327,57	68,41%
51	التأمين ضد الأخطار المتعددة	80 000,00	38 398,82	38 398,82	0,00	41 601,18	48%
52	تأمين وسائل النقل	54 000,00	53 273,61	53 273,61	0,00	726,39	98,65%
60	أجور العاملين الخارجيين	440 000,00	359 444,98	303 718,80	55 726,18	80 555,02	81,69%
61	أجور العاملين الخارجيين (الحراسة)	320 000,00	272 798,69	229 641,40	43 157,29	47 201,31	85,25%
62	أجور العاملين الخارجيين (المنظافة)	120 000,00	86 646,29	74 077,40	12 568,89	33 353,71	72,21%
70	النقل والتنقل	745 000,00	564 948,04	495 955,04	68 993,00	180 051,96	75,83%
71	نقل الأدوات	100 000,00	75 600,00	75 600,00	0,00	24 400,00	75,60%

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
72	مصاريف النقل والتنقل	450 000,00	382 610,00	334 610,00	48 000,00	67 390,00	85,02%
73	التعويضات الكيلومترية	50 000,00	48 279,36	40 086,36	8 193,00	1 720,64	96,56%
74	أداء الطريق السيارة	25 000,00	10 000,00	10 000,00	0,00	15 000,00	40%
75	المهام بالخارج	20 000,00	16 000,00	16 000,00	0,00	4 000,00	80%
76	الحفلات والاستقبالات	100 000,00	32 458,68	19 658,68	12 800,00	67 541,32	32,46%
80	مصاريف البريد والاتصالات	290 000,00	253 615,59	232 179,30	21 436,29	36 384,41	87,45%
81	مصاريف البريد	10 000,00	2 683,00	2 683,00	0,00	7 317,00	26,83%
82	مصاريف الاتصالات و الفاكس	270 000,00	249 802,30	229 496,30	20 306,00	20 197,70	92,52%
83	مصاريف الخدمات البنكية	10 000,00	1 130,29	0,00	1 130,29	8 869,71	11,30%
90	ضرائب ورسوم	2 790 000,00	2 086 289,16	2 086 289,16	0,00	703 710,84	74,78%
91	ضرائب ورسوم مباشرة	220 000,00	209 054,16	209 054,16	0,00	10 945,84	95,02%
92	ضرائب ورسوم أخرى	2 560 000,00	1 867 526,00	1 867 526,00	0,00	692 474,00	72,95%
93	الرسوم على السيارات	10 000,00	9 709,00	9 709,00	0,00	291,00	97,09%
	مجموع مشروع نفقات المعدات والمصاريف المختلفة	6 166 000,00	4 733 575,89	4 419 065,74	314 510,15	1 432 424,11	
20	مشروع						
	التواصل والتعاون ونظم المعلومات						
10	إعلانات، إشهار وعلاقات عامة	75 000,00	69 840,00	66 240,00	3 600,00	5 160,00	93,12%
11	الإعلانات، الاشتراكات والولوج الى الخدمات الالكترونية	46 000,00	42 240,00	42 240,00	0,00	3 760,00	91,83%
12	المعارض	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0%
13	الإشهار والتواصل	24 000,00	24 000,00	24 000,00	0,00	0,00	100%
14	تفويت نظم المعلومات، الموقع الالكتروني...	5 000,00	3 600,00	0,00	3 600,00	1 400,00	72%
15	المشاركة في التظاهرات العلمية والتقنية						
	مجموع مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات	75 000,00	69 840,00	66 240,00	3600,00	5 160,00	
	مجموع برنامج دعم وخدمات متعددة	6 241 000,00	4 803 415,89	4 485 305,74	318 110,15	1 437 584,11	76,97%
602	برنامج						
	الهندسة والتعمير						
10	مشروع						
	دعم المهام						
10	أجور المستخدمين	21 110 000,00	19 492 202,43	19 492 202,43	0,00	1 617 797,57	92,34%
11	الرواتب والأجور	16 000 000,00	15 106 824,27	15 106 824,27	0,00	893 175,73	94,42%
12	المنح والتعويضات	5 050 000,00	4 344 464,96	4 344 464,96	0,00	705 535,04	86,03%
13	الساعات الإضافية	60 000,00	40 913,20	40 913,20	0,00	19 086,80	68,19%
20	التكاليف الاجتماعية	3 435 500,00	3 126 477,45	3 126 477,45	0,00	309 022,55	91,01%
21	مساهمة في نظام التقاعد	2 100 000,00	1 941 066,46	1 941 066,46	0,00	158 933,54	92,43%
22	مساهمة في التعاضد	360 000,00	346 917,21	346 917,21	0,00	13 082,79	96,37%
23	الإعانات العائلية	450 000,00	371 592,00	371 592,00	0,00	78 408,00	82,58%
24	التأمين عن حوادث الشغل	145 500,00	145 364,85	145 364,85	0,00	135,15	99,91%
25	الرسوم عن التكوين المهني	380 000,00	321 536,93	321 536,93	0,00	58 463,07	84,61%
30	تكاليف اجتماعية اخرى	760 000,00	657 879,50	520 479,50	137 400,00	102 120,50	86,56%

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
31	الدعم الخاص بالأعمال الاجتماعية	500 000,00	500 000,00	500 000,00	0,0	0,0	100%
32	ملابس الأعوان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
33	اتفاقية طبية ومواد الصيدلانية	20 000,00	1 879,50	1 879,50	0,0	18 120,50	9,4%
34	التكوين المهني المستمر	200 000,00	143 400,00	6 000,00	137 400,00	56 600,00	71,70%
35	تعويضات مختلفة	40 000,00	12 600,00	12 600,00	0,0	27 400,00	31,50%
	مجموع برنامج الهندسة والتعمير	25 305 500,00	23 276 559,38	23 139 159,38	137 400,00	2 028 940,62	91,98%
	مجموع مصاريف التسيير	31 546 500,00	28 079 975,27	27 624 465,12	455 510,15	3 466 524,73	89,01%

الوضعية الخاصة بمصاريف الاستثمار إلى حدود 31 دجنبر 2020

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
602	برنامج الهندسة والتعمير						
40	مشروع الهندسة التعميرية						
42	المساعدة التقنية والهندسية	600 000,00	0,0	0,0	0,0	600 000,00	0%
	مجموع مشروع الهندسة التعميرية	600 000,00	0,0	0,0	0,0	600 000,00	0%
	مجموع برنامج الهندسة والتعمير						
610	برنامج دعم وخدمات متعددة						
10	مشروع دعم المهام						
13	الاستشارة والمساعدة	10 800,00	10 800,00	0,00	10 800,00	0,0	
23	أشغال بناء المقرات الإدارية	1 200 000,00	1 188 857,14	1 147 281,79	41 575,38	11 142,86	
	تكاليف الإشراف المنتدب	36 000,00	36 000,00	0,00	36 000,00	0,0	
25	الدراسة المتعلقة بأشغال البناء	48 000,00	48 000,00	0,00	48 000,00	0,0	
26	إعداد وتهيئة وتركيب	250 000,00	218 934,34	218 934,34	0,00	31 065,66	
40	الإقتناءات الملموسة						
41	معدات المكتب	130 000,00	129 932,06	94 832,06	35 100,00	67,94	
42	أدوات المكتب	80 000,00	76 600,00	76 600,00	0,00	3 400,00	
	مجموع مشروع دعم المهام	1 754 800,00	1 709 123,54	1 537 648,19	171 475,35	45 676,46	97,40%
20	مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات						
10	براءات، علامات، حقوق وقيم شبيهة بها						
11	اقتناء النظم المعلوماتية	240 000,00	32 940,00	32 940,00	0,00	207 060,00	
20	المعدات والأدوات المعلوماتية						
21	معدات تقنية	260 000,00	249 840,00	0,00	249 840,00	10 160,00	
22	اقتناء معدات معلوماتية	150 000,00	145 968,00	145 968,00	0,00	4 032,00	
	مجموع مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات	650 000,00	428 748,00	178 908,00	249 840,00	221 252,00	65,96%
	مجموع برنامج دعم وخدمات متعددة	2 404 800,00	2 137 871,54	1 716 556,16	421 315,38	266 928,46	88,90%
	مجموع الاستثمار	3 004 800,00	2 137 871,54	1 716 556,19	421 315,38	866 928,46	71,15%
	إجمالي الميزانية	34 551 300,00	30 217 846,81	29 341 021,28	876 825,53	4 333 453,19	87,46%

المجلس الإداري
للكالة الحضرية لوجدة
التقرير الأءبي والمالي لسنة 2020

المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة

التقرير الأكاديمي و العالی



| الدورة العشرين |

